

العقيدة الضائعة

عند أهل السنة والجماعة الوهابية

الإمامية العظمى

أسم الكتاب : العقيدة الضائعة عند أهل السنة والجماعة .

قسم الكتب : العقيدة .

المؤلف : أبو زيد الشامي .

المطبعة : المفيد للطباعة والنشر - العراق - البصرة - ٢٠٢٢ م - ١٤٤٤ هـ .

كتب المؤلف الأخرى : كتاب سيد العالم - كتاب كيف تحكمون .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَآلِهِ الطَّيِّبَيْنَ آلَ الطِّهَّارَيْنَ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ..
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ..
أَمَّا بَعْدُ ..

إِنَّ هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ عِبَارَةٌ عَنْ رِسَالَةٍ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ، حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ ، وَيَجْعَلُوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَسَاسَ كُلِّ عِقِيدَةٍ يَتَعَبَّدُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِهَا ، لِأَنَّ مَشَاikhُهُمْ وَدُعَائِهِمْ قَدْ صَنَعُوا لَهُمْ مُعْتَقِدَ وَدِينَ مِنْ نَتَائِجِ تَمَحْضَتْ عَنْ أَخْدَاثِ تَارِيخِهِ وَعَمَليَاتِ إِرْهَابِهِ ، جَعَلُوا مِنْهَا دِينَ وَتَشْرِيعَ مُقَابِلَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَسُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ، لِذَلِكَ تَجُدُّ كُتُبَهُمُ الْأُصْوَلِيَّةُ وَالْعَقَائِدِيَّةُ مَلِيئَةً بِالْإِخْتِلَافَاتِ وَالتَّناقُضَاتِ فِي الْمَسَالَةِ الْوَاحِدَةِ ، لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا بِعِقِيدَةٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ صَارُوا يَبْحَثُونَ لَهَا عَنْ ذَلِيلٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَيْسُ الْعَكْسُ ، فَلَمْ يُفْلِحُوا ، وَحَالُهُمُ الْيَوْمَ حَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِيمَانٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) ، لِهَذَا السَّبِيلِ كَتَبْنَا لَهُمْ هَذَا الْكِتَابَ ، الْعِقِيدَةُ الضَّبَائِعُهُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

إِنْ أَمْرَ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ مِنْ الصَّرُورَيَّاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْمُهِمَّاتِ الْعَقْدِيَّةِ ، لِأَنَّهَا تَمَثِّلُ الْقِيَادَةَ الْعُلَيَا وَالْوَلَايَةَ الْعَظِيمَةَ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ فِي كُلِّ مَفَاصِلِ الْحَيَاةِ الْدِينِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ ، إِذْ يَكُونُ الْمُتَقْلِدُ لِهَذَا الْمَنْصِبِ خَلِيقَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَخَلِيقَةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي أُمَّتِهِ ، لِذَلِكَ احْتَصَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا الصِّفَوَةَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ يَهُدُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا) فَكَانَتْ لَهُمْ خَاصَّةً ، ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، بِعَهْدِ مَنْ اللَّهُ تَعَالَى وَمِيثاقِ لَا يَنَالُهُ ظَالِمٌ (لَا يَنَالُ عَهْدِي الطَّالِمِينَ) .

وَعِنْدَمَا نَقْرَأُ سِيرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي شَأنِ الْإِمَامَةِ وَالْإِمَارَةِ نَجِدُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَنَ هَذَا الْأَصْلِ بِأَصْلِ التَّوْحِيدِ ، لِأَنَّ التَّوْحِيدَ وَكُلَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَسْتَقِيمُ إِلَّا مِنْ خِلَالِ مَنْ يَتَوَلَّ أَمْرَ الْإِمَامَةِ ، فَإِنْ تَوَلَّ عَلَى النَّاسِ إِمَامٌ هُدَى سَلَكَ بِالْعِبَادِ طَرِيقَ الرَّشَادِ وَأَصْلَحَ عِبَادَاتِهِمْ ، وَإِنْ تَوَلَّ عَلَيْهِمْ إِمَامٌ ضَلَالٌ سَلَكَ بِهِمْ طَرِيقَ الْهَلَكَ وَأَفْسَدَ أَعْمَالِهِمْ .

لِذِلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُنْذِرُ عَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ كَمَا أَمْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى (وَقَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ ، فَأَيْكُمْ يُؤَاذِنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي ، وَوَصِيٌّ) أَيْ أَدْعُوكُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَطَاعَةً وَصِيَّ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي ، لِأَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الدِّينَ بَاقِي عَلَى الْقَوَاعِدِ وَالْأُسُنِ الَّتِي وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ، لِذِلِكَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَدْهُبُ فِي سَفَرٍ أَوْ يَخْرُجُ فِي غَرْوَةٍ إِلَّا وَنَصَبَ عَلَى الْأُمَّةِ أَمِيرًا .

وَقَامَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِتَحْذِيرِ أَمَّتَهُ مِنْ تَرْكِ الاتِّبَاعِ وَالطَّاعَةِ لِإِمَامِ الْحَقِّ وَالْهُدَى ، الَّذِي يَهْدِي إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ فَقَالَ (مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيَتَةً الْجَاهِلِيَّةِ) جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْإِمَامَةَ مِيرَانٌ بَيْنَ مَيَتَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَمَيَتَةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، فَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مُنَصَّبٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى يَقْتَدِي بِهِ مَاتَ إِمَامًا كَافِرًا أَوْ ضَالًّا .

وَعِنْدَمَا حَانَ مَوْعِدُ الْفِرَاقِ وَالرَّحِيلِ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَصْحَابِهِ ، أَخْضِرُوا لِي كَتِفَ وَدَوَّةً حَتَّى أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، يُرِيدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْصَرَ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيَّينَ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيَّينَ مِنْ بَعْدِهِ ، لِكَيْ لَا تَخْتَلِفُ الْأُمَّةُ وَتَتَفَرَّقَ ، فَعَصَوْا أَمْرَ نَبِيِّهِمْ عِنْدَمَا أَطَّلَعَ زَعِيمُ الْعَاصِينَ قَرْنَهُ وَقَالَ (حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ يَكْفِينَا) رَأَدًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وَبَعْدَ خُرُوجِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ الْعَاصِمَ لِلْأُمَّةِ مِنَ الضَّالِّ ، وَنَصَّ فِيهِ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيَّنَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيَّيْنَ بَعْدَهُ ، وَلِكِنْ مَشِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ أَنْ تَخْتَلِفَ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَيَرْكِبَ أَكْثُرُهَا سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حَدُّوِ النَّغْلِ بِالنَّغْلِ .

فَانْقَلَبَ الْأَصْحَابُ عَلَى الْأَعْقَابِ ، مُتَّبِعِينَ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، بَعْدَ اخْتِلَافِ وَتَنَازُعِ وَصْرَاعِ عَلَى الْإِمَارَةِ وَالْخِلَافَةِ فِي سَقِيقَةِ بَنِي سَاعِدَةِ ، فَتَمَكَّنَ كَيْرُهُمْ مِنَ السَّيِّطَرَةِ عَلَى الْمَوْقِفِ بَعْدَ مُحاوَلَةِ قَتْلِ الْمَرْشُحِ الْأَوَّلِ (أَفْتَلُوا سَعْدًا قَتَلَهُ اللَّهُ) فَاسْتَتَبَ الْأَمْرُ وَجَلَّسَ زَعِيمُ الْإِنْقَلَابِيَّينَ عَلَى مِنْبَرِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَصَارَ خَلِيفَةً الَّذِي الْأَمِينُ لَا نَاصِرٌ مَعَهُ وَلَا مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِهِ الطَّاهِرِيَّينَ ، وَجَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى

هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، عِنْدَمَا اتَّبَعَ أَصْحَابُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّاَمِرِيَّ وَعَبَدُوا الْعِجْلَ وَتَرَكُوا خَلِيفَةَ نَبِيِّهِمْ ، كَذَلِكَ اتَّبَعَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَبَأَيْدِيهِمْ ، الَّذِي قَالَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (أَنْتَ مِنِّي بِمَثْرِلَةٍ هَارُونَ مِنْ مُوسَى) .

فَأَصْبَحَتِ الْأُمَّةُ فَرِيقَانِ ، فَرِيقٌ يَتَبَعُ أَئِمَّةَ الْحَقِّ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مَصَابِيحَ الْهُدَى وَسُفُنَ النَّجَاهَةِ ، لَا يَصْرُّهُمْ مَنْ حَالَهُمْ أَوْ حَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُمْ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَشِيعَتُهُمْ ، وَفَرِيقٌ يَتَبَعُ أَئِمَّةَ الْضَّلَالِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا لِاتِّبَاعِهِمْ دِيْنًا وَمُعْتَقَدًا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ ، حَتَّى وَصَلَّ بِهِمُ الْحَالُ إِلَى الْقُولِ بِإِمَامَةِ وَوِلَايَةِ الْفَتْلَةِ وَالْإِرْهَابِيَّيْنِ وَيُسَمُّونَهَا إِمَامَةَ الْقَهْرَأُّ وَالْإِمَامُ الْمُتَغَلِّبُ ، وَيُوْجِبُونَ عَلَى النَّاسِ طَاعَتُهُ وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَاسِقًا فَاجِرًا ، فَكَذَبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى رَسُولِهِ ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَأْمُرَ بِإِتْتَبَاعِ الظَّالِمِيْنَ وَالْمُنْحَرِفِيْنَ عَنِ الصَّرَاطِ الْقَوِيِّمِ ، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبَيِّنًا .

وَالْيَوْمَ تَجِدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا سُنَّةَ عِنْدَهُمْ وَلَا جَمَاعَةَ لَهُمْ ، حَيَارَى تَائِهِيْنِ ، مُتَقَرِّقِيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ فِيمَا يَبْنِيْهِمْ ، لَا نَهْمٌ تَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى خَلْفَ ظُهُورِهِمْ وَبَدَلُوا سُنَّةَ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ ، فَعَمَدُوا إِلَى بَنَاءِ مُعْتَقِدٍ عَلَى أَسَسٍ وَقَوَاعِدٍ مَا شَرَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَا أَمْرَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، حَيْثُ جَعَلُوا الْأَحْدَادِ التَّارِيْخِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الْإِرْهَابِيَّةِ ، مَصَادِرَ للتَّشْرِيعِ مُقَابِلَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَالسُّنَّةِ النَّبُوَيِّةِ ، وَبِمَا أَنَّ الْإِمَامَةَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ شُيِّدَتْ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ الْهَشَّ وَالْمَتَهَالِكَ فَإِنْ مَصِيرُهَا الضَّيَاعَ كَمَا هُوَ حَالُهُمُ الْيَوْمَ ، أَعْمَالِهِمْ كَرَمَادٌ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الْضَّلَالُ الْبَعِيدُ .

مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ
مِيتَةً جَاهِلِيَّةً

الفصل الأول

تعريف الإمامة العظمى في الشريعه وبيان مرتبتها ومنزلتها من الدين

المسألة الأولى : تعريف الإمامة العظمى في الشريعه .

المسألة الثانية : ما هي مرتبة الإمامة العظمى ومنزلتها من الدين الإسلامي ؟ ؟

المسألة الأولى : تعريف الإمامة العظمى في الشريعه .

قال عبد الرحمن بن محمد بن خلدون في مقدمته (٩٧ / ١) :
معنى الخلافة والإمامية . . . نباته عن صاحب الشريعة في حفظ الدين ، وسياسة
الدنيا به ، تسمى خلافة وإمامه ، والقائم به خليفة وأماماً .

وقال مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني في شرح المقادير في علم الكلام (٣
٤٢٢) : وقال الإمام الرazi هي رئاسة عامة في الدين والدنيا لشخص واحد من
الأشخاص .

وقال عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوني ، الملقب بامام
الحرمين في غياث الأئمه (ص ٢٢) : الإمام رئاسة تامة وزعامة عامة تتعلق
بالخاصة وال العامة في مهمات الدين والدنيا .

ما هي مهمات الدين والدنيا التي يقوم بها الإمام الأعظم للمسلمين :

قال أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي المأوزذ
الشافعي في الأحكام السلطانية (١ / ٢٦) : وألذي يلزمته من الأمور العامة عشرة
أشياء :

أَحَدُهَا : حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أَصْوُلِهِ الْمُسْتَقِرَّةِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ ، فَإِنَّ نَجْمَ مُبْتَدَعٍ أَوْ رَاغِبٍ دُوْشُبِهِ عَنْهُ أَوْضَحَ لَهُ الْحُجَّةُ وَبَيْنَ لَهُ الصَّوَابُ وَأَخْذُهُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ ، لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنْ خَلِلٍ ، وَالْأُمَّةُ مَمْنُوعَةٌ مِنْ زَلْلٍ .

الثَّانِي : تَنْفِيذُ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُتَشَاجِرِينَ وَقْطَعُ الْخِصَامِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ حَتَّى تَعْمَمَ الْنَّصْفَةُ ، فَلَا يَتَعَدَّدُ ظَالِمٌ وَلَا يُضْعَفُ مَظْلُومٌ .

الثَّالِث : حِمَايَةُ الْبَيْضَةِ وَالذَّبْ عَنِ الْحَرِيمِ لِيَتَصَرَّفَ النَّاسُ فِي الْمَعَايِشِ وَيَنْتَشِرُوا فِي الْأَسْفَارِ آمِنِينَ مِنْ تَغْرِيرِ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ .

وَالرَّابِعُ : إِقَامَةُ الْحُدُودِ لِتُصَانَ مَحَارِمَ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْإِنْتَهَاكِ وَتَحْفُظُ حُقُوقِ عِبَادِهِ مِنْ إِتْلَافٍ وَاسْتِهْلَاكٍ .

مُلَخَّصٌ مَا جَاءَ فِي تَعْرِيفِ الْإِمَامَةِ اصْطِلَاحًا :

أَوَّلًا : الْإِمَامَةُ نِيَابَةً عَنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ فِي حِفْظِ الدِّينِ ، وَسِيَاسَةً الْدُّنْيَا بِهِ .

ثَانِيَا : الْإِمَامَةُ رِئَاسَةً عَامَّةً فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْ الْأَشْخَاصِ .

ثَالِثًا : الْإِمَامَةُ رِئَاسَةً تَامَّةً وَرَعَامَّةً عَامَّةً تَتَعَلَّقُ بِالْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ فِي مُهَمَّاتِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا .

إِذْنَ إِنَّ أَمْرَ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ مِنْ الْأُمُورِ الْخَطِيرَةِ وَالْحَسَاسَةِ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِ وَمَمَاتِهِ ، بِهَا يَسْتَقِيمُ حَالُ الْعِبَادِ فِي دُنْيَا هُمْ وَمَعَايِشُهُمْ ، وَبِهَا تَصْلُحُ أَعْمَالَهُمْ وَتُقْبَلُ عِبَادَاتِهِمْ ، أَيْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَئِمَّةَ الْهُدَى لِسِيَاسَةِ الْدُّنْيَا وَطَاعَتِهِمْ فِي أُمُورِ الدِّينِ لِأَنَّهُمْ مَنْصِبَيْنَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى (وَجَعَلَنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً) وَيَسِّرُونَ فِي الْعِبَادِ بِمَا يُرِيدُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُحِبُّهُ ، وَيُهَدُونَ بِأَمْرِهِ لَا بِأَمْرِهِمْ (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يُهَدُونَ بِأَمْرِنَا) .

إِذْ أَنَّ الْقَائِمَ بِهَذَا الْمَنْصِبِ يَقْعُدُ عَلَى عَاتِقِهِ حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أَصْوُلِهِ ، فَإِنَّ رَاغَتْ عَنْ الْصِّرَاطِ طَائِفَةً أَوْ ابْتَدَعَتْ عَنِ الْجَادَةِ وَضَلَّتْ أُخْرَى ، أَقَامَ عَلَيْهَا الْحُجَّةُ وَبَيْنَ لَهُمْ الصَّوَابُ ، وَمَا يَسْتَطِيغُ أَنْ يَقُولَمْ بِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ أَيْ أَحَدُ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي الْدِينِ إِخْتَارَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَاصْطَفَاهُمْ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ بِالْعِلْمِ وَالْجِسْمِ (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) أَيْ أَنَّ الْإِمامَ يَقْوِمُ بِحِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ وَحِمَايَةِ الدِّينِ

مِنْ بِدَعِ الْمُبْتَدِعِينَ وَضَالَّاتِ الْمُضَلِّينَ ، وَبُيَّنَ لِلْمُسْلِمِينَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ تَفْسِيرٍ
آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَسَنَةِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ .

الإمام هو المرجع عند الاختلاف كما أمر النبي صلى الله عليه وآله أصحابه أن يأخذوا منه ويرجعوا إليه في أمور دينهم ، روى أحمدر بن حنبل في مسنده (١٨١/٢) رقم الحديث : ٦٧٠٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس عند باب من أبوابه فكرهنا أن نفرق بينهم فجلستنا حجرة إذ ذكرروا آية من القرآن فتماروا فيها حتى ازتفعت أصواتهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً قد أحمر وجهه يرميهم بالتراب ويقول مهلاً يا قوم بهذه أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم وضررهم الكتب بعضها ببعض إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بل يصدق بعضه بعضًا فما عرفتم منه فاعملوا به وما جهلتكم منه فردوه إلى عالمه .

والعالم بتفسير القرآن وتاويله الذي يبين للصحابة ما اختلفوا فيه هو الإمام الأعظم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وخليفتة في أمته .

السؤال الأول : هل بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله أمته فرض الإمامة وبيان لهم الطريق الشرعي في تنصيب الخليفة والإمام الذي يقوم مقام النبي في حراسة الدين وسياسة الدنيا ؟ .

السؤال الثاني : من هو إمام أهل السنة والجماعة اليوم في حفظ الدين على أصوله فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة ، وسياسة الدنيا من خلال تنفيذ الأحكام ؟؟.

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : مَا هِيَ مَرْتَبَةُ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمِ وَمَنْزِلَتِهَا مِنْ الْدِينِ الْإِسْلَامِيِّ ؟ .

قال شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمدر بن أبي بكر بن فرج القرطبي في تفسيره الجامع لاحكام القرآن (٣٢١) : وأجمعوا الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيقة بني ساعدة في التعين حتى قال آن الأنصار من أمير ومنكم أمير فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك و قالوا لهم : إن العرب لا تدين إلا لهذا الحجى من قريش ورووا لهم الخبر في ذلك فرجعوا وأطاعوا القريش فلو كان فرض الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساغت هذه المناورة والمحاورة عليها ولقال قائل : إنها ليست بواحية لا في قريش ولا في غيرهم فما لتنازعكم وجها ولا قائدة في أمر ليس بواجب ثم إن الصديق رضي الله عنه لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة ولم يقل له أحد هذا أمر غير واجب علينا ولا علينا فدل على وجوبها وأنها ركنا من أركان الدين الذي به قوام المسلمين والحمد لله رب العالمين .

وقال محمد بن أحمدر بن يوسف ، أبو عبد الله ، الكاتب البليخي الخوارزمي في مفاتيح العلوم (١٧) : **وَالْقَوْلُ فِي الْإِمَامَةِ وَمَنْ يَصْلُحُ لَهَا وَمَنْ لَا تَصْلُحُ لَهُ . فَهَذِهِ أُصُولُ الدِّينِ** التي يتكلم المتكلمون فيها ويتناظرون عليها ، وما سوى ذلك فهو إما فروع لهذه ، وإما مقدمات وتوطئات لها .

وقال أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي الشافعي في الأحكام السلطانية (١١) : **فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ قُدْرَتُهُ نَدْبُ الْأُمَّةِ** زعيمًا خلف به النبوة ، وحاط به الملة ، وفوض إليه السياسة ، ليصدر التدبير عن دين مشروع ، وتجتمع الكلمة على رأي متبع **فَكَانَتْ الْإِمَامَةُ أَصْلًا عَلَيْهِ إِسْتَقْرَرَتْ قَوَاعِدَ الْمِلَّةِ ، وَأَنْتَظَمَتْ بِهِ مَصَالِحَ الْأُمَّةِ** حتى استتببت بها الأمور العامة ، وصدرت عنها أوليات الخاصة ، فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني .

وَقَالَ جَمَالُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَزْنَوِيُّ فِي كِتَابِهِ أَصْوُلُ الدِّينِ (۲۶۹ / ۱) :
الإِمَامَةُ ، لَا بُدَّ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ إِمَامٍ يَقُولُ بِمَصَالِحِهِمْ مِنْ تَنْفِيزِ أَحْكَامِهِمْ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ وَأَخْذِ صَدَاقَاتِهِمْ وَصَرْفُهَا إِلَى مُسْتَحْقِيقِهِمْ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِمَامٌ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِظْهَارِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ يُوسُفٍ بْنُ حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ (۴۹۶ / ۱) : وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ هُنَا أَحْكَامُ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُهَا أَصْوُلُ الدِّينِ ، فَهُنَاكَ ذِكْرُهَا ، لِكَيْ لَا أُخْلِيَ كِتَابِيُّ عَنْ شَيْءٍ مُلْخَصٍ فِيهَا دُونَ الْأَسْتِدْلَالِ . فَنَقُولُ : الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ ، أَنَّ نُصْبَ الْإِمَامَةِ فَرْضٌ ، خِلَافًا لِفِرْقَةٍ مِنَ الْخَوَارِجِ ، وَهُمْ أَصْحَابُ نَجْدَةِ الْحَرُورِيِّ . رَعَمُوا أَنَّ الْإِمَامَةَ لَيْسَتْ بِفِرْضٍ ، وَإِنَّمَا عَلَى النَّاسِ إِقَامَةُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، وَلَا يَحْتاجُونَ إِلَى إِمَامٍ ، وَلِفِرْقَةٍ مِنَ الْإِباضِيَّةِ رَعَمُتْ أَنَّ ذَلِكَ تَطْوُعٌ . وَاسْتِنَادٌ فِرْضِيَّةٌ نُصْبِ الْإِمَامَةِ لِلشُّنُعِ لَا لِلْعُقْلِ ، خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ ، إِذْ أَوْجَبْتُ ذَلِكَ عَقْلًا ، وَيَكُونُ الْإِمَامُ مِنْ صَمِيمِ قُرْيَشٍ ، خِلَافًا لِفِرْقَةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، إِذْ قَالُوا : إِذَا وَجَدَ مَنْ يَصْلُحُ لَهَا قُرْشَيٌ وَنَبَطِيٌّ ، وَجَبَ نُصْبُ النَّبَطِيِّ دُونَ الْقُرْشَيِّ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ بُطُونُ قُرْيَشٍ كُلُّهَا ، خِلَافًا لِمَنْ حَصَّ ذَلِكَ بِنَسْلٍ عَلَيْهِ ، أَوْ الْعَبَاسُ ، إِمَّا مَنْصُوصًا عَلَيْهِ ، أَمَّا بِاجْتِهادٍ ، وَيَكُونُ أَفْضَلَ الْقَوْمِ ، فَلَا يَنْعِقِدُ لِلْمُفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ ، خِلَافًا لِأَيِّ الْعَبَاسِ الْقَلَانِسِيِّ . فَإِنَّهُ يَقُولُ : يَنْعِقِدُ لِلْمُفْضُولِ ، إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْإِمَامَةِ ، مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ ، وَشُرُوطُهُ : إِنْ يَكُونَ عَدْلًا مُجْتَهِدًا فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، شُجَاعًا ، وَالشَّجَاعَةُ فِي الْقُلُبِ بِحِينَ يُمْكِنُهُ ضَبْطُ الْأَمْرِ وَحِفْظُ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ نُصْبُ سَاقِطِ الْعَدَالَةِ ابْتِدَاءً ، فَإِنَّ عَقْدَ لِشَخْصٍ كَامِلٌ الشُّرُوطِ ثُمَّ طَرَأَ مِنْهُ فِسْقٌ ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنْ : يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ إِذَا أَمَّنَ النَّاسُ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعَقْلِ فِي كِتَابِهِ مُجْمَلُ أَصْوُلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْعِقِيدَةِ (۹ / ۱) : الْإِمَامَةُ الْكُبْرَى تُثْبَتُ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، أَوْ بِيَقِنَّةِ ذَوِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ ، وَمِنْ تَغْلِبِ حَتَّى اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَمُنَاصَحتُهُ ، وَحَرَمَ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ كُفْرٌ بِوَاحِدِ اللَّهِ بُرْهَانٌ .

وقال ابن تيمية في السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (٢١٧ / ١) :
يجب أن يعرف أن ولية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها
فإن بي آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند
الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا خرج ثلاثة في سفر
فليلومروا أحدهم) رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة . وروى الإمام أحمد
في المسند عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يحل لثلاثة
يكونوا بقلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم) فوجب صلى الله عليه وسلم تأمير
الواحد في الاجتماع القليل الغارض في السفر تتبليها بذلك على سائر أنواع الاجتماع .

وقال شمس الدين ، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي في
لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأخرى لشرح الدر المضي في عقد الفرق
المرضية من كتب العقيدة فصل الإمامة ومتعلقاتها (٤٢٢ / ٢) : وكل ما ذكر من
إقامة الحدود وسد التغور وحفظ بيضة الإسلام واجب ، وما لا يتطلب الواجب المطلق
إلا به فهو واجب ، فلهذا قلنا ولا غنى لصلة الإسلام عن إقامة إمام فنصبه فرض كفاية
إذ في نصبه جلب منافع لا تُحصى . ودفع مضار لا تستقصي ، وكل ما كان كذلك فهو
واجب ، فإن جلب المنافع ودفع المصادر المترتبة على نصب الإمام تقاد تتحقق
بالضرورات بل بالمشاهدات بشهادة ما تراه من الفتن والفساد وأنفصال أمور العباد
بمجرد موته الإمام ، وإن لم يكن على ما يتبعه من الصلاح والسداد ، فإن إقامة الإمام
فرض كفاية عند أهل السنة ومن وافقهم بالإجماع .

وقال علاء الدين محمد بن علي بن الحصين الحنفي في الدر المختار (٥٩٠ / ١) : باب الإمامة . . . هي صغرى وكبرى ، فالكبرى استحقاق
تصرُّف عام على الأنام ، وتحقيقه في علم الكلام ، ونصبه أهم الواجبات ، فلذا قدموا
على ذفن صاحب المحرّرات .

وقال عاصد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأبي في المواقف من . كتب العقيدة .
(٥٧٤ / ٣) : المرصد الرابع في الإمامة ومتاحتها المئن عندنا من الفروع وإنما ذكرناها
في علم الكلام تأسياً بمن قبلنا وفيه مقادير : المرصد الأول في وجوب نصب الإمام
ولابد من تعريفها أولاً قال قوم الإمامة رياسة عامّة في أمور الدين والدنيا ونقض

بِالنُّبُوَّةِ وَالْأُولَى أَنَّ يُقالُ هِيَ خِلَافَةُ الرَّسُولِ فِي إِقَامَةِ الدِّينِ بِحِيثُ يُجْبِي اتِّبَاعُهُ عَلَى كَافِفَةِ الْأُمَّةِ .

وَقَالَ إِبْنُ حَجَرَ الْهَيْتَمِيُّ فِي الصَّوَاعِقِ الْمَحْرَقَةِ مِنْ كِتَابِ الْعِقِيدَةِ (٢٥ / ١) :
 إِعْلَمَ أَيْضًا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِوانَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَصْبَ الْإِمَامِ
 بَعْدَ إِنْقِراصِ زَمْنِ النُّبُوَّةِ وَاجِبٌ بَلْ جَعَلُوهُ أَهْمَّ الْوَاجِبَاتِ حَيْثُ إِشْتَغَلُوا بِهِ عَنْ دَفْنِ
 رَسُولِ اللَّهِ وَاحْتِلَافِهِمْ فِي التَّعْبِينِ لَا يَقْدِحُ فِي الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ وَلِتُلْكَ الْأَهْمَمِيَّةُ لِمَا ثُوَّفَ
 رَسُولُ اللَّهِ قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَطِيبًا كَمَا سَيَّأَتِيَ فَقَالَ أَيْهَا النَّاسُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ
 مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيْ لَا يَمُوتُ وَلَا بُدِّ لِهَا الْأَمْرِ
 مِمَّنْ يَقُومُ بِهِ فَانْظُرُوا وَهَاتُوا آرَاءَكُمْ فَقَالُوا صَدَقْتُ نَنْظُرُ فِيهِ ثُمَّ ذَلِكَ الْوُجُوبُ عِنْدَنَا
 مَعْشَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ بِالسَّمْعِ أَيْ مِنْ جِهَةِ التَّوَاتِرِ وَالْإِجْمَاعِ
 الْمَذْكُورِ وَقَالَ كَثِيرٌ بِالْعَقْلِ وَوَجَهَ ذَلِكَ الْوُجُوبِ أَنَّهُ أَمْرٌ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَسَدِ الْتُّغُورِ
 وَتَجْهِيزِ الْجُيُوشِ لِلْجِهَادِ وَحِفْظِ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَا يَتَمَمُ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَإِنْ
 كَانَ مَقْدُورًا فَهُوَ وَاجِبٌ وَلِأَنَّ فِي نَصْبِهِ جَلْبُ مَنَافِعٍ لَا تُحْصَى. وَدَفَعَ مَصَارَ لَا تَسْتَقْصِي.
 وَكُلُّ مَا كَانَ كَذِلِكَ يَكُونُ وَاجِبًا .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيُّ فِي شِرْحِ الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ (٣٦٦ / ١) :
 أَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وُجُوبِ الْإِمَامَةِ أَوْ أَسْتَانَاهَا أَوْ جَوَازِهَا يَعْنِي هَلْ يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ
 أَنْ تُقِيمَ وَالِيَا يَتَوَلَّ أَمْرُهَا أَوْ يُسْتَحْبِبُ أَوْ هُوَ جَائِزٌ ؟ فِي سَائِرِ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ أَفْوَالٍ : قِيلَ
 : يَجِبُ إِقَامَةُ الْخَلِيفَةِ وَالْوَالِيِّ ، يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُنْصِبُو خَلِيفَةً وَوَالِيَا فِيهِمْ ، يُقِيمُ
 فِيهِمْ أَمْرُ اللَّهِ وَيَسْتَبِبُ بِهِ الْأَمْنُ ، وَيُنَفَّذُ الْحُدُودُ ، وَيَحْكُمُ بِالشَّرْعِ ، وَيُنْصِفُ الْمَظْلُومَ
 مِنَ الظَّالِمِ . قَالُوا : هَذَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْوَلَايَةِ لَا يُمْكِنُ إِيصالُ الْحُقُوقِ إِلَى أَهْلِهَا
 وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنْ الظَّالِمِ وَاسْتِبَابِ الْأَمْنِ وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ، وَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْخِلَافَةِ
 وَالْوَلَايَةِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ تَنْصِبَ خَلِيفَةً وَوَالِيَا عَلَيْهَا هَذَا قَوْلُ . الْقَوْلُ الْثَّالِثُ : أَنَّ
 نَصْبَ الْخَلِيفَةِ وَالْوَلَايَةِ مُسْتَحْبٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . الْقَوْلُ الْثَّالِثُ : أَنَّهُ جَائِزٌ ،
 وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ . وَالصَّوَابُ أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ هَكَذَا
 لَيْسَ عَلَيْهَا وَالِ .

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنَ طَاهِرٍ بْنَ مُحَمَّدَ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْفَرقِ بَيْنَ الْفَرقِ مِنْ . عَقَائِدِ الْوَهَابِيَّةِ . (٢٤٠ / ١) : وَقَالُوا فِي الرُّكْنِ الثَّانِي عَشَرَ . الْمُضَافُ إِلَى الْخِلَافَةِ وَالإِمَامَةِ أَنَّ الْإِمَامَةَ فَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْإِلَامِ يَنْصُبُ لَهُمْ الْقُضَاةُ وَالْأُمَّاءُ وَيَضْبُطُ تُغُورَهُمْ وَيُغْزِي جُيُوشَهُمْ وَيُقْسِمُ الْقَيْءَ بَيْنَهُمْ وَيَنْتَصِفُ لِمَظْلُومِهِمْ مِنْ طَالِمِهِمْ وَقَالُوا بِأَنَّ طَرِيقَ عَقْدِ الْإِمَامَةِ لِلْإِلَامِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْأَخْتِيَارُ بِالْأَجْتِهَادِ وَقَالُوا لَيْسَ مِنْ أَنَّنِي نَصَ عَلَى إِمَامَةٍ وَاحِدٍ بِعِينِهِ خِلَافَ قَوْلٍ مِنْ رَعْمٍ مِنْ أَرَافِضَةٍ إِنَّهُ نَصَ عَلَى إِمَامَةٍ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقَالَ أَيُّ مُحَمَّدٍ عَلَيِّ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ حَرْمَ الظَّاهِرِيِّ فِي الْفَصْلِ فِي الْمَلْلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ (٨٤ / ٤) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَجَوَابَنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَ عَلَى وُجُوبِ الْإِمَامَةِ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ بَقَاءً لَيْلَةً دُونَ بَيْعَةٍ .

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ يُوسُفَ الْجُوئِيَّ الشَّافِعِيِّ فِي لَمَعِ الْأَدِلَّةِ فِي قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (١١١ / ١) : هَذَا وَقْدٌ إِسْتَدْعَيْتُمْ أَنْ شَدَّكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُ لَمَعِ مِنْ الْأَدِلَّةِ فِي قَوَاعِدِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَاسْتَخَرْتَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِسْعَافِكُمْ بِمُنَاكُمْ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكَلُّنُ .

ثُمَّ قَالَ فِي (١٢٨ / ١) : ٦ - الْرِّسَالَةُ وَالنُّبُوَّةُ وَالْمُعْجَرَةُ ، إِنَّمَا يُثْبِتُ صِدْقَ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ بِالْمُعْجَرَاتِ وَهِيَ أَفْعَالُ اللَّهِ تَعَالَى الْخَارِقَةُ لِلْعَادَةِ . ٧ - الْإِمَامَةُ إِمَامَةُ الْمُسْلِمِينَ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبُو بَكْرُ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ بَعْدُهُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

مُلَخَّصٌ كَلِمَاتٍ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ عَنْ الْإِمَامَةِ وَمَنْزِلَتِهَا مِنْ الدِّينِ :

أَوَّلًا : الْإِمَامَةُ أَصْلًا عَلَيْهِ إِسْتَقْرَرْتُ قَوَاعِدَ الْمِلَةِ ، وَأَنْتَظَمْتُ بِهِ مَصَالِحَ الْأُمَّةِ .

ثَانِيًّا : وَأَنَّهَا رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ الَّذِي بِهِ قَوْمُ الْمُسْلِمِينَ .

ثَالِثًا : الْإِمَامَةُ هِيَ وِلَايَةُ أَمْرِ النَّاسِ وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ بَلْ لَا قِيَامَ لِلَّدِينِ إِلَّا بِهَا .

رَابِعًا : أَنَّ الْإِمَامَةَ فَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ .

خَامِسًا : نُصْبُ الْإِمَامِ أَهْمَمُ الْوَاجِبَاتِ ، فَلِذَا قَدَّمُوهُ عَلَى دُفْنِ صَاحِبِ الْمُعْجَزَاتِ .

سَادِسًا : يَحْبُّ إِقَامَةُ الْخَلِيفَةِ وَالْوَالِي ، يَحْبُّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُنَصَّبُوا خَلِيفَةً وَوَالِيًّا فِيهِمْ ، يُقِيمُ فِيهِمْ أَمْرُ اللَّهِ وَيُسْتَبِّنُ بِهِ الْأَمْنُ .

سَابِعًا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى وُجُوبِ الْإِمَامَةِ وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ بَقاءُ لَيْلَةٍ دُونَ بَيْعَةٍ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : عِنْدَمَا نَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ نَجِدُ فِيهِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ تَبَيَّنَ لَنَا الْمُسْتَحْبَاتِ وَطُرُقَ حَلِّ الْخِلَافَاتِ كَالْخِلَافَاتِ بَيْنَ الرَّزْوَجِ وَالزَّوْجَةِ ، فَهَلْ نَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى آيَاتٌ وَاضْحَاتٌ فِي الْوَاجِبَاتِ وَطُرُقِ حَلِّ الْخِلَافَاتِ وَالْتَّنَازِعَاتِ بَيْنَ الْأُمَّةِ عُمُومًا وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ خُصُوصًا عَلَى الْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ؟؟.

السُّؤَالُ الثَّانِي : إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى وُجُوبِ تَنصِيبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَلَا يَحِلُّ الْبَقاءُ لَيْلَةً دُونَ إِمَامٍ ، فَهَلْ بَيْنَ لِلْأُمَّةِ الْأَلْيَةِ وَالطَّرِيقَةِ الشَّرِعِيَّةِ فِي تَنصِيبِ هَذَا إِمَامًا حَتَّى لَا يَقُعُ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَازُعُ عَلَى هَذَا الْمَنْصِبِ؟؟.

الفصل الثاني

الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ إِمَامٍ هُدَى يُقِيمُ الْحُجَّةَ عَلَى الْعِبَادِ وَيَهْدِيهِمْ طَرِيقَ
الرَّشَادِ

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى : لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : لَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَبْيَسَ لَيْلَةً وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ
هُدَى يُبَارِعُهُ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّالِثَةُ : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ضَالِّاً أَوْ كَافِرًا .

الْمَسَأَلَةُ الْأَرْبَاعَةُ : النَّصُّ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ وَالْأَئِمَّةِ بَعْدَ الَّتِي فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ .

الْمَسَأَلَةُ الْخَامِسَةُ : مَاذَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي كِتَابِ الْخَمِيسِ .٤٤

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى : لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

قَالَ تَعَالَى : (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ
يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) .

قَالَ الطَّبَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٥٠٢/١٧) : الْقُولُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ
أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا)
اَخْتَلَقَتْ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى الْإِمَامِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ يَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِهِ،
فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ نَبِيُّهُ، وَمَنْ كَانَ يُقْتَدِي بِهِ فِي الدُّنْيَا وَيَأْتِمُ بِهِ . ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ :
حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ الْيَزِيْدِيُّ، قَالَ : ثَنَا فُضَيْلٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ
أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ) قَالَ : نَبِيُّهُمْ . حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ : ثَنَا حَكَامٌ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ
كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ (يَوْمَ نَبِيُّهُمْ) قَالَ : نَبِيُّهُمْ . حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ : ثَنَا حَكَامٌ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ
بِإِمَامِهِمْ) قَالَ : نَبِيُّهُمْ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو، قَالَ : ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ : ثَنَا عِيسَى،
عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيْحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ : (بِإِمَامِهِمْ) قَالَ : نَبِيُّهُمْ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ : ثَنَا
الْحُسَيْنُ، قَالَ : ثَنِي حَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُهُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ، قَالَ : ثَنَا

مُحَمَّدُ بْنُ ثُورٍ، عَنْ مَعْمِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، (كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) قَالَ: نَبِيُّهُمْ حَدَّثَنَا بِشْرٌ
 قَالَ: ثنا يَزِيدُ قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، مِثْلُهُ وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ
 يَدْعُو هُمْ بِكِتْبِ أَعْمَالِهِمُ الَّتِي عَمِلُوهَا فِي الدُّنْيَا. ذِكْرٌ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
 سَعِدٍ، قَالَ: ثني أَيِّي، قَالَ: ثني أَيِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) قَالَ: الْإِمَامُ: مَا عَمِلَ وَأَمْلَى، فَكُتِبَ عَلَيْهِ، فَمَنْ بُعْثَ
 مُتَقِيقًا لِلَّهِ جَعَلَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، فَقَرَأَهُ وَاسْتَبَشَرَ، وَلَمْ يُظْلَمْ فَتَيَّلاً، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: (وَإِنَّهُمَا لِإِيمَامٍ مُبِينٍ) وَالْإِمَامُ: مَا أَمْلَى وَعَمِلَ . حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) قَالَ: بِأَعْمَالِهِمْ . حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثُورٍ، عَنْ مَعْمِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: بِكِتَابِهِمُ
 الَّذِي فِيهِ أَعْمَالُهُمُ . حَدَّثَتْ عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعاَدَ، يَقُولُ: ثنا عَبَيْدُ، قَالَ:
 سَمِعْتُ الضَّحَالَكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) يَقُولُ: بِكِتَابِهِمُ .
 حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثَنَاءُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثَيُّ حُجَّاجٌ، عَنْ أَيِّي جَعْفَرٌ، عَنْ الرَّبِيعِ،
 عَنْ أَيِّي الْعَالِيَةِ، قَالَ: بِأَعْمَالِهِمُ . وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَاهُ: يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ
 بِكِتَابِهِمُ الَّذِي أَنْزَلْتَ عَلَيْهِمْ فِيهِ أَمْرِي وَنَهْيٍ . ذِكْرٌ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ
 أَخْبَرَنَا إِبْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ زَيْدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ
 أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) قَالَ: بِكِتَابِهِمُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ وَنَهْيُهُ وَفَرَائِصُهُ، وَالَّذِي
 عَلَيْهِ يُحَاسِبُونَ، وَقَرَأً (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ) قَالَ: الْشَّرِعَةُ: الدِّينُ،
 وَالْمِنْهاجُ: الْسَّنَةُ، وَقَرَأً (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا) قَالَ: فَنُوحُ أَوْلَاهُمْ،
 وَأَنْتَ آخِرِهِمْ . حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ: ثَنَاءُ الْحَسَنِ، قَالَ: ثَنَاءُ وَرْقَاءُ، عَنْ إِبْنِ أَيِّي
 نَجِيْحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) بِكِتَابِهِمُ . وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدَنَا
 بِالصَّوَابِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمُ الَّذِي كَانُوا يَقْتَدُونَ
 بِهِ، وَيَأْتِمُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ الْأَغْلَبَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْإِمَامَ فِيمَا أَئْتُمْ وَاقْتَدَيْ
 بِهِ، وَتَوْجِيهُ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى الْأَشْهَرِ أَوْلَى مَا لَمْ تَثْبِتْ حُجَّةً بِخِلَافِهِ يَحْبُّ التَّسْلِيمُ
 لَهَا .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَيِّي مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَيِّي حَاتِمَ الرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ
 الْعَظِيمِ مَسْنَدًا عَنْ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (١٧٣ / ٩):
 عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ يِإِيمَاهُمْ) ، قَالَ: إِمامٌ
 هُدَىٰ ، وَإِمامٌ صَلَالَةٌ .

الآية المباركة تدل على أن الأرض لا تُترك بغير إمام يحل حلال الله ويحرم حرام الله، فإذا كان يوم القيمة يدعى كل قوم إلى من يتولون، فمن تولى أئمة الهدى المنصبين من الله تعالى سوف يُؤتى كتابه بيمينه وهو في عيشة راضية في جنة عالية، ومن تولى أئمة الضلال المتأمرين على العباد بغير عهده من الله تعالى سوف يُؤتى كتابه بشمالي و هو في نار حامية.

قال محمد بن عبد الكري姆 بن أحمد الشهريستاني في نهاية الأقدام في علم الكلام (١٨٦) : والدليل الساطع على وجوب الإمامة سمعاً اتفاق الأمة بأسرهم من الصدر الأول إلى زماننا أن الأرض لا يجوز أن تخلو عن إمام قائم بالأمر . أما الصدر الأول فقد قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته قبل البيعة أيها الناس من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإنه حي لا يموت وتلا هذه الآية (وما محمد إلا رسول قد خلت) ثم قال وأن محمد قد مرضى بسييله ولا بد لهذا الأمر من قائم ي يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمةكم الله فناداه الناس من كل جانب صدقت يا أبي بكر ولكننا نصبح ونختار من يقوم به ولم يقول أحد أن هذا الأمر يصلح من غير قائم به .

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٩٤ / ٦) : وفي صلاة عيسى- خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة والله أعلم .

وقال جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوبي في كتابه أصول الدين (٢٦٩ / ١) : الإمامة لا بد للمسلمين من إمام يقوم بمصالحهم من تنفيذ أحكامهم .

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥ / ٢٥) : إن هذا الدين محفوظ كما قال تعالى إننا نحن نزلنا الذكر وإنما له لحافظون ولا تزال فيه ظاهرة قائمة ظاهرة على الحق فلم يتلها ما نال غيره من الأديان من تحريف كتابها وتغيير شرائعها مطلقاً لما ينطبق الله به القائمين بحجة الله وبياناته الذين يحيون بكتاب الله المؤمن ويتصرون بنوره أهل العمى فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبياناته .

وقال عَصْدُ الدِّينِ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ أَخْمَدَ الْإِيجِيَّ في كِتَابِهِ الْمَوَاقِفَ (٥٧٥ / ٣) :

(إِنَّهُ تَوَاتَرَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ وَفَاءِ النَّبِيِّ امْتِنَاعُ خُلُوِّ الْوَقْتِ عَنِ الْإِمَامِ حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خُطْبَتِهِ أَلَا إِنَّ مُحَمَّداً قَدْ مَاتَ وَلَا بُدُّ لِهِذَا الْدِينِ مِمَّنْ يَقُولُ بِهِ فَبَادَرَ الْكُلَّ إِلَى قَبْوِلِهِ وَتَرَكُوا لَهُ أَهَمَّ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ دَفْنُ رَسُولِ اللَّهِ وَلَمْ يَرِزِّ الْأَنَاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ عَصْرٍ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا مِنْ نُصْبِ إِمَامٍ مُتَبَّعٍ فِي كُلِّ عَصْرٍ .)

وَقَالَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيِّ بْنَ مُحَمَّدَ الشَّوَّكَانِيَّ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأَصْوَلِ (٣٧٤ / ١) : الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْإِجْتِهَادِ

الْمَسْأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : هَلْ يَجُوزُ خُلُوُّ الْعَصْرِ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ أَمْ لَا ؟

قالَ الْزُّرْكَشِيُّ - وَنَقَلَ الْإِتْقَاقُ عَجِيبُ الْمَسْأَلَةِ خِلَافَيْهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَنَابِلَةِ وَسَاعَدَهُمْ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا وَالْحَقُّ أَنَّ الْفَقِيقَةَ الْفَطِنَ الْقِيَاسَ كَالْمُجْتَهَدِ فِي حَقِّ الْعَامِيِّ لَا إِلَّا نَاقِلٌ فَقَطْ وَقَالَتْ الْحَنَابِلَةُ لَا يَجُوزُ خُلُوُّ الْعَصْرِ. عَنْ مُجْتَهِدٍ وَبِهِ جَزْمَ الْأَسْتَاذِ أَبُو إِسْحَاقَ وَالزُّبَيرِيِّ وَنَسْبَهُ أَبُو إِسْحَاقٍ إِلَى الْفَقِيقَاءِ قَالَ وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَخْلَى زَمَانًا مِنْ قَائِمٍ بِحُجَّةٍ زَالَ التَّكْلِيفُ إِذَا التَّكْلِيفُ لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِالْحُجَّةِ الظَّاهِرَةِ وَإِذَا زَالَ التَّكْلِيفُ بَطَلَتْ السُّرِيعَةُ قَالَ الزُّبَيرِيُّ لَنْ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَدَهْرٍ وَزَمَانٍ وَذَلِكَ قَلِيلٌ فِي كَثِيرٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَوْجُودٍ كَمَا قَالَ الْخَصْمُ فَلَيْسَ بِصَوَابٍ لِأَنَّهُ لَوْ عَدَمَ الْفَقِيقَاءِ لَمْ تَقْرُمِ الْفَرَائِضُ كُلُّهَا وَلَوْ عَطَّلَتِ الْفَرَائِضُ كُلُّهَا لَحُلْتِ الْنَّقْمَةُ بِالْخَلْقِ فَلَيْسَ بِصَوَابٍ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ لَا تَقْرُمُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ وَنَحْنُ نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نُؤَخِّرَ مَعَ الْأَشْرَارِ إِنْتَهَى قَالَ إِنْ دَقِيقُ الْعِيْدُ : هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا لَكِنَّ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يُنْتَقُضُ بِهِ الْقَوَاعِدُ بِسَبِيلِ زَوَالِ الدُّنْيَا فِي آخِرِ الْزَّمَانِ وَقَالَ فِي شَرِحِ خُطْبَةِ الْإِلَمَامِ وَالْأَرْضِ لَا تَخْلُو مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ وَالْأُمَّةُ السَّرِيفَةُ لَا بُدُّ لَهَا مِنْ سَالِكٍ إِلَى الْحَقِّ عَلَى وَاضِحِّ الْحُجَّةِ إِلَى أَنْ يَتَأَقَّتِ أَمْرُ اللَّهِ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ الْكُبْرَى إِنْتَهَى .)

أَهُمْ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ حَوْلَ امْتِنَاعِ خُلُّ وَقْتٍ مِنْ إِمَامٍ حُجَّةٍ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى النَّاسِ :

أَوَّلًا : إِتْقَاقُ الْأُمَّةِ بِإِسْرِيهِمْ مِنْ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ إِلَى زَمَانِنَا أَنَّ الْأَرْضَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُوَ عَنْ إِمَامٍ قَائِمٍ بِالْأَمْرِ .

ثَانِيًّا : إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُوَ عَنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ .

ثَالِثًا : لَا بُدَّ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ إِمَامٍ يَقُولُ بِمَصَالِحِهِمْ مِنْ تَنْفِيزِ أَحْكَامِهِمْ .

رَابِعًا : فَإِنَّ الْأَرْضَ لَنْ تَخْلُوَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ ؛ لِكِيلًا تُبْطِلُ حُجَّةَ اللَّهِ وَيَنْنَاتَهُ .

خَامِسًا : إِنَّهُ تَوَاتُرُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ وَفَاتِ النَّبِيِّ امْتِنَاعَ خُلُّ الْوَقْتِ عَنْ إِمَامٍ .

سَادِسًا : وَالْأَرْضُ لَا تَخْلُوَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ وَالْأُمَّةِ الشَّرِيفَةِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ سَالِكٍ إِلَى الْحَقِّ عَلَى وَاضِحِ الْحُجَّةِ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : مَنْ هُوَ الْإِمَامُ الْقَائِمُ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى إِمَامَتِهِ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ هُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْقَائِمٍ بِالْأَمْرِ الْيَوْمَ الَّذِي لَا يَجُوزُ وَلَنْ تَخْلُوَ الْأَرْضُ مِنْهُ ؟ ؟ .

السُّؤَالُ الثَّانِي : هَلْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّذِي هُوَ تَبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَلْ بَلَغَنَا النَّبِيُّ الْأَمِينُ مَا هِي طَرِيقَةُ تَنْصِيبِ الْإِمَامِ الْقَائِمِ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ الَّذِي يَدْلِلُ الْعِبَادَ عَلَى الْهُدَى وَيُحَذِّرُهُمْ مِنَ الرَّدَى ، جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّةً عَلَى خَلْقِهِ ، لَئَلَّا يَزُولَ الْحَقُّ عَنْ مَقْرِهِ وَيَغْلِبُ الْبَاطِلُ عَلَى أَهْلِهِ ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ لَوْلَا أَرْسَلَتِ إِلَيْنَا رَسُولًا مُنْذِرًا وَأَقْمَتَ لَنَا عَلَمًا هَادِيًّا فَنَتَّبِعُ آيَاتُكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نُذَلَّ وَنُخَزَّنُ ؟ ؟ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : لَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَبَيِّنَ لَيْلَةً وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ هُدَىٰ يُبَابِعُهُ .

قال أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنة وأجماع الصحابة (1 / 167) : لَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبَيِّنَ لَيْلَةً إِلَّا وَعَلَيْهِ إِمَامٌ بَرَّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ .

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدَ الْبَرْبَهَارِيِّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ (٢٨ / ١) : وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْأَئِمَّةِ فِيمَا يُحِبُّ اللَّهُ وَيَرْضَى وَمِنْ وَلِيِّ الْخِلَافَةِ يَا جَمَاعَ النَّاسِ عَلَيْهِ وَرِضاَهُمْ بِهِ فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَبَيِّنَ لَيْلَةً وَلَا يَرَى أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ بَرَّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا .

كلام البربهاري واللالكائي وهو قوله (إمام برا أو فاجر) مخالف لكتاب الله تعالى الذي أمر العباد باتباع وطاعة أئمة الهدى ، الذين يهدون بأمر الله تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا) لا بأمر الناس ، يقدمون أمر الله قبل أمرهم وحكم الله قبل حكمهم هو لاء الدين أوجب الله تعالى علينا البيعة لهم ، أما الإمام الظالم الفاجر فقد قال الله تعالى عنهم (وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار) يقدمون أمرهم قبل أمر الله وحكمهم قبل حكم الله وياخذون بأهواهم خلاف ما في كتاب الله ، فأولئك هم أئمة الكفر وقادة الصالحة الذين أمر الله تعالى عباده بقتالهم فقال (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون) وليس بيعتهم واتباعهم ، فمن بایعهم وأطاعهم فسيخسر معهم ويوردهم .

وجاء في كتاب سلسلة لقاءات الباب المفتوح للشيخ الوهابي محمد بن صالح العثيمين (٢١ / ١) : سؤال : حديث : مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً (ما معنى هذا الحديث ؟ الجواب : معناه أنه يجب على الإنسان أن يجعل له إماما ، ولا يحل لأحد أبدا أن يبقى بلا إمام ؛ لأنَّه إذا بقي بلا إمام بقي من غير سلطان ، ومن غيرولي أمر ، والله عز وجل يقول : (يا أيها الذين آمنوا أطیعوا الله وأطیعوا الرسول وأولي الأمر منكم) . وهذا الذي مات وليس في عنقه بيعة شاذ خارج عن سبيل المؤمنين ؛ لأنَّ المؤمنين لا بد أن يكون لهم أمير مهما كانت الحال ، فإذا خالف هذا وشد صار خارجا عن سبيل المؤمنين .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ عَدْنَانُ بْنُ مُحَمَّدَ الْعَزْعُورُ فِي كِتَابِهِ مَنْهَجُ الْاِعْتِدَالِ (ص ٩٦) : **الْبَيْعَةُ وَاحْكَامُهَا الْمَقْصُودُ بِالْبَيْعَةِ** : عَهْدٌ مِنْ الرَّعِيَّةِ لِلرَّاعِي ، عَلَى طَاعَتِهِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَعَدَمَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ ، وَمُنَاصِرَةُ أَحَدٍ عَلَى ذَلِكَ ، وَهِيَ طَرِيقَةُ شَرِيعَةِ بَدَلِ الْطُّرُقِ **الْمُبْتَدَعَةِ مِنَ الْإِنْقَلَابِ وَالاِنتِخَابَاتِ وَمَا شَابَهَا** . وَالْبَيْعَةُ مِنْ السِّيَاسَةِ الشَّرِيعَةِ ، لَا يُبْطِلُهَا تَغْيِيرُ زَمْنٍ ، وَلَا تَطْوُرُ أَنْظَمَةٍ ، وَلَا يُلْغِيَهَا ظُلْمٌ ظَالِمٌ ، وَلَا تَأْوِيلُ مُتَأْوِلٍ . **وَهِيَ وَاجِبَةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ** ، لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُتَمَكِّنٍ (سُلْطَانٌ) يَحْكُمُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ فِسْقٌ أَوْ ظُلْمٌ ، **أَوْ أَخْذُ الْحُكْمِ بِالْفُوْقَةِ** ، ثُمَّ إِسْتَقَرَ لَهُ أَلَامْرُ ، هَذَا هُوَ الَّذِي إِسْتَقَرَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْسَّلْفِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

كَلَامُ الشَّيْخِ الْوَهَابِيِّ الْعَرَعُورِ آخِرَهُ يَنْقُضُ أَوْلَهُ ، يَقُولُ طَرِيقَةُ الْإِنْقَلَابَاتِ فِي أَخْذِ الْإِمَامَةِ وَالْبَيْعَةِ هِيَ طَرِيقَةُ مُبْتَدَعَةٍ ، ثُمَّ يَرْدُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَقُولُ أَنَّ الْبَيْعَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ لِلْحَاكِمِ الَّذِي أَخْذَ الْحُكْمَ بِالْفُوْقَةِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ عَلَيِّ عَائِضُ حَسَنُ الشَّيْخِ فِي كِتَابِهِ عَقِيَّدَةُ أَهْلِ الْسُّنْنَةِ فِي الصَّحَابَةِ (٢١٠ / ٥١) : عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَبِّعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمْنُ يَزِيدَ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ : إِطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً فَقَالَ : إِنِّي لَمْ آتِكُ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأَخْدِثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ : سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً . **فَقُدِّبَيْنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْبَيْعَةَ فَرِيضَةٌ فِي عُنْقِ كُلِّ مُسْلِمٍ لِلْإِمَامِ الْحَقِّ الَّذِي تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمُسْلِمِينَ وَمَا دَامَتْ الْبَيْعَةُ وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّ هَذَا الْوَاجِبِ لَا يَتَأْتَى أَدَائِهِ إِلَّا بِنَصْبِ الْإِمَامِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي تَنْفِيذِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَحُسْنِ التَّنَازُعِ وَالْاخْتِلَافِ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ النَّاسِ فَالْحَدِيثُ دَلَالَتُهُ وَاضِحَّهُ عَلَى وُجُوبِ نَصْبِ الْإِمَامِ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ .**

وَجَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْإِجْمَاعِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ إِعْدَادُ : د . أَسَامَةَ بْنَ سَعِيدٍ الْقَحْطَانِيِّ ، د . عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْخُضِيرِ ، د . ظَافِرَ بْنَ حَسَنَ الْعُمَريِّ ، د . فَيَصِلُّ بْنَ مُحَمَّدَ الْوَعَلَانِ ، د . فَهْدُ بْنَ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدَ الْحَيْدَانِ ، د . صَالِحُ بْنَ عَبَيْدِ الْحَرْبِيِّ ، د . صَالِحُ بْنَ نَاعِمِ الْعُمَريِّ ، د . عَزِيزُ بْنَ فَرَحَانَ بْنِ مُحَمَّدَ الْحَبْلَانِ الْعَزِيزِيِّ ، د . مُحَمَّدُ بْنَ مَعِيسَى آلَ دَوَّاسِ الشَّهْرَانِيِّ ، د . عَبْدُ اللَّهِ بْنَ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُحَارِبِ ، د . عَادِلَ بْنَ مُحَمَّدَ الْعَبَيْسِيِّ . (ص ٦١) : وُجُوبُ نَصْبِ الْإِمَامِ ، مِنْهَا : الْدَّلِيلُ الْأَوَّلُ : حَدِيثُ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً . أَيْ : بَيْعَةُ الْإِمَامِ . وَجْهُ الْدَّلَالَةِ : هَذَا الْحَدِيثُ وَاضْعُفُ الدَّلَالَةَ عَلَى وُجُوبِ نَصْبِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْبَيْعَةُ وَاجِبَةً فِي عُنْقِ الْمُسْلِمِ ، وَالْبَيْعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِإِمَامٍ ، فَنَصْبُ الْإِمَامِ وَاجِبٌ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ آدَمَ الْأَئْتِيُوِيِّ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ الْثَّجَاجِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَاجِ (٩٤ / ٣٢) : قَالَ الْقُرْطَبِيُّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - : الْبَيْعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ؛ لِقُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً " ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، غَيْرُ أَنَّهُ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، وَالشَّهْرَةُ ، فَبِيَعْتَهُ بِالْقَوْلِ ، وَالْمُبَاشِرَةِ بِالْيَدِ ، إِنَّ كَانَ حَاضِرًا ، أَوْ بِالْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ ، إِنَّ كَانَ غَائِبًا ، وَيَكْفِي مِنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُ ، وَلَا يَعْرِفُ أَنَّ يَعْتَقِدُ دُخُولُهُ تَحْتَ طَاعَةِ الْإِمَامِ ، وَيَسْمَعُ ، وَيُطِيعُ لَهُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ ، وَلَا يَعْتَقِدُ خِلَافَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ أَصْمَرَهُ ، فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً ، إِنْتَهَى . قَالَ الْجَامِعُ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : قُولُهُ : وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ... إِلَخْ " هَذَا إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ إِمَامٌ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِمَامٌ ، وَكَانُوا فَوْضَى ، فَلَا وُجُوبٌ ؛ لِحَدِيثِ حُذِيفَةَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِبُخَارِيٍّ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْخَيْرِ ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الْشَّرِّ ، مَحَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرِّ ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ ، قَالَ : " نَعَمْ " ، قَلَّتْ : وَهَلْ بَعْدُ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ : " نَعَمْ ، وَفِيهِ دَخْنَ " ، قَلَّتْ : وَمَا دَخَنَهُ ؟ قَالَ : " قَوْمٌ يُهَدِّدُونَ بِغَيْرِ هَدْيَيْ ، تَعْرَفَ .

الْأَئْتِيُوِيُّ هُنَا يَرْدُ عَلَى الْقُرْطَبِيِّ حَوْلَ وُجُوبِ الْبَيْعَةِ ، يَقُولُ إِنَّ الْبَيْعَةَ وَاجِبَةٌ إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ إِمَامٌ ، أَمَّا إِذَا كَانُوا فَوْضَى فَلَا وُجُوبٌ ، وَهَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ دِيْنِ وَمُعْتَقَدِ الْقَوْمِ ، ضَيَّعُوا أَصْلَ مُعْتَقَدِهِمْ فَأَضْبَحُوا فَوْضَى لَا نِظامٌ لَهُمْ فِي دِيْنِهِمْ وَلَا فِي دُنْيَاهُمْ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْمَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي كِتَابِهِ الْأَرْبَعُونَ الْعُقْدِيَّةُ ، أَرْبَعُونَ حَدِيثًا فِي أُصُولِ إِعْتِقادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (١٠١٣ / ٢) : أَدِلَّةُ السَّنَّةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُمِعَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ ماتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً . وَوَجَهَ الدَّلَالَةُ : إِذَا كَانَتِ الْبَيْعَةُ وَاجِبَةً ، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَنْصِيبِ إِمَامٍ ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُجُوبِ تَنْصِيبِهِ .

وَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ حَمَدَ الْخُضِيرِ فِي شُرْحِهِ لِبُلْوَغِ الْمَرَامِ لِابْنِ حَبْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (رَقْمُ الدَّرْسِ ١١٢) : (وَرَجُلٌ بَايِعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلَّدْنِيَا) مَا بَايِعَهُ لِأَنَّ الْبَيْعَةَ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ ، لَا يُبَايِعُ هَذَا الْإِمَامَ إِلَّا طَغْمًا فِيمَا عِنْدُهُ ، (فَإِنَّ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفِيْ) لَهُ ، وَمَدْحُهُ ، وَأَطْاعَهُ فِيمَا يَأْمُرُ ، وَأَنْتَهَى عَمَّا يَنْهَا عَنْهُ (وَإِنَّ لَمْ يُعْطَهُ مِنْهَا لَمْ يَفِ) وَهَذَا كَثِيرٌ فِي النَّاسِ ، كَثِيرٌ فِي النَّاسِ أُمُورِ الدُّنْيَا تُسَيِّرُهُمْ ، وَتَسِيرُ عَوَاطِفَهُمْ وَمَشَايِرَهُمْ ، تَجِدُ إِذَا جَاءَ مَكْرُمَةً أَوْ زِيَادَةً أَوْ شَيْءًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا تَأْهِجُ الْأَلْسِنَةَ بِالثَّنَاءِ ، وَيُقَرَّ فِي الْقُلُوبِ التَّعْظِيمُ ، وَامْتِنَانُ الْأَوَامِرِ ، وَقَالَ وَلِيُّ الْأَمْرِ ، وَفَعَلَ وَلِيُّ الْأَمْرِ ، لَكِنْ إِذَا حَصَلَ خِلَافٌ ذَلِكَ وَيُشَ وَاقِعَ النَّاسِ ؟ وَيُشَ يَتَحَدَّثُونَ بِهِ النَّاسُ فِي الْمَجَالِسِ ؟ وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ .

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ حَسَنَ حَبْنَكَةَ الْمَيْدَانِيَّ الْمَمْشِيقِيِّ فِي كِتَابِ الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أُسْسَهَا وَوَسَائِلَهَا وَصُورِ مِنْ تَطْبِيقَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَهَا وَلَمَحَاتُ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِي سَائِرِ الْأَمَمِ (ص ٣٨٤) : كَانَ حُكْمُ الْبَيْعَةِ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ وَاجِبَاتِ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى . فَعَنْ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُمِعَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ ، وَمَنْ ماتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ، وَمَنْ ماتَ وَهُوَ مَفَارِقٌ لِلْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يَمُوتُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ يَحْيَى بْنُ هُبَيْرَةَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْذَّهْلِيِّ الشَّيْبَانِيِّ فِي الْإِفْصَاحِ عَنْ مَعْنَى الْصَّحَاحِ (٤ / ٢٦٢) : وَقَوْلُهُ (مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ) فَإِنَّ طَاعَةً هُنَا نَكْرَةً إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا طَاعَةُ الْإِمَامِ فَهِيَ فِي مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ . وَقَوْلُهُ : (مَنْ ماتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً) أَيْ لَا إِمَامَ لَهُ ، وَهَذَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَوِّغُ أَنْ يَظَالَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُدَّةَ الشُّورَى إِلَّا وَفِي أَعْنَاقِهِمْ بَيْعَةً لِإِمَامٍ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ .

نُلْخَصُ أَقْوَلَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الشَّأنِ بِنِقَاطٍ :

أَوَّلًا : لَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبْيَسْتُ لَيْلَةً إِلَّا وَعَلَيْهِ إِمامٌ .

ثَانِيًا : وَهَذَا الَّذِي ماتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً شَادٌ خَارِجٌ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ .

ثَالِثًا : فَقَدْ بَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْبَيْعَةَ فَرِيضَةٌ فِي عُنْقِ كُلِّ مُسْلِمٍ .

رَابِعًا : لَآنَ الْبَيْعَةَ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ .

خَامِسًا : كَانَ حُكْمُ الْبَيْعَةِ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ وَاجِباتِ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

سَادِسًا : لَا يُسْوَغُ أَنْ يَظَالَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُدَّةَ الْشُورَى إِلَّا وَفِي أَعْنَاقِهِمْ بَيْعَةً لِإِمَامٍ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : مَنْ هُوَ إِمَامُ أَهْلِ الْسُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْعَامِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْبَقاءُ لَيْلَةً وَلَيْسَ فِي عُنْقِ أَحَدِهِمْ بَيْعَةً لَهُ وَإِلَّا ماتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةَ ؟ ؟ .

السُّؤَالُ الْثَانِي : هَلْ يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّاسِ إِتْبَاعَ شَخْصٍ وَلَا يَدْلِهِمْ عَلَيْهِ وَيَعْرِفُهُمْ بِهِ ثُمَّ لَا يَسْتَطِيغُونَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ ؟ ؟ ! ! .

لَقَدْ ضَاعَتْ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ مِنْكُمْ يَا قَوْمُ مُنْذُ رَمَنِ بَعِيدٍ ، وَمَنْ ماتَ مِنْكُمْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ماتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةَ مِيتَةً كُفُرٍ وَضَلَالٍ ، لِأَنَّكُمْ مَا أَخْدُتُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا بِقَوْلِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَقْدِيِّ الْخَطِيرِ وَالْحَسَاسِ الَّذِي بِهِ يَرْتَفِعُ عَمَلُ الْعَبْدِ أَوْ يُحْبَطُ ، وَأَنَّمَا إِسْتَقِيَّتُمْ أَصْوَلَ وَقَوَاعِدَ هَذَا الْفَرْضِ الْمُهِمِّ وَالْوَاجِبِ الْشَّرِيعِيِّ مِنْ الَّذِينَ يَأْقُوا وَأَفْعَالِ أَنَّاسٍ كَانَ مُرَادُهُمْ الْدُّنْيَا وَزِينَتُهَا الْرَّأْيَةُ وَلَيْسَ الْآخِرَةُ وَجْنَانُهَا الْبَاقِيَةُ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا بِإِتْبَاعِهِمْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَالِثَةُ : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ضَالِّاً أَوْ كَافِرًا .

رَوَى أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلَ فِي مَسْنَدِهِ (٤ / ٩٦ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ١٦٩٢٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَيْ ثَنَاءً أَسْوَدَ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ أَبُو بَكْرَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَيِّ صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً .

تَعْلِيقُ شُعَيْبِ الْأَزْرَنْوُوطِ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ عَاصِمٍ - وَهُوَ ابْنُ بَهْدَلَةَ - وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ ثُقَّاتٍ رِجَالٌ أَشَيْخُّهُمْ غَيْرُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ - وَهُوَ ابْنُ عَيَّاشَ - إِنَّمَا رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمُقْدَمَةِ وَهُوَ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ .

قَالَ ابْنُ حَبْرَ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (١٣ / ٧) : قَوْلُهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى فَمَا تَمَّ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ فَمِيتَتِهِ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَعِنْدَهُ فِي حَدِيثٍ بْنُ عُمَرَ رَفِعُهُ مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ نَبِيِّ اللَّهِ وَلَا حُجَّةً لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً قَالَ الْكَرْمَانِيُّ الْإِسْتِشَانِيُّ هُنَّا بِمَعْنَى الْإِسْتِفَهَامِ الْأَنْكَارِيُّ أَيْ مَا فَارَقَ الْجَمَاعَةَ أَحَدٌ إِلَّا جَرَى لَهُ كَذَا أَوْ حُذِفَ مَا فَهِيَ مَقْدِرَةً أَوْ أَلَا زَائِدَةً أَوْ عَاطِفَةً عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْمُرَادُ بِالْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ حَالَةُ الْمَوْتِ كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى ضَلَالٍ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مُطَاعٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا بَلْ يَمُوتُ عَاصِيًا وَيُحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ آتِ التَّشْبِيهِ عَلَى ظَاهِرَةِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمُوتُ مِثْلَ مَوْتِ الْجَاهِلِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ جَاهِلِيًّا أَوْ أَنَّ ذَلِكَ وَرَدَ مَوْرِدُ الْرَّجْرِ وَالتَّنَفِيرِ وَظَاهِرَةً غَيْرِ مُرَادٍ وَيُؤَيْدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَاهِلِيَّةِ آتِ التَّشْبِيهِ

(كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى ضَلَالٍ) أَيْ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الْمُؤَدِّي إِلَى جَنَّةِ النَّعِيمِ ، وَهَذَا حَالٌ صِنْفٌ مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَهُنَالِكَ صِنْفٌ آخْرٌ غَيْرُ أَهْلِ الضَّلَالِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّرِّ وَالْكُفْرِ ، أَيْ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةَ مَاتَ كَافِرًا أَوْ ضَالًاً ، وَيَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْتَّوْعِيدِ أَهْلَ الْتَّوْحِيدِ .

قال الإمام الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب في جامع العلوم والحكم (١١٢٠) : و قال الحسن في الأماء : هم يلون من أمرنا خمساً : الجمعة والجماعة والعيد والتغور والحدود ، والله ما يستقيم الدين إلا بهم ، وإن جاروا وظلموا ، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون ، مع أن - والله - إن طاعتهم لغريب ، وإن فرقتهم لكفر .

وقال يحيى بن (هبيرة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني ، أبو المظفر ، عون الدين في الأفصاح عن معانى الصحاح ، تحقيق : فؤاد عبد المتعيم أ Hammond (١٨٢١) : قوله : (فمات) يعني أن أدركه الموت على حال فرقته للمسلمين فإنه يموت ميتة الجاهلية ، والجاهلية هم الذين ماتوا كفراً ، فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من يموت من فرقته تلك من أن يموت ميتة جاهلية قد أخرجتها النخوة ، وصرفتها الحمية الباطلة ، عن أن يأتمن لأمير المؤمنين وإمام المسلمين النائب عن رسول رب العالمين .

وقال الدكتور موسى شاهين لاشين في المنهل الحديث في شرح الحديث (٤/٢٤٢) : لقد قصد النبي بقوله (إلا مات ميتة جاهلية) أنه يموت كأهل الجاهلية على التفرق والضلال إذ كانوا لا يرجعون إلى طاعة أمير ولا يتبعون هدي إمام ولا يعتبرون بحديث أو نذير وليس المراد أنه يموت كافراً بل يكون عاصياً ويختمل أن ذلك ورد مورد الرجز والتنفير وظاهرة غير مراد كما قصد النبي بقوله (فارق الجماعة) الخروج عن طاعة الإمام أو الأماء ونصب العداء لهم قال ابن أبي جمرة المراد بالمقارنة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء وإنما حذر الشارع من ذلك .

وقال محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصدقي الشافعي في دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٥/١٤٢) : (ومات وليس في عنته بيعة أي للإمام بالسمع والدخول في طاعته والجملة في محل الحال من فاعل مات قيده له) . (مات ميتة جاهلية) هي صفة ميتة أي مات على الضلال كما يموت أهل الجاهلية عليها .

إِذْنُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِمَنْ يَمُوتُ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً هُوَ :

أَوَّلًا : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً .

ثَانِيًا : حَالَةُ الْمَوْتِ كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى صَلَالٍ .

ثَالِثًا : أَيْ مَاتَ عَلَى الضَّلَالَةِ كَمَا يَمُوتُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَيْهَا .

رَابِعًا : يَعْنِي إِنَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ عَلَى حَالٍ فِرْقَتِهِ لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَمُوتُ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ ، وَالْجَاهِلِيَّةُ هُمُ الَّذِينَ مَاتُوا كُفَّارًا .

الْسُّؤَالُ الْأَوَّلُ : إِذَا كَانَ التَّهْدِيدُ وَالْوَعِيدُ لِمَنْ يَمُوتُ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً لِإِمامِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهُ يَمُوتُ إِمَامًا كَافِرًا أَوْ ضَالًا هَلْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ النَّصُّ عَلَيْهِ وَهُنَّ نَصِبَهُ وَعِينَهُ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَأَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ بَيْعَتَهُ وَالْإِفْتِدَاءَ بِهِ حَتَّى يَنْجُوا مِنْ مِيتَةِ الْكُفَّرِ أَوِ الْضَّالِّ ؟ ؟

الْسُّؤَالُ الثَّانِي : يَعْتَقِدُ الْقَوْمَ أَنَّ الْحُكَّامَ الَّذِينَ تَمَكَّنُوا مِنْ رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ بِشَتَّى الْطُّرُقِ وَبِمُخْتَلِفِ الْأَسْمَاءِ خُلُقَاءُ أَوْ مُلْوِكٍ أَوْ رُؤْسَاءُ هُمُ الْأَئِمَّةُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً لَهُمْ مَاتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ ، هَلْ هُوَلَاءُ الْخُلُقَاءِ الَّذِينَ سَنْذُكُرُ حَالَ بَعْضِهِمْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْنَّبَوِيُّ الْسَّرِيفُ ؟ ! ! ؟

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ أَبِي بَكْرِ السُّعْدِيِّ فِي تَارِيخِ الْخُلُقَاءِ (١٠٢ / ١) : الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ الْخَلِيقَةِ الْفَاسِقِ أَبُو الْعَبَّاسِ . وَلَدُ سَنَةِ تِسْعَيْنَ قَلَمَا أَحْتَضَرَ أَبُوهُ لَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَهُ لِأَنَّهُ صَبِّيٌّ فَعَقَدَ لِأَخِيهِ هِشَامَ وَجَعْلَ هَذَا وَلِيَ الْعَهْدِ مِنْ بَعْدِ هِشَامٍ فَتَسَلَّمَ الْأَمْرُ عِنْدَ مَوْتِ هِشَامٍ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِيْنَ وَمِائَةً وَكَانَ فَاسِقًا شَرِيبًا لِلْحَمْرِ مُنْتَهِيًّا حُرْمَاتِ اللَّهِ أَرَادَ الْحَجَّ لِيَشْرَبَ فَوْقَ ظَهْرِ الْكَعْبَةِ فَمَقْتَهُ النَّاسُ لِفِسْقِهِ وَخَرَجُوا عَلَيْهِ فَقُتِلَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ سِتٌّ وَعَشْرِيْنَ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدَ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ الْذَّهَبِيِّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (٢٩٤ / ٨) : وَلَمَّا قُتِلَ وَقُطِعَ رَأْسُهُ وَجَيَءَ بِهِ يَزِيدَ الظَّاقِصَ نَصَبَهُ عَلَى رُمْحٍ فَنَظَرَ إِلَيْهِ أَخْوَهُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَزِيدَ فَقَالَ : بُعْدًا لَهُ أَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ شُرُوبًا لِلْخَمْرِ مَا جَنَّا فَاسَافَ وَلَقَدْ رَاوَدَنِي عَلَى نَفْسِي... . لَمْ يَصِحُّ عَنِ الْوَلِيدِ كُفْرٌ وَلَا زَنْدَةً بَلْ إِشْتَهَرَ بِالْخَمْرِ وَالْتَّلُوطِ فَخَرَجُوا عَلَيْهِ لِذَلِكَ .

يَقُولُ الْعَالَمُ السَّلْفِيُّ الدَّهَبِيُّ : أَنَّ إِمَامَ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ وَخَلِيفَتَهُمْ إِشْتَهَرَ بِالْخَمْرِ وَالْتَّلُوطِ !!!

هَلْ هَذَا إِمَامُكُمْ وَوَلِيُّ أَمْرِكُمْ يَا قَوْمُ ، هَلْ أَللَّهُ تَعَالَى يَأْمُرُ عِبَادَهُ بِإِتْبَاعِ وَبَيْعَهُ هَذَا الْخَلِيفَةُ الْفَاسِقُ الْخَمَارُ الْلُّوَطِيُّ وَمَنْ لَمْ يُبَايِغْهُ وَيَتَبَعْهُ يَمُوتُ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ يَا أَهْلَ السُّنْنَةِ وَالْوَهَابِيَّةِ ؟ ! ! ? .

قَالَ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرُو الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الْمَسْقِيُّ ابْنُ كُثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ (١٢٦ / ١١) : أَبُو الْحَسَنِ بْنِ بَسَّامِ الشَّاعِرِ : وَاسْمُهُ عَلَيٍّ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ مَنْصُورٍ بْنَ نَصِيرٍ بْنَ بَسَّامٍ الْبَسَّا مِنِ الْشَّاعِرِ الْمُطَبَّقِ لِلْهِجَاءِ فَلَمْ يَتَرُكْ أَحَدًا حَتَّى هَجَاهُ حَتَّى أَبَاهُ وَأُمَّهُ أُمَّامَةً بَنْتَ حَمْدُونَ الْنَّدِيمَ وَقَدْ أَوْرَدَ لَهُ ابْنُ خِلْكَانَ أَشْيَاءً كَثِيرَةً مِنْ شِعْرِهِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَخْرِيبِ الْمُتَوَكِّلِ قَبْرُ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُزْرَعَ وَيُمْحَى رَسْمُهُ وَكَانَ شَدِيدُ الْتَّحَامِلِ عَلَى عَلَيٍّ وَوَلَدُهُ فَلَمَّا وَقَعَ مَا ذَكَرَنَا هُوَ سِتٌّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ ابْنُ بَسَّامٍ هَذَا فِي ذَلِكَ : تَالَّهِ إِنَّ كَانَتْ أُمِّيَّةً قَدْ أَتَتْ . . . قَتْلُ ابْنِ بَنْتِ نَبِيِّهَا مَظُلُومًا فَلَقَدْ أَتَاهُ لَنُو أَبِيهِ بِمِثْلِهِ . . . هَذَا لِعُمْرِكَ قَبْرُهُ مَهْدُومًا أَسْفُوا عَلَى أَنَّ لَا يَكُونُوا شَارِكُوا . . . فِي قَتْلِهِ فَتَتَبَعُوهُ رَمِيمًا .

وَقَالَ أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مَحْمُودٍ ابْنُ أَيِّ الْفِدَاءِ فِي تَارِيخِ الْمُخْتَصِرِ فِي أَخْبَارِ الْبَشَرِ (١٧٣ / ١) : ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةُ سِتٌّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ أَمْرُ الْمُتَوَكِّلِ بِهِدْمِ قَبْرِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَيِّ طَالِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهَدْمَ مَا حَوْلَهُ مِنْ الْمَنَازِلِ وَمَنْعِ النَّاسِ مِنْ إِتْيَانِهِ ، وَكَانَ الْمُتَوَكِّلُ شَدِيدُ الْبُغْضِ لِعَلِيِّ بْنِ أَيِّ طَالِبٍ ، وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ نُذَمَائِهِ عِبَادَةُ الْمُخَنَّثِ ، وَكَانَ يَشُدُّ عَلَى بَطْنِهِ تَحْتَ ثِيَابِهِ مِخَدَّةً ، وَيَكْسِفُ رَأْسَهُ ، وَهُوَ أَصْلَعُ ، وَيَرْقُصُ وَيَقُولُ : قَدْ أَفْبَلَ الْأَصْلَعَ الْبُطَئِينُ ، خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ ، يَعْنِي عَلِيًّا ، وَالْمُتَوَكِّلَ يَشْرُبُ وَيَضْحَكُ .

هَلْ هَذَا هُوَ خَلِيفَتُكُمْ وَإِمَامَكُمْ الَّذِي تَفْتَخِرُونَ بِهِ يَا أَهْلَ الْسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَهُوَ كَمَا يَعْرَفُ عُلَمَاؤُكُمْ شَدِيدُ الْبُغْضِ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (لَا يَبْغُضُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَّا مُنَافِقٌ) وَالْمُنَافِقُ كَافِرٌ نِفَاقٌ ، فَهَلْ يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّاسِ إِمَامًا مُنَافِقًا وَيَأْمُرُ عِبَادَهُ بِطَاعَتِهِ، وَهَلْ يَأْمُرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أُمَّةَهُ بِاتِّبَاعِ وَبَيْنَهُ الْمُنَافِقِينَ ؟ ! ! . كَبُرْتُ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ تَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا .

وَحَتَّى نَخْتَصِرَ . هَذَا الْمَوْضُوعُ نُكْشِفُ لَكُمْ حَالُ خَلِيفَةِ الْقَوْمِ الَّذِي يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الَّذِي لَا يُبَايِعُهُ وَلَا يَرَاهُ إِمَاماً لَهُ يَمُوتُ مِيتَةَ الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَكِيِّ الْعِصَامِيِّ فِي سَمْطِ الْنُّجُومِ الْعَوَالِيِّ فِي أَنْبَاءِ الْأَوَّلِ وَالثَّوَالِيِّ (٢١١ / ٢) : خِلَافَةُ الْمَأْمُونِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ الرَّشِيدُ بْنُ الْمُهَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْمَنْصُورِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبْوَ الْعَبَّاسِ ، أَهْلَهَاشِمِيِّ ، وُلِّدَ سَنَةً سَبْعينَ وَمِائَةً عِنْدَمَا اسْتَخَلَفَ أَبُوهُ الرَّشِيدِ ، وَقَرَا الْعِلْمَ فِي صِغْرِهِ ، وَسَمِعَ إِبْنُ هَشِيمَ ، وَعِبَادَ بْنَ الْعَوَامَ ، وَيُوسُفَ بْنَ عَطِيَّةَ ، وَأَبَا مُعاوِيَةَ الْضَّرِيرَ ، وَطَبَقَتُهُمْ . وَبَرَعَ فِي الْفِقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَأَيَّامِ النَّاسِ . وَلَمَّا كَبَرَ عَنِي بِالْفَلْسَفَةِ وَعِلْمِ الْأَوَّلِ ، وَمَهَرَ فِيهَا ؛ فَجَرَهُ ذَلِكُ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ . وَكَانَ مِنْ أَئْمَّ رِجَالِ بَنِي الْعَبَّاسِ حَرْمًا وَعَزْمًا ، وَحُلْمًا وَدَهَاءً ، وَرَأْيًا وَدَهَاءً ، وَهِبَةً وَشَجَاعَةً ، وَسُؤُدُّهَا وَسَمَاحَةً . وَلَهُ مَحَاسِنُ وَسِيرَةٌ طَوِيلَةٌ . وَبَرَعَ فِي مَعْرِفَةِ الْتَّارِيخِ وَفُنُونِ الْأَدَبِ ، وَكَانَ يَصْرِبُ الْمَثَلُ بِحُلْمِهِ . وَامْتَحَنَ الْعُلَمَاءِ فِي رَمَانِهِ ، وَكَانَ يُجِرِّهِمْ عَلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ .

قَالَ إِبْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (٧٥ / ١) : أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ . بْنُ مَالِكٍ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنُ الْخُرَزَاعِيِّ الشَّهِيدِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . كَانَ جَدُّهُ مَالِكٌ أَحَدُ نُقَبَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ فِي أَوَّلِ الدَّوْلَةِ . وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ عَيْنَةَ وَحَمَادَ بْنَ زَيْدَ وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيِّ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ وَسَلَّمَهُ بْنُ شَبِيبٍ وَغَيْرِهِمْ قَالَ إِبْنُ مُعِينٍ خَتِمَ اللَّهُ لَهُ بِالشَّهَادَةِ وَكَانَ عِنْدَهُ مُصَنَّفَاتٌ هَشِيمِ وَعَنْ مَالِكٍ أَحَادِيثٌ كِبَارٌ وَمَا كَانَ يَحْدُثُ يَقُولُ لِسْتُ مَوْضِعَ ذَاكَ وَقَالَ مَطِينٌ قُتِلَ سَنَةً (٢٣١) زَادَ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ فِي شَعْبَانَ وَقَالَ السَّرَّاجُ قُتِلَ فِي غِرَّةِ رَمَضَانَ . قَالَ الْخَطِيبُ وَكَانَ قَتْلَهُ فِي خِلَافَةِ الْوَاثِقِ لِامْتِنَاعِهِ عَنِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ .

وقال محمد بن أحمد بن عثمان الذهي في سير أعلام النبلاء (٢٩٠ / ١٠) : **المُعْتَصِمُ الْخَلِيفَةُ أَبُو إِسْحَاقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْرَّشِيدِ هَارُونُ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَهْدِيِّ بْنِ الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسِيِّ . وَلَدُ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَمِئَةٍ ، وَأُمُّهُ مَارِدَةٌ أُمٌّ وَلِدٍ . . . قَالَ الْرِّيَاشِيُّ : كَتَبَ طَاغِيَّةُ الْرُّومِ إِلَى الْمُعْتَصِمِ يَتَهَدَّدُهُ ، فَأَمَرَ بِجَوَابِهِ ، فَلَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ رَمَاهُ ، وَقَالَ لِلْكَاتِبِ : أَكْتُبْ : أُمًا بَعْدَ ، فَقَدْ قَرَأْتُ كِتَابَكَ ، وَسِمِعْتُ حَطَابَكَ ، وَالْجَوابُ مَا تَرَى لَا مَا تَسْمَعُ (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقِبَ الْدَّارِ) . قَلَّتْ : وَامْتَحِنَ النَّاسَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى الْأَمْصَارِ ، وَأَخْذَ بِذَلِكَ الْمُؤَذِّنَيْنَ وَفُقَهَاءَ الْمَكَاتِبِ ، وَدَامَ ذَلِكَ حَتَّى أَزَالَهُ الْمُتَوَكِّلُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ عَامًا .**

مَادَا أَنْتَ قَائِلٌ لِرَبِّكَ غَدَّا أَيْهَا الْمُسْلِمُ الْسُّيُّ اُو الْوَهَّابِيِّ وَأَنْتَ تُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَ عِبَادِهِ بِإِتْبَاعِ وَطَاعَةِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ ، وَتَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ أَمْتَهُ بِالْبَيْعَةِ وَالْإِقْتِدَاءِ وَعَدَمِ مُنَارَعَةِ هُؤُلَاءِ الْمُنْحَرِفِينَ الْكَافِرِينَ ؟ ! ! .

قال ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب (٣١٣ / ٧) : **وقال محمد بن مخلد سمعت محمد بن عثمان بن أبي شيبة يقول سمعت علي بن المديني قبل أن يموت بشهرين يقول القرآن كلام الله غير مخلوق وقال عثمان بن سعيد الداري سمعت علي بن المديني يقول هو كفر يعني القول بخلق القرآن .**

وقال أبو بكر البهقي في الأسماء والصفات (٦٢٢ / ١) : **قال أحمد هو البهقي رضي الله عنه : قدر رويانا عن جماعة من علمائنا رحمةهم الله تعالى أنهم أطلقوا القول بتكفير من قال بخلق القرآن ، وحكيتنه أيضا عن الشافعي رحمنا الله وآياه .**

هل الْبَيْعَةُ الْمَقْصُودَةُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ) تَكُونُ لِهُؤُلَاءِ الْخُلَفَاءِ الْكُفَّارِ عِنْدَ أَعْلَمِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْسُّنَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ يَا قَوْمُ ؟ ! ! .

إِذَا كَانَتِ الْبَيْعَةُ لَا تَجُوزُ لِلْكَافِرِ ، وَمَنْ بَايَعَهُ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ الْكُفَّرُ الْبَوَاحُ وَأَجْبَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَيْكُمْ عَزْلُهُ ، كَمَا هِيَ تَعَالَمَ عَقِيدَتُكُمْ ، فَلِمَاذَا لَمْ يَقُمْ

عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَتَطَبِّقُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْخَلِيفَةِ
وَالْإِمَامِ الْكَافِرِ كُفْرًا بِوَاحَدًا ؟ ! ! .

الجواب لأنَّ هَذَا الَّذِي يَعْتَقِدُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُ إِمَامٌ وَخَلِيفَةٌ شَرِيعٌ
وَمَكْنُونٌ مِنْ رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْإِمَامَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْجَعْلِ وَالتَّنصِيبِ
الْإِلَهِيِّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، لِذَلِكَ صَارَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي وَزْطَةٍ وَحِيرَةٍ مِمَّا
حَدَثَ لِأَتِمَّتِهِمْ وَخَلْفَاهُمْ ، فَكَيْفَ أَمْخَرِجُ مِنْ هَذَا الْمَأْزَقِ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَقَدْ رَأَيْتُمْ مِنْ إِمَامَكُمْ الْأَعْظَمَ وَخَلِيقَتُكُمُ الْأَكْبَرَ الْكُفْرَ الْبَوَاحَ ؟ ! ! .

الْمَسَأَلَةُ الْرَّابِعَةُ : النَّصُّ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ وَالْأَئِمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ .

رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١ / ٥٤) رَقْمَ الْحَدِيثِ : ١١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ:
أَتُتُوْنِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ . قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
غَلَبَهُ الْوَجْعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسِبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ الْلَّغْطُ. قَالَ: فَقُومُوا عَنِّي، وَلَا
يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ. فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيْةَ كُلَّ الرَّزِيْةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ .

وَكَذَلِكَ رَوَى مُسْلِمُ بْنُ الْحَاجِ في صَحَّحِهِ (٣ / ١٢٥٧) رَقْمَ الْحَدِيثِ : ١٦٣٧)
حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكٍ بْنِ مَعْوِيلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرْفٍ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْخَمِيسِ ! وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ! ثُمَّ
جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعِهِ. حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى حَدِيْهِ كَانَهَا نِظَامُ الْلَّوْلُوِّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَتُتُوْنِي بِالْكِتَابِ وَالدَّوَاهِ أَوِ الْلَّوْحِ وَالدَّوَاهِ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ
تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا) فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْجُرُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْهُدَهُ أَبَدًا)
أَيْ إِنَّ هَذَا الْكِتَابِ شَدِيدُ الْأَهْمَمِيَّةِ وَالْخُطُورَةِ فِي مَصِيرِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ

النبوية ، لذلك اختار النبي صلى الله عليه وآله هذا التوقيت لكتابته وتبلیغه ، وهو وقفت وصيته ورحيله عن هذه الدنيا ، ومن أدب وأخلاق ودين المسلم إذا جاء وقت وفاة أبيه أو كبير قومه وأراد أن يوصي ينصت ويستمع له بكل احترام وتوبيخ ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يحصل على ذلك الاحترام والتوفير من أصحابه ، ولم يتادبو ويغضبو أصواتهم في حضرته عليه الصلاة والسلام وهو مريض ، بل حدث التنازع والاختلاف والصياح واللغط أي الضجيج واختلاف الأصوات ، وكان سبب حدوث هذا العصيان والتمرد على أمر رسول الله صلى الله عليه وآله هو عمر بن الخطاب ، فعندما قال رسول الله صلى الله عليه وآله (أتوني كتف ودأة) بتعيرنا الحالى وباختلاف مصادر هذه الأدواء يعني (ورقة وقلم) والكل ساكت يستمع للنبي صلى الله عليه وآله ، فاخرج عمر قرنه وقال مقولته التي أغضبت النبي صلى الله عليه وآله وآله وتسبب في اختلاف الصحابة وتنازعهم ، وأنشق مجلس النبي صلى الله عليه وآله نصفين وصار الصحابة حزيان ، حرب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وهم الذين قالوا (قربوا يكتب لكم النبي) والآخر الآخر مع عمر بن الخطاب وهم الذين قالوا (ما قال عمر) فطردهم النبي صلى الله عليه وآله بقوله (قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع).

قال أبو عبد الله مصطفى بن العذوى شلبایة الضری فى سلسلة التفسیر وهي دروس صوتية قام بتفسيرها موقع الشبكة الإسلامية (الدرس رقم ٩٨) : **فالخلاف دائمًا سبب في رفع الخير** ، وقد تقدم أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بين أنَّ الخلاف سبب للشُّرّ ، فقال : يوم الخميس وما يوم الخميس ؟ دعا النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فقال : (هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً) ، فقال عمر : حسبنا كتاب الله ، وكان النبي في مرض الموت ، فظنَّ أنه يقول هذا الكلام من شدة المرض فقال : حسبنا كتاب الله ، وقال عباس : بل قربوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً ، فاختلف الناس ، **فلما اختلفوا طردُهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال : (قوموا عني)** ، فوالله للذي أنا فيه خير مما أنتُ فيه) ، قال ابن عباس : إن الرزية كل الرزية - أي المصيبة كل المصيبة - ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لأصحابه ذلك الكتاب .

حتى نعلم ماذا أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يكتب في هذا الكتاب نتدارب قوله عليه الصلاة والسلام (لن تضلوا بعده أبداً) أي إن هذا الكتاب يكون عاصم

لِلْأُمَّةِ مِنَ الظَّالَالِ ، وَبِدُونِ هَذَا الْكِتَابِ سَتَتَعَرَّضُ الْأُمَّةُ لِلضَّالَالِ ، فَهَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُرِيدُ وَيُحِبُّ لِأَمْتَهِ الْهِدَايَةَ أُمُّ الظَّالَالِ ؟ ؟ .

إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ كَتَبَ الْكِتَابَ حَتَّى لَا تَضِلُّ الْأُمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْتْ الْكِتَابَ فَتُضِلَّ الْأُمَّةَ مِنْ بَعْدِهِ ، مَاذَا أَنْتَ قَائِلُ أَيْهَا الْمُسْلِمُ الَّذِي تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) ؟ ؟ .

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : مَاذَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي كِتَابِ الْخَمِيسِ ، أَوْ كَمَا يَعْتَقِدُ أَهْلَ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ مَاذَا أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَكُتُبَ حَتَّى لَا تَضِلُّ الْأُمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ ؟ ؟ .

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنْ إِبْنُ أَبِي بَكْرِ السُّلْطَانِيِّ فِي الدِّيَاجِ شُرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ (٤ / ٢٣٧) : يَوْمُ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ مَعْنَاهُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ فِي الْشَّدَّةِ وَالْمَكْرُوهِ فِيمَا يَعْتَقِدُهُ بْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ امْتِنَاعُ الْكِتَابِ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا قِيلَ أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِ عَلَى الْخِلَافَةِ فِي إِنْسَانٍ مُعَيْنٍ لِتَلَالٍ يَقْعُ نِزَاعَ وَفَتْنَ وَقِيلَ أَرَادَ كِتَابًا يُعَيْنُ فِيهِ مُهَمَّاتٍ الْأَحْكَامِ مُلْخَصَةً لِيَرْتَفَعَ النِّزَاعُ فِيهَا وَيَحْصُلُ الْإِتْفَاقُ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُم بِالْكِتَابِ حِينَ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ مَصْلَحَةٌ أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَرَكَهُ أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ وَنُسَخَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ .

وَقَالَ إِبْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ (١ / ١٨٢) : وَاحْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْكِتَابِ ، فَقِيلَ : كَانَ أَرَادَ أَنْ يَكُتُبَ كِتَابًا يَنْصُرُ فِيهِ عَلَى الْأَحْكَامِ لِيَرْتَفَعَ الْإِخْتِلَافُ ، وَقِيلَ : بَلْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَرَ عَلَى أَسَامِي الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ حَتَّى لَا يَقْعُ بَيْنَهُمْ الْإِخْتِلَافُ ، قَالَهُ سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ . وَيُؤْيِدُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أَوَّلِ مَرْضَهُ وَهُوَ عِنْدَ عَائِشَةَ : إِدَعَى لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَّمَ مُتَمَّنٌ وَيَقُولُ قَائِلٌ ، وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرَ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَلْ الشَّيْخُ فِي شِرْحِ الْعَقِيدَةِ الظَّهَاوِيَّةِ (١١)

٦٣٦) : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ الصَّحَابَةِ أَنْ يَأْتُوا بِكِتَابٍ لِيَكْتُبُ لَهُمْ ، فَقَالَ يَابْنَى اللَّهَ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ إِنَّهُ لَمَا دَعَا بِذَلِكَ الْكِتَابِ قَالَ (إِيْتُونِي بِكِتَابٍ أَعْهُدُ إِلَيْكُمْ عَهْدًا لَا تَخْتَلِفُوا بَعْدَهُ) قَالَ عُمَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عِنْدَنَا كِتَابٌ رَبِّنَا وَمَا أَطْنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجْهُ) . وَهَذَا إِجْتِهادٌ مِنْ عُمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيَذْكُرُ غَيْرَ أَمْرِ الْخِلَافَةِ ، غَيْرَ أَمْرِ الْوِلَايَةِ ؛ لَأَنَّ أَمْرَ الْوِلَايَةِ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَامَ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ أُخْرَى فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَهْدٍ مَكْتُوبٍ خَاصٌ يَعْهُدُ إِلَيْهِمْ بِهِ ، فَخَشِيَّ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا آخَرَ وَيَكُونَ ذَلِكَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْحَالِ بَشَرُّ ، وَالنَّاسُ قَدْ لَا يُدْرِكُونَ كُلُّ شَيْءٍ . وَلَهُدَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ الْكِتَابَ بِالْعَهْدِ لِأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْعَ أَوْ رَأْيٍ - كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - أَنَّهُ لَا يُجْلِبُ الْكِتَابُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَنْصِيصًا بِالْوِلَايَةِ فَهَذَا مَذْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ .

يَقُولُ هَذَا الوَهَابِيُّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَشِيَ أَنْ يَتَكَلَّمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ وَيَكُونُ ذَلِكَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْحَالِ بَشَرُّ ، يَعْنِي هَذَا الوَهَابِيُّ الْخَبِيثُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ لِلأَمْمَةِ كِتَابًا فِي الْفِتْنَةِ وَلَكِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَدَارَكَ الْأَمْرُ ، أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقْطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لِمُحِيطَةٍ بِالْكَافِرِينَ .

إِذْنَ الْكِتَابِ الَّذِي أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كِتَابَتَهُ ، هُوَ الْكِتَابُ الَّذِي فِيهِ الْهُدَى وَالْبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ فِي النُّصُوصِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيَّينَ وَالْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، يُلْتَبِتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الْثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضَلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ

أَمَّا دَعْوَى هَؤُلَاءِ وَرَعْمَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ النَّصَنَ عَلَى خِلَافَةِ وَإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ فَهُوَ مِنْ الْكَذِبِ الْمَفْضُوحِ ، لِأَنَّ الْمُعَارِضَ لِهَذَا الْكِتَابِ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الَّذِي نَازَعَ الْأَنْصَارِ وَصَارَعَهُمْ مِنْ أَجْلِ تَقْمِيسِ صَاحِبِهِ قَمِيسِ الْخِلَافَةِ ، فَهُلْ يُصَدِّقُ عَاقِلٌ أَنْ عُمَرَ يَقْفُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَنَّهُ أَرَدَ تَعْيِينَ أَبِي بَكْرٍ خَلِيفَةً وَإِمَامًا مِنْ بَعْدِهِ !!؟؟ .

وَأَمَّا دَعْوَى عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَدَّعِي لِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّىٰ أَكْتُبَ لِأَيِّ بَكْرٍ كَتَابًا ، فَهُوَ مَرْوُيٌّ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ لَيْسَتْ عَلَى الْهُدَىٰ وَلَا مَحْلٌ ثِقَةٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَهَا (إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ) أَيْ أَمْرَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَصَاحِبَتْهَا بِالْتَّوْبَةِ (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) أَيْ رَاغِبُهَا عَنِ الْحَقِّ وَالْهُدَىٰ وَالْإِيمَانِ (وَإِنَّ تَظَاهِرَا عَلَيْهِ) أَيْ تَتَعَاوَنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْكَذِبِ وَالْإِيْذَاءِ (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجْبَرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَةً) أَيْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ نَاصِرُهُ عَلَى عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَكَذَلِكَ جِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ فِي مَوْقِعِ الْمُوَاجَهَةِ ضِدَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَنُصْرَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، فَهُنْ يُؤْخَذُونَ الْدِينُ وَأَهْمُ الْوَاجِبَاتِ الْشَّرِيعَيَّةِ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَعْدَاءِ رَسُولِهِ وَأَعْدَاءِ جِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ .!!؟

وَبَعْدَ فَسَادِ القُولِ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِشَارَةِ عَلَى خِلَافَتِهِ كَانَتْ بِالْإِحْتِيَارِ وَهُوَ رَأِيُّ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَعْنِي الْإِحْتِيَارُ وَالْبَيْعُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُوَ سَاقِطٌ أَيْضًا مِنْ أَصْلِهِ لِعَدَمِ إِسْتِنَادِهِ عَلَى دَلِيلٍ وَاضِحٍ صَرِيحٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي فَصْلِ مَصَادِرِ تَشْرِيعِ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَيِّ عِنْدَ الْقَوْمِ ، فَيُثِبُّتُ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَيِّ إِنَّمَا تَكُونُ بِالنَّصِّ وَالْجَعْلِ الْإِلَهِيِّ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً) . فَهُنْ نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلُفَاءِ وَالْأَئِمَّةِ لِيَ لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ وَيَضُلُّوا مِنْ بَعْدِهِ أَمْ تَرْكُ النَّصَّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّىٰ تَخْتَلِفُ الْأُمَّةُ وَتَضِلُّ؟!!؟

الفصل الثالث

بيان القرآن الكريم للإمامية والخلافة بآيات محكمات واصحات ، وتبليغ
النبي الأمين لها وتفصيله لقواعدها وأصولها

المسألة الأولى : الآيات المحمّمات الدالة على الإمامة .

المسألة الثانية : الأحاديث النبوية الدالة على الإمامة .

المسألة الأولى : الآيات المحمّمات الدالة على الإمامة .

الأية الأولى قال تعالى : (وَإِذْ أَبْتَأَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَنْتَمْهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ
لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) سورة البقرة / ١٢٤

قال عز وجل : (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) أي الله تعالى هو الذي يختار من يتقدّم
منصب الإمامة العظمى وليس الناس .

قال سبحانه : (وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) أي إن الإمامة العظمى صارت في ذرية إبراهيم عليه
السلام وأستمرت من بعده ما بقي منهم إثنان .

قال تعالى : (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) أي أن الإمامة العظمى عهد الله ، فلا يكون
إماما شرعا إلا من كان معه نص وعهد من الله تعالى .

قال محمد بن جرير الطبرى في تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن (١٨ / ٢) :
القول في تأويل قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) قال أبو جعفر : يعني جعل ثناواه
بقوله : إني جاعلك للناس إماما ، فقال الله : يا إبراهيم ، إني مصيرك للناس إماما ،
يائتم به ويقتدي به ، كما : حدث عن عمّار قال ، حدثنا ابن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن
الربيع : إني جاعلك للناس إماما ، ليؤتكم به ويقتدي به . القول في تأويل قوله تعالى :

قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) قَالَ أَبُو جَعْفَرٌ : يَعْنِي جُلُّ ثَنَاؤهُ بِذَلِكَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ - **لَمَا رَفَعَ اللَّهُ مَنْزَلَتَهُ وَكَرَمَهُ ، فَأَعْلَمُهُ مَا هُوَ صَانِعٌ بِهِ ، مِنْ تَصْبِيرِهِ إِمَامًا فِي الْخَيْرَاتِ لِمَنْ فِي عَصْرِهِ ، وَلِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَسَائِرَ النَّاسِ غَيْرُهُمْ ، يُهْتَدَى بِهَدْيِهِ وَيَقْتَدِي بِأَفْعَالِهِ وَأَخْلَاقِهِ - : يَا رَبُّ ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِي فَاجْعَلْ أَئِمَّةً يَقْتَدِي بِهِمْ ، كَالَّذِي جَعَلَنِي إِمَامًا يَأْتُمْ بِي وَيَقْتَدِي بِي . مَسَأَلَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ سَأَلَهُ إِيَّاهَا ، كَمَا : حَدَثَتْ عَنْ عَمَّارٍ قَالَ ، حَدَثَنَا إِبْنُ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَرْبَيْعٍ ، قَالَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ، يَقُولُ : فَاجْعَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي مِنْ يَأْتُمْ بِهِ وَيَقْتَدِي بِهِ . وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ (وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) ، مَسَأَلَهُ مِنْهُ رَبُّهُ لِعَقْبَةَ أَنْ يَكُونُوا عَلَى عَهْدِهِ وَدِينِهِ ، كَمَا قَالَ : (وَاجْنِبْنِي وَبِنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامُ) ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ جُلُّ ثَنَاؤهُ أَنَّ فِي عَقْبَةِ الظَّالِمِ الْمُخَالِفِ لَهُ فِي دِينِهِ ، بِقُولِهِ : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . وَالظَّاهِرُ مِنْ التَّتْرِيلِ يَدْلُ عَلَى غَيْرِ الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ . لِأَنَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ، فِي إِثْرِ قَوْلِ اللَّهِ جُلُّ ثَنَاؤهُ : إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً . فَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي سَأَلَهُ إِبْرَاهِيمَ لِذُرِّيَّتِهِ ، لَوْ كَانَ غَيْرُ الَّذِي أَخْبَرَ رَبِّهُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، لَكَانَ مُبَيِّنًا . وَلَكِنَّ الْمَسَأَلَةَ لِمَا كَانَتْ مِمَّا جَرَى ذِكْرُهُ ، إِكْتَفَى بِالذِّكْرِ الَّذِي قَدْ مَضَى ، مِنْ تَكْرِيرِهِ وَإِعَادَتِهِ ، فَقَالَ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ، بِمَعْنَى : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي فَاجْعَلْ مِثْلَ الَّذِي جَعَلَنِي بِهِ ، مِنْ الْإِمَامَةِ لِلنَّاسِ .**

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنْ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبِي حَاتِمٍ بْنِ إِدْرِيسِ التَّمِيميِّ الرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِ أَبْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٣٢٧ / ١) : حَدَثَنِي أَبِي ، ثَنَاءُ مَالِكٍ بْنُ إِسْمَاعِيلٍ ، ثَنَاءُ شَرِيكٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، فِي قُولِهِ : (وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) ، قَالَ : أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحًا فَسَأَجْعَلُهُ إِمَاماً يُقْتَدِي بِهِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ظَالِمًا فَلَا ، وَلَا نِعْمَةً عَيْنِ .

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهايَةِ (١٦٦ / ١) : قَالَ اللَّهُ (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) . لِمَا وَفِي مَا أَمَرَهُ رَبُّهُ بِهِ مِنْ الْتَّكَالِيفِ الْعَظِيمَةِ جَعْلَهُ لِلنَّاسِ إِمَاماً يُقْتَدِعُونَ بِهِ وَيَأْتُمُونَ بِهَدْيِهِ وَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْإِمَامَةُ مُتَّصِلَةً بِسَبِيلِهِ وَبَاقِيَةً فِي نِسْبَهِ وَخَالِدَةً فِي عَقَبَهِ فَأَحِبَّ إِلَى مَا سَأَلَ وَرَأَمَ وَسُلِّمَتْ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ بِرِمَامٍ وَاسْتَشَنَى مِنْ نَيْلِهَا الظَّالِمُونَ وَاخْتَصَّ بِهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْعُلَمَاءُ الْغَامِلُونَ .

لِمَّاذَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ لَمْ يَتَخَذُوا هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلًا عَلَى فَرْضِ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَى وَهِيَ آيَةٌ مَحْكُمَةٌ وَاضِحَةٌ صَرِيقَةٌ فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ تَنْصِيبِ الْإِمَامِ ، وَمِنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ وَمَنْ لَا يَصْلُحُ ، لِمَّاذَا نَبَذْتُمْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَأَتَبَعْتُمْ كُبَرَاءَكُمْ وَجَعَلْتُمُوهُمْ هُمْ مِنْ يَشْرَعُ لَكُمْ أُصُولُ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى وَقَوَاعِدُهَا الَّتِي هِيَ مِنْ أَهْمَ الواجبات؟!!.

الآيَةُ الثَّانِيَةُ قَالَ تَعَالَى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) سُورَةُ السَّجْدَةِ / ٢٤

قال أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري في تفسيره الكشاف (٣٠٢ / ٥) : **(وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يُهُدُونَ)** النَّاسُ وَيَدْعُونَهُمْ إِلَى مَا فِي التُّورَةِ مِنْ دِينِ اللَّهِ وَشَرَائِعِهِ ، لِصَبْرِهِمْ وَإِيقَانِهِمْ بِالآيَاتِ . وَكَذَلِكَ لِنَجْعَلِنَ الْكِتَابَ الْمَنْزَلَ إِلَيْكَ هُدَى وَنُورًا ، وَلَنَجْعَلَنَ مِنْ أُمَّتِكَ أَئِمَّةً يُهُدُونَ مِثْلَ تِلْكَ الْهُدَى لِمَا صَبَرُوا عَلَيْهِ مِنْ نُصْرَةِ الدِّينِ وَتَبَّتُوا عَلَيْهِ مِنْ الْيَقِينِ .

وقال محمد بن علي بن محمد الأصبحي الغزناطي ابن الأزرق في بدائع السلك في طبائع الملك (١٣٨ / ١) : **الْفَائِدَةُ الْرَّابِعَةُ : إِمَامَةُ النَّاسِ وَالتَّقْدِيمُ عَلَيْهِمْ** . قال الله تعالى : **(وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ)** . قال ابن عباس رضي الله عنهما : لما أخذوا بِرَأْسِ الْأَمْرِ ، جَعَلَهُمْ اللَّهُ رُؤْسَاءً .

قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً) أي اختار الله تعالى واصطفى من بني إسرائيل أئمة لقيادة الناس في أمور الدين والدنيا ، وكذلك الحال في أمة نبينا صلى الله عليه وآله ، بعث فيها أئمة وخلفاء يهدون بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا صَبَرُوا عَلَى أَذى أَئِمَّةِ الْجَوْرِ الَّذِينَ تَسَلَّطُوا عَلَى رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ وَفَاتِهِ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ .

جاء في مضمون الآيات المباركات لفظان يُجْبِيَ بَيَانَ مَعَانِيهِمَا وَالْمُرَادُ مِنْهُمَا ،
لَفْظُ الْجُعْلِ (وَجَعَلْنَا هُمْ) وَلَفْظُ الْإِمَامَةِ (أئمَّةٌ) .

الأمر الأول : الجعل في القرآن الكريم .

يأتي الجعل تارةً بمعنى الإيجاد ويسمى الجعل الكوني ، ويشمل كُلّ شيءٍ في عالم الخلق ، الخير والشرّ ، الحسن والقبح ، العدل والظلم ، فهو واقعٌ بإرادة الله تعالى ومشيئته عَزَّ وَجَلَّ ، ويأتي تارةً آخرًا بمعنى التشريع ويسمى الجعل الديني أو التشريعي ، ويشمل كُلّ شيءٍ يحبه الله تعالى ويأمر به ، إن فعله العباد وقع أو لم يفعلوه ولم يقع .

قال ابن تيمية في أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (١١٥/١) : وأما لفظ الجعل فقال في الكوني : (وَجَعَلْنَا هُمْ أئمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ) وَقالَ في الْدِينِ : (لِكُلِّ جَعْلٍ نَّا مِنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَاجًا) وَقالَ تَعَالَى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) .

وقال عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد القماش في جامع لطائف التفسير (٢٥١/٥) : **الجعل الكوني** فَكَوْلُهُ : (إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا) وَقَوْلُهُ : (وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ) وَقَوْلُهُ : (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَرْوَاجًا) وَهُوَ كَثِيرٌ وَأَمَا **الجعل الديني** فَكَوْلُهُ : (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) أي ما شرع ذلك ولا أمر به وإنما فهو مخلوق له واقع بقدر ومشيئته .

والإمامية العظمى كما هو واضح وبين من القرآن الكريم أنها جعل من الله تعالى ، فقد جعل أئمة الهدى الواجد على الناس طاعتهم جعلًا تشريعيا (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أئمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) أي بأمر الله تعالى ، وقد جعل الله تعالى أئمة الكفر جعلًا تكوينيا وحدّر الناس من اتباعهم (وَجَعَلْنَا هُمْ أئمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ) أي صاروا قادة بغير أمر الله تعالى .

الأمر الثاني : الأئمة في القرآن الكريم .

إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِمَامًا؛ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ، فَمَنْ كَانَ مُنَصِّبٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَجْعُولٌ مِنْ قِبْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ جَعْلًا تَشْرِيعِيَا فَهُوَ إِمَامٌ هُدَى دَاعِيَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ)، وَمَنْ كَانَ مُنَصِّبٌ مِنَ النَّاسِ وَمَجْعُولٌ مِنْ قِبْلِهِمْ جَعْلًا تَكْوِينِيَا فَهُوَ إِمَامٌ ضَلَالٌ وَدَاعِيَا إِلَى النَّارِ (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ).

هل أبو بكر بن أبي قحافة عندما قلتم بآمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كان منصب من الله تعالى وجعله جعلًا تشريعيا أم كان منصب من الناس ؟ .

الأية الثالثة قال تعالى : (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) سورة الإسراء / ٧١

قال الطبرى في تفسيره (٥٠٢ / ١٧) : القول في تأويل قوله تعالى : (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) اختلفت أهل التأويل في معنى الإمام الذي ذكر الله جل ثناؤه أنه يدعوه كل أنس به ، فقال بعضهم : هو نبيه ، ومن كان يقتدى به في الدنيا ويائمه به . ذكر من قال ذلك : حدثني يحيى بن طلحة اليزيدي ، قال : ثنا فضيل ، عن ليث ، عن مجاهد ، (يوم ندعوه كل أنس بإمامهم) قال : نبیهم . حدثنا ابن حميد ، قال : ثنا حكما ، عن عتبة ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن مجاهد (يوم ندعوه كل أنس بإمامهم) قال : نبیهم . حدثني محمد بن عمرو ، قال : ثنا أبو عاصيم ، قال : ثنا عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد : (بإمامهم) قال : نبیهم حدثنا القاسم ، قال : ثنا الحسين ، قال : ثني حجاج ، عن ابن جريج ، عن مجاهد مثله . حدثنا محمد ، قال : ثنا محمد بن ثور ، عن معمرا ، عن قتادة ، (كل أنس بإمامهم) قال : نبیهم حدثنا بشريه قال : ثنا يزيد قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، مثله وقال آخرون : بل معنى ذلك أنه يدعوه بكتاب أعمالهم الذي عملوها في الدنيا . ذكر من قال ذلك : حدثني محمد بن سعد ، قال : ثني أبي ، قال : ثني عمي ، قال : ثني أبي ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، في قوله : (يوم ندعوه كل أنس بإمامهم) قال : الإمام : ما عمل وأمل ، فكتب عليه ، فمن بعث متقيا لله جعل كتابه بيمينه ، فقرأه واستبشر ، ولم يظلم فتيلًا ، وهو مثل قوله :

وَإِنَّهُمَا لِيَامَامٍ مُبِينٍ) وَالْإِمَامُ: مَا أَمْلَى وَعَمِلَ . حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) قَالَ: بِأَعْمَالِهِمْ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثُورٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: بِكِتَابِهِمْ الَّذِي فِيهِ أَعْمَالُهُمْ . حُدِّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعاَدِ، يَقُولُ: ثنا عُبَيْدُ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) يَقُولُ: بِكِتَابِهِمْ . حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثَنَاءُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثَيْمٌ حَجَاجٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ آرَبِيْعَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: بِأَعْمَالِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَاهُ: يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِكِتَابِهِمْ الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِمْ فِيهِ أَمْرِي وَنَهْيِ . ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ زَيْدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) قَالَ: بِكِتَابِهِمْ الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِمْ فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ وَنَهْيُهُ وَفَرَائِصُهُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ يُحَاسِبُونَ، وَقَرَا (لِكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَأَ) قَالَ: الْشَّرِيعَةُ: الدِّينُ، وَالْمِنْهَاجُ: الْسَّنَةُ، وَقَرَا (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا) قَالَ: فَنُوحُ أَوْلَاهُمْ، وَأَنْتَ آخِرُهُمْ . حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ: ثَنَاءُ الْحَسَنِ، قَالَ: ثَنَاءُ وَرْقَاءُ، عَنْ إِبْنِ أَبِي نَجِيْحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) بِكِتَابِهِمْ . وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ الَّذِي كَانُوا يَقْتَدُونَ بِهِ، وَيَأْتُمُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ الْأَغْلَبَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْإِلَمَامَ فِيمَا ائْتَمْ وَاقْتَدَيَ بِهِ، وَتَوْجِيهُ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى الْأَشْهَرِ أَوْلَى مَا لَمْ تَثْبِتْ حُجَّةً بِخَلَافِهِ يَجُبُ التَّسْلِيمُ لَهَا.

وَقَالَ إِبْنُ تَيْمِيَةَ فِي مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ (١٤٢ / ٧) : قَوْلُهُ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ إِذْ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يُأْتِمُ بِهِ أَيْ يَقْتَدِي بِهِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَهْدِيهِمْ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِعَلِيٍّ فِي أَنَّهُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ قَالَ: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ) ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَادِي هَوْلَاءِ غَيْرَ هَادِي هَوْلَاءِ، فَيَتَعَدَّ الْهُدَاءُ، فَكِيفَ يَجْعَلُ عَلَيْهِ هَادِيًّا لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟!

وَنَقَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، جَلَالُ الدِّينُ السُّيوطِيُّ فِي الْدَّرْالْمَنْثُورِ فِي التَّأْوِيلِ بِالْمَأْثُورِ (٣٠١ / ٦) : وَأَخْرَجَ إِبْنُ مَرْدُوْيَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) قَالَ: يُدْعَى كُلُّ قَوْمٍ بِإِمَامِ زَمَانِهِمْ وَكِتَابُ رَبِّهِمْ وَسَنَةِ نِيَّهِمْ .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي حَاتِمِ الْرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ مَسْنَدًا عَنْ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (١٧٣ / ٩) :
عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ : (يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنْسَٰءٍ بِإِمَامِهِمْ) ، قَالَ :
إِمَامٌ هُدَى ، وَإِمَامٌ ضَلَالٌ .

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (١٧٤ / ١) : سَفِينٌ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَدِيٍّ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ بْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنْسَٰءٍ بِإِمَامٌ هُدَى أَوْ
إِمَامٌ ضَلَالٌ .

وَقَالَ إِبْنُ عَادِلٍ فِي تَفْسِيرِهِ الْتَّبَابِ (٣٥١ / ١٠) : عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : بِإِمَامٍ زَمَانِهِمْ الَّذِي دَعَاهُمْ فِي الدُّنْيَا إِلَى ضَلَالٍ أَوْ هُدًى .

كَمَا هِيَ الْعَادَةُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَيْةِ ، وَلَا نَعْلَمُ مَتَى يَتَفَقُّعُ عُلَمَاءُ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى تَفْسِيرٍ وَاحِدٍ لِلِّا لِيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أُصُولِ الْاعْتِقَادِ عِنْدَهُمْ
وَالْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَنَحْنُ تَمَاشِيًا مَعَهُمْ نُحَاوِلُ أَنْ نَجِدَ التَّفْسِيرَ الْرَّاجِحَ عِنْدَ
الْمُعْتَبِرِينَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَأَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ ، حَصَلْنَا عَلَى قَوْلِ الطَّبَرِيِّ وَابْنِ تَیْمِيَّةَ ،
فَالَا أَنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنْسَٰءٍ بِإِمَامِهِمْ) هُوَ الَّذِي كَانُوا
يَقْتَدُونَ بِهِ ، وَيَأْتُمُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا .

وَهَذَا الْإِمَامُ الَّذِي يَكُونُ مَصِيرُ أَتَبَاعِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَهُ ، إِمَامٌ دَعَا إِلَى هُدًى
فَأَجَابُوهُ إِلَيْهِ ، وَإِمَامٌ دَعَا إِلَى ضَلَالٍ فَأَجَابُوهُ إِلَيْهَا ، هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ ، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ ،
وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ .

الآية الرابعة قال تعالى (لا ينال عهدي الظالمين) .

قال أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيّان في تفسير البحر المحيط (٤٩٣ / ١) : قال تعالى : (**قال لا ينال عهدي الظالمين**) : والضمير في قال الثانية ضمير إبراهيم ، وفي قال هذه عائد على الله تعالى . **والعهد : الإمامة** ، قال مجاهد : أو النبوة ، قاله السدي ؛ أو الأمان ، قاله قتادة . وروي عن السدي ، وأختاره الزجاج : أو الثواب قاله قتادة أيضا ؛ أو الرحمة ، قاله عطاء ؛ أو الدين ، قاله الصحاح والربيع ، أو لا عهد عليك لظالم أن تطيعه في ظلمة ، قاله ابن عباس ؛ أو الأمرين من قوله : (إن الله عهد إلينا) (ألم أعهد إليك) أو إدخاله الجنة من قوله : كان له عند الله عهدا) أن يدخله الجنة ؛ أو طاعتي ، قاله الصحاح أيضا ؛ أو الميثاق ؛ أو الأمانة . **والظاهر من هذه الأقوال : إن العهد هي الإمامة ، لأنها هي المصدّر بها ، فاعلم إبراهيم أن الإمامة لا تنال الظالمين .**

وقال محمد بن علي بن محمد الشوكاني في فتح القدير (١٧٤ / ١) : قال تعالى : (**لا ينال عهدي الظالمين**) وأختلف في المراد بالعهد ، **فقيل الإمامة ، وقيل النبوة ، وقيل : عهد الله : أمره . وقيل الأمان من عذاب الآخرة ، ورجحها الزجاج ، والأول أظهر كما يفيده السياق .**

وقال ناصر الدين أبو الحسن عبد الله بن عمر بن محمد البضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١٦٢ / ١) : (**قال إني جاعلك للناس إماما**) استئناف إن أضمرت ناصب إذ كانه قبل : فماذا قال ربُّه حين أتمهمنَّ ، فأجيب بِذلك . أو بيان لقوله إبْتَلَى فَتَكُونُ الْكَلِمَاتُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْإِمَامَةِ ، وَتَطْهِيرَ الْبَيْتِ ، وَرَفْعَ قَوَاعِدِهِ ، وَالْإِسْلَامِ . وإن نصبه يقال فالمجموع جملة معطوفة على ما قبلها ، أو جاعل من جعل الذي له مفعولان ، والإمام اسم لم يأت به وأمامته عاممة موبدة ، إذ لم يبعث بعده نبي إلا كان من ذريته مأمورا باتباعه . (قال ومن ذريتي) عطف على الكاف أي وبعض ذريتي ، كما تقول : وزيدا ، في جواب : سأكرمك ، والذرية نسل الرجل ، فعلية أو فعولة قلبت رائتها الثانية ياء كما في تقضيit . من الذر يمعن التفريق ، أو فعولة أو فعيلة قلبت هميتها من الذرة بمعنى الخلقي . وقرىء ذريتي بالكسر وهي لغة . (**قال لا ينال عهدي الظالمين**) إجابة إلى ملتمسه ، وتتبّعه على أنه قد يكون من ذريته ظلمة ،

وَأَنَّهُمْ لَا يَنَالُونَ إِلَيْهَا أَمَانةً مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَعْهُدٌ ، وَالظَّالِمُ لَا يَصْلُحُ لَهَا ، وَإِنَّمَا يَنَالُهَا الْبَرَةَ الْأَتْقِيَاءُ مِنْهُمْ .

الآية الخامسة قوله تعالى : (أَلَمْ تَرِ إِلَى الْمَلِإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لَنِي لَهُمْ أَبْعَثُ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيهِمْ بِالظَّالِمِينَ ، وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحْقُ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَرَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيهِ) سورة البقرة / ٢٤٦ - ٢٤٧

الآية المُتَارِكَة فِيهَا دَلِيلٌ وَاضْرَحَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْخِلَافَةَ وَالْأَمْرَ مِنْ بَعْدِ الْأَنْبِيَاءِ فِي أَعْقَابِهِمْ ، وَأَنَّهُ فَضْلُ طَالُوتَ وَقَدْمَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ باصطِفَاهِهِ إِيَاهُ ، وَرَازَدَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ فَهَلْ يَجِدُ الْقَوْمُ أَنَّ اللَّهَ اصْطَفَهُ بَنِي نَبِيٍّ تَعَمِّلُ هَاشِمٌ وَرَزَادٌ أَيْ بَكْرٌ بْنُ أَيْ قُحَافَةَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى بْنِ أَيْ طَالِبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَسْطَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ؟!!؟؟.

روى مُسلم في صحيحه (١٧٨٢/٤) رقم الحديث : ٢٢٧٦ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهْرَانَ الرَّازِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْمٍ جَمِيعًا عَنِ الْوَلِيدِ قَالَ أَبْنُ مُهْرَانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَيِّ عَمَّارٍ شَدَّادَ أَنَّهُ سَمِعَ وَأَثِلَّةَ بْنَ الْأَسْقَعَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَهُ كِنَانَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَهُ فَرِيشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَهُ مِنْ فَرِيشِ بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ .

قوله تعالى (قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَرَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) أَيْ كَانَ أَعْظَمُهُمْ جِسْمًا وَكَانَ شَجَاعًا قَوْيًا وَكَانَ أَعْلَمُهُمْ ، فَهَلْ نَجِدُ عِنْدَ أَيِّ بَكْرٍ عِلْمًا أَوْ شَجَاعَةً فِي مَعَارِكِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ؟؟.

روى الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣٩/٣) رقم الحديث : ٤٣٣٨ : أَخْبَرَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَالِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَدْمِيُّ بِمَكَّةَ ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ أَيِّ شَيْبَةَ ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ أَبْنِ أَيِّ لَيْلَى عَنْ الْحَكْمِ وَعِيسَى. عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَيِّ لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ : قَالَ : يَا أَبَا لَيْلَى أَمَا كُنْتَ مَعَنَا بَخِيرٌ ؟ قَالَ : بَلَى وَاللَّهِ كُنْتُ مَعَكُمْ قَالَ : فَإِنَّ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ إِلَى خَيْرٍ فَسَارَ بِالنَّاسِ وَأَنْهَرَمْ حَتَّى رَجَعَ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيفٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ . تَعْلِيقُ الدَّهْيَيِّ فِي التَّلْخِيصِ : صَحِيفٌ .

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا الْبَرَازُ فِي مُسْنَدِهِ (١٦٠ / ٢) رُقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٦٦) حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : نَأْبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُوسَى ، قَالَ : نَأْبِنْ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْحَكْمِ ، وَالْمِنْهَالِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قُلْتُ لِعُلَيِّ وَكَانَ يَسْمُرُ مَعَهُ : أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَنْكَرُوا مِنْكَ أَنْ تَخْرُجَ فِي الْحُرِّ فِي الثَّوْبِ التَّقِيلِ الْمَحْشُوِّ ، وَفِي الشَّتَاءِ فِي الْمَلَائِكَتِينَ الْخَفِيفَتِينَ ، فَقَالَ عَلَيُّ : أَوْلَمْ تَكُنْ مَعَنَا ؟ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَى أَبَا بَكْرًا ، فَعَقَدَ لَهُ الْلَّوَاءَ ثُمَّ بَعْثَهُ ، فَسَارَ بِالنَّاسِ فَأَنْهَرَمْ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ وَرَجَعَ دَعَا عُمَرَ ، فَعَقَدَ لَهُ لِوَاءً فَسَارَ ، ثُمَّ رَجَعَ مُنْهَزِمًا بِالنَّاسِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِأَعْطِيَنَّ الرَّأْيَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، يَفْتَحُ اللَّهُ لَهُ ، لَيْسَ بِقَرَارٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَدَعَانِي فَأَنْتَنِي ، وَأَنَا أَزَمْدُ لَا أَبْصِرُ . شَيْئًا ، فَتَقَلَّ فِي عَيْنِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ اكْفِهِ أَلْمَ الْحَرِّ وَالْبَرْدَ . فَمَا آذَانِي حُرٌّ وَلَا بَرْدٌ بَعْدِ .

**الْمَسْأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : الْأَحَادِيثُ الْنَّبِيَّيَّةُ الْدَّالَّةُ عَلَى الْإِمَامَةِ .
الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : الْإِمَامَةُ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى يَضْعُفُهَا حَيْثُ يَشَاءُ .**

رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيفِهِ (٢٣ / ٤٥٦) رُقْمُ الْحَدِيثِ : ٧١٩٨) حَدَّثَنَا أَصْبَعُ أَخْبَرَنَا إِبْنَ وَهْبَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ إِبْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا إِسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَائَاتَانِ ، بِطَائَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْرُمُهُ عَلَيْهِ ، وَبِطَائَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ . وَتَحْرُمُهُ عَلَيْهِ ، فَالْمَغْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَرَوَى الْتَّرمِذِيُّ فِي سُنْنَتِهِ (٥ / ٣٦٩) رُقْمُ الْحَدِيثِ : ٢٣٦٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَاعَةٍ لَا يَخْرُجُ فِيهَا وَلَا يَلْقَاهُ فِيهَا أَحَدٌ فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ مَا جَاءَ إِلَكَ يَا أَبَا بَكْرٌ فَقَالَ خَرَجَتُ أَلْقَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْظَرُ فِي وَجْهِهِ وَالْتَّسْلِيمُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَلْبِسْ أَنْ جَاءَ عُمَرٌ فَقَالَ مَا جَاءَ إِلَكَ يَا عُمَرْ قَالَ الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا قَدْ وَجَدْتُ بَعْضَ ذَلِكَ فَانْظَلَقُوا إِلَيَّ مَنْزِلِ أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ

آلتَّيْهَانُ الْأَنْصَارِيُّ وَكَانَ رَجُلًا كَثِيرًا النَّحْلَ وَالشَّاءُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خَدَمٌ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَقَالُوا لِإِمْرَأَتِهِ أَيْنَ صَاحِبُكَ فَقَالَتْ إِنْطَلَقَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا الْمَاءُ فَلَمْ يَلْبِثُوا أَنْ جَاءَ أَبُو الْهَيْثَم بِقِرْبَةِ يَرْعُبُهَا فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَاءَ يَلْتَزِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُفْدِيهُ بِأَبِيهِ وَأَمْهِ ثُمَّ إِنْطَلَقَ إِلَيْهِ فَبَسَطَ لَهُمْ بِسَاطًا ثُمَّ إِنْطَلَقَ إِلَى نَحْلَةٍ فَجَاءَ يُقْنُو فَوَضَعَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَلَا تَنْقِيَةً لَنَا مِنْ رُطْبِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ تَخْتَارُوا أَوْ قَالَ تَخْيِرُوا مِنْ رُطْبِهِ وَبِسِرِّهِ فَأَكْلُوا وَشَرِّيُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مِنْ الْتَّعْيِمِ الَّذِي تَسْأَلُونَ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظِلَّ بَارِدٌ وَرَطْبٌ طَيِّبٌ وَمَاءٌ بَارِدٌ فَإِنْطَلَقَ أَبُو الْهَيْثَمْ لِيُصْنَعَ لَهُمْ طَعَامًا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُدْبِحُنَّ ذَاتَ دَرَّ قَالَ فَدَرَجَ لَهُمْ عِنَاقًا أَوْ جَدِيدًا فَأَتَاهُمْ بِهَا فَأَكْلُوا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ لَكُ خَادِمٌ قَالَ لَا فَإِذَا أَتَانَا سَبِّيْ فَأَتَنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِخْتَرْ مِنْهُمَا خُدْ هَذَا فَإِنِّي رَأَيْتُهُ يُصَلِّي وَاسْتَوْصُ بِهِ مَعْرُوفًا فَإِنْطَلَقَ أَبُو وَسَلَّمَ إِنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمِنٌ خُدْ هَذَا فَإِنِّي رَأَيْتُهُ يُصَلِّي وَاسْتَوْصُ بِهِ مَعْرُوفًا فَإِنْطَلَقَ أَبُو الْهَيْثَم إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهَا بِقُولِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ إِمْرَأَتُهُ مَا أَنْتَ بِبَالِغٍ مَا قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنْ تُعْتَقِهُ قَالَ فَهُوَ عَتِيقٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا وَلَا خَلِيفَةً إِلَّا وَلَهُ بِطَانَتَانِ بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ حَبَالًا وَمِنْ يُوقَنِ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حُسْنٍ صَحِيحٍ غَرِيبٍ . تَحْقِيقُ الْأَلَّابِيِّ : صَحِيحٍ .

وَقَالَ ابْنُ حَبْرَ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٣٨ / ٢٠) : قَوْلُهُ (مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا إِسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةً) فِي رِوَايَةِ صَفْوَانَ بْنَ سَلِيمٍ " مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيًّا وَلَا بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةً " وَالرِّوَايَةُ الَّتِي فِي الْبَابِ تُفَسَّرُ الْمُرَادُ بِهَذَا ، وَأَنَّ الْمُرَادَ يَبْعَثُ الْخَلِيفَةَ إِسْتِخْلَافَهُ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ وَمُعَاوِيَةِ بْنِ سَلَامٍ " مَا مِنْ وَالِ " وَهِيَ أَعَمُ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنَ الْمَبَارِكُفُورِيُّ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ الْتَّرمِذِيِّ (٦ / ١٥٦) : (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا وَلَا خَلِيفَةً) وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا إِسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةً . قَالَ الْحَاكِفُظُ فِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ صَفْوَانَ بْنَ سَلِيمٍ : مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةً وَالرِّوَايَةُ الَّتِي فِي الْبَابِ تُفَسَّرُ الْمُرَادُ بِهَذَا وَأَنَّ الْمُرَادَ يَبْعَثُ الْخَلِيفَةَ إِسْتِخْلَافَهُ .

وروى الطبرى في تاريخه (٨٣ / ٢) : حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة قال قال محمد بن إسحاق وحدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أنه أتى بني عامر ابن صعصعة فدعاهم إلى الله وعرض عليهم نفسه فقال رجل منهم يقال له بيجرة ابن فراس وأله لو أتيأخذت هذا الفتى من قريش لأكلت به العرب ثم قال له أرأيت إن نحن تابعنك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك أيكون لنا الأمر من بعدك قال الأمر إلى الله يصفعه حيث يشاء قال فقال له أفنهدف نحوينا للعرب دونك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا لا حاجة لنا بأمرك فأبوا عليه نحوينا للعرب دونك فإذا أظهرك الله بني عامر إلى شيخ لهم كان أدركه السن حتى لا يقدر أن يوافي فلما صدر الناس رجعت بني عامر إلى أن نمنعه ونقوم معه ونخرج به إلى بلادنا قال معهم المواسم فكانوا إذا رجعوا إليه حدثوه بما يكون في ذلك الموسم فلما قدموه عليه ذلك العام سألهم عما كان في موسمهم فقالوا جاءنا فتى من قريش ثم أخذ بني عبد المطلب يزعم أنه نبي يدعونا إلى أن نمنعه ونقوم معه ونخرج به إلى بلادنا قال فوضع الشيخ يده على رأسه ثم قال يا بني عامر هل لها من تلاف هن لدنا بها من مطلب والذي نفس فلان بيده ما تقولها اسماعيل قط وإنها لحق فain رأيك عنكم .

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين للأمة أن أمر الخلافة والإمامية بيد الله تعالى فقال (ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة) أي أن بعث الأنبياء هو اختيار وأصحابه من الله تعالى لخاصة عباده ، وعلى هذه القاعدة الإلهية كان تنصيب الأئمة والخلفاء ، فإنه عز وجل هو الذي يستخلف الخلفاء ويبعث الأئمة ، وهذا ما ترجمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمليا ، وذلك عندما طلب منه بعض الناس أن يجعلهم خلفاء وأئمة من بعديه ، فقال لهم (الامر إلى الله يصفعه حيث يشاء) أي إن أمر الإمامة بيد الله تعالى هو الذي يختار والذي صلى الله عليه وآله يبلغ أمره من الذي اختاره الله تعالى لهذا المنصب ، وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة .

الْحَدِيثُ الْثَّانِي : الْإِمَامُ مِيزَانُ قَبْوِي الْأَعْمَالِ .

رَوَى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ فِي مَسْتَدِهِ (٤ / ٩٦ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ١٦٩٢٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَيْ ثَنَاءً أَسْوَدَ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ أَبُو بَكْرَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَيِّ صَالِحٍ عَنْ مُعاوِيَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً .

تَعْلِيقُ شَعِيبِ الْأَزْرَوْطِ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ وَهَذَا إِسْنَادُ حَسَنٍ مِنْ أَجْلِ عَاصِمٍ - وَهُوَ ابْنُ بَهْدَلَةَ - وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ ثُقَاتٍ رِجَالٌ أَشَيْخُّهُمْ غَيْرُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ - وَهُوَ ابْنُ عَيَّاشَ - إِنَّمَا رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمُقْدَمَةِ وَهُوَ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ

وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ بَابِ بَابِ وُجُوبِ مُلَازْمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتْنَ حَدِيثٌ رَقْمُ : ١٨٥١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِدَ الْعَنْبَرِيَ حَدَّثَنَا أَيْ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ (وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ زَيْدٍ) عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أُمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمْنُ يَزِيدَ بْنُ مُعاوِيَةَ فَقَالَ إِطْرَحُوا لِأَيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةَ فَقَالَ إِنِّي لَمْ آتِكُ لِأُجْلِسَ أَتَيْشَكَ لِأَحْدَاثِكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةً لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً .

الَّنِيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَدَّرَ أُمَّتَهُ مِنْ مِيَتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمِيَتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ هِيَ كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَأَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ، الْأَوَّلُ هُمْ أَهْلُ الْتَّوْحِيدِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَالصَّنْفُ الْثَّانِي هُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ ، وَالصَّنْفُ الْثَالِثُ هُمْ أَهْلُ الضَّلَالِ الَّذِينَ لَمْ يَعْبُدُوا اللَّهَ تَعَالَى وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ ، وَبِمَا أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ أَحَادِيثِ الْوَعِيدِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْوَعِيدِ أَهْلَ الْتَّوْحِيدِ ، فَيُكَوِّنُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ أَهْلَ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، فَمَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ هُدِيَ يَمُوتُ إِمَّا كَافِرًا أَوْ ضَالًّا .

حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِلْقَارِئِ فِقْهَ الْحَدِيثِ ، يَرِدُ سُؤَالٌ وَهُوَ كَيْفَ يَكُونُ الْإِمَامُ مِيزَانُ بَيْنَ مِيَتَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَمِيَتَةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ؟ .

الْجَوَابُ : يَكُونُ الْإِمَامُ مِيزَانَ بَيْنَ مِيَّةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، مِنْ خِلَالِ الْإِتْبَاعِ وَالاِقْتِنَادِ بِهِ ، فَهُوَ الْمُخْبِرُ الصَّادِقُ عَنْ مُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ وَعَنْ مُرَادِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي سُنْتِهِ ، فَأَنْتَ تَرَى الْآنَ كَيْفَ يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْسُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ آيَاتِ التَّوْحِيدِ وَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، مِمَّا جَعَلَ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ يَعْبُدُونَ إِلَهًا يَخْتَلِفُ عَنِ إِلَهِ الْفِرْقَةِ الْأُخْرَى ، وَمِنْ الْآيَاتِ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَتِهَا وَبِالْتَّالِي تَفْسِيرُهَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى (يَوْمٌ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقٍ) قَرَأَهَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِالرَّفْعِ يَعْنِي ضَمَّ الْيَاءَ ، فَكَانَ تَفْسِيرُهَا يَكْشِفُ عَنْ الْعَظِيمِ الشَّدِيدِ مِنْ أَمْرِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُرَّةٌ عَنِ التَّبْعِيسِ وَالْأَعْضَاءِ وَأَنْ يَنْكِشِفَ أَوْ يَتَغَطَّى ، هَذَا قَوْلُ الْمَاوِرْدِيِّ فِي الْنُّكْتِ وَالْعُيُونِ ، وَقُرِأَهَا الْفَرِيقُ الْأَخْرَى بِفَتْحِ الْيَاءِ ، فَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَاقٌ حَقِيقَيَّةً يَكْشِفُهَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَعْرِفَهُ الْمُؤْمِنُونَ ، صَارَ عِنْدَ أَهْلِ الْسُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ إِلَهٍ ، وَاحِدٌ لَهُ سَاقٌ وَآخَرُ لَيْسَ لَهُ سَاقٌ ، الْإِمَامُ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَلَا نَهُمْ لَيْسَ لَهُمْ إِمَامٌ حَقٌّ وَهُدَى ، صَارُوا إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَالضَّلَالِ .

وَمَا حَصَلَ لَهُمْ هَذَا الْاِنْحِرافُ عَنِ الْجَادَةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ إِلَّا بِسَبِبِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ وَفَهْمِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، لِأَنَّهُمْ أَخْدُوا مَعَانِي آيَاتِ الدُّكْرِ الْحَكِيمِ مِنْ عَيْرِ الْعَالَمِ بِالْقُرْآنِ تَنْزِيلًا وَتَأْوِيلًا ، الَّذِي جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى وَصَلَّى وَحَلِيقَتُهُ فِي قَوْمِهِ وَالْمَرْجِعُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يَكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ وَمَا جَهَلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ) وَعَالِمُهُ هُوَ الْإِمَامُ الْمَنْصِبُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ زَمَانٍ ، الَّذِي تَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَإِنَّهُ لَيَنْزَلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِ الْأَمْرِ تَفْسِيرُ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً ، يُؤْمِنُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَكَذَا ، وَفِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَكَذَا ، هَذَا هُوَ الْإِمَامُ الْمَقْصُودُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ (مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) .

الْحَدِيثُ الْثَالِثُ : الْأَئِمَّةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا .

رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٢٣ / ٤٩٠) وَ (٧٢٢٣ / ٧٢٢٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنَّى حَدَّثَنَا عَنْدَنَا شُعْبَةً عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ سُمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمْرَةَ قَالَ سُمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ - أَمِيرًا ، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعَهَا فَقَالَ أَيِّ إِنَّهُ قَالَ : كُلُّهُمْ مِنْ قُرْيَشِ .

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١٨٢١ / ١٤٥٢) حَدَّثَنَا قَتَّيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حَصِينٍ عَنْ جَابِرٍ ابْنِ سَمْرَةَ قَالَ سُمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ (وَاللُّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا خَالِدُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْطَّحَانِ) عَنْ حَصِينٍ عَنْ جَابِرٍ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ (إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْفَضِي . حَتَّى يَمْضِي . فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً) قَالَ ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيًّا عَلَيْهِ قَالَ فَقُلْتَ لِأَبِي مَا قَالَ ؟ قَالَ : كُلُّهُمْ مِنْ قُرْيَشِ .

وَرَوَى الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي الْمُسْتَدِرِكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِتَعْلِيقِ الْذَّهَبِيِّ (٤ / ٥٤٦) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٨٥٢٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ هَانِي ثَنَاءُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَضْلِ ثَنَاءُ عَفَانَ ثَنَاءُ حَمَادُ بْنُ رَيْدٍ عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا لَيْلَةً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ يَقْرَأُنَا الْقُرْآنُ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ هَلْ سَأَلْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةً ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَا سَأَلَنِي عَنْ هَذَا أَحَدُ مُنْذُ قَدَّمْتُ الْعِرَاقَ قَبْلَكَ قَالَ : سَأَلْنَاهُ فَقَالَ : إِثْنَا عَشَرَ عِدَّةً نُقَبَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ . لَا يَسْعَنِي التَّسَامُحُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنْ الْرِّوَايَةِ عَنْ مُجَالِدٍ وَأَقْرَانِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ . تَعْلِيقُ الْذَّهَبِيِّ فِي الْتَّلْخِيصِ : سَكَتَ عَنْهُ الْذَّهَبِيُّ فِي الْتَّلْخِيصِ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ الْمَخْرَقَانِيُّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحَ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (٢٠ / ٢٦٦) : وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاؤُدْ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَرَازُ مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ مَسْعُودٍ بِسْتَدِ حَسَنٍ : أَنَّهُ سُئِلَ كُمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ خَلِيفَةً ؟ فَقَالَ : سَأَلْنَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِثْنَا عَشَرَ كِعْدَةً نُقَبَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ .

وَقَالَ عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنَ حَمَدَ الْعِبَادَ الْبَدْرَ فِي عِقِيدَةِ أَهْلِ الْسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ فِي الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ (١٨ / ١) : قَالَ الْإِلَامَ أَحْمَدَ : حَدَّثَنَا حَسَنَ بْنَ مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَادَ بْنَ رَيْدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ يُقْرَأُنَا الْقُرْآنُ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا عَبْدَ الرَّحْمَانِ ، هَلْ سَأَلْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) كَمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةٍ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَا سَأَلْنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ قَدَّمَتِ الْعِرَاقَ قَبْلَكَ ، ثُمَّ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَقَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ : إِثْنَا عَشَرَ . كِعْدَةٌ نُقَبَّاءُ بْنِ إِسْرَائِيلَ . وَأَصْلَلَ الْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : سَمِعْتَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : لَا يَرَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًّا مَا وَلِيهِمْ إِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، ثُمَّ تَكَلَّمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بِكَلْمَةٍ حَفِيتُ عَلَيْ ، فَسَأَلْتُ أَيِّ مَاذَا قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ . وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ ، وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الْبِشَارَةُ بِوْجُودِ إِثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً صَالِحًا يُقْيِمُ الْحَقُّ وَيَعْدِلُ فِيهِمْ .

الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ وَاضْχَرُ وَصَرِيقُهُ فِي تَحْدِيدِ عَدَدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ ، الَّذِينَ يَتَوَلَّونَ شُوُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي سِيَاسَةِ الدُّنْيَا وَحِرَاسَةِ الدِّينِ ، بِحَيْثُ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ اتِّبَاعُهُمْ وَطَاعَتَهُمْ وَالسَّيْرُ عَلَى سَنَتِهِمْ ، وَهُمْ أَثِنَا عَشَرَ إِمَامًا كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَهَلْ بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ بِأَسْمَائِهِمْ حَتَّى لا يَخْتَلِفُوا وَيَتَنَازَّعُوا مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْقَائلُ : تَرِكْتُمْ عَلَى الْمَحَاجَةِ أَبْيَضَاءَ لَيَاهَا كَنَهَارِهَا ؟ .

لَقَدْ اتَّفَقَ الْقَوْمُ وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَابٍ وَاحِدٍ لِهَذَا السُّؤَالِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُبَلِّغْ أُمَّتَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ أَسْمَاءَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِتْبَاعُهُمْ وَالاِقْتِداءُ بِهِمْ وَتَرَكُهُمْ مُخْتَلِفِينَ مُتَحَرِّكِينَ عَاجِزِينَ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ وَالْوُصُولِ إِلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ الْأُمَّةَ بِطَاعَتِهِمْ وَلَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ أَيُّ مُنْقَلِبٍ يَنْقِلُبُونَ .

**وَهَذِهِ بَعْضُ تَخْبِطَاتِ عُلَمَاءِهِمْ ، وَتَنَاقُضَاتِ مَشَايِخِهِمْ ، فِي شُرْحِ الْحَدِيثِ
الصَّحِيفِ الثَّابِتِ فِي مُصَنَّفَاهُمْ :**

قال ابن كثير الدمشقي في تفسير القرآن العظيم (٦ / ٧٨) : قال الإمام مسلم بن الحجاج : حديثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن عبد الملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يزال أمر الناس ماضيا ما ولهم إثنا عشر رجلا ". ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة حفيت عني فسألت أبي : ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : " كلهم من قريش ". ورواوه البخاري من حديث سعفة ، عن عبد الملك بن عمير ، به وفي روایة لمسلم أنه قال ذلك عشيّة رجم ماعز بن مالك ، وذكر معه أحاديث أخرى . وهذا الحديث فيه دلالة على أنه لا بد من وجود إثنى عشر خليفة عادلاً وليسوا هم بأئمة الشيعة إلاّي عشر . فإنّ كثيراً من أولئك لم يكن إليهم من الأمر شيء ، فأماما هؤلاء فإنّهم يكونون من قريش ، يللون فيعدلون . وقد وقعت الشارة بهم في الكتب المتقدمة ، ثم لا يشرط أن يكون متابعين ، بل يكون وجودهم في الأمة متابعاً ومتفرقاً ، وقد وجدهم أربعة على الولاء ، وهم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، رضي الله عنهم . ثم كانت بعدهم فترة ، ثم وجد منهم ما شاء الله ، ثم قد يوجد منهم من يبقى في وقت يعلمهم الله . ومنهم المهدى الذي يطابق اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنيته كنيته ، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً ، كما ملأت جوراً وظلماً .

ابن كثير الدمشقي جعل اللاثنا عشر إماماً كما قال النبي صلى الله عليه وآله خمسة ، وهذا من عجزه وفراغ جعبته من الدليل الشريع المؤدي إلى معرفة هوية هؤلاء الأئمة والخلفاء .

وجاء في فتاوى الشبكة الإسلامية إشراف الدكتور عبد الله الفقيه (٢ / ٢٧٣٣) : وقد اختلف العلماء في تعين إلاّي عشر خليفة المذكورين في الحديث ، وأرجح الأقوال في ذلك ما قاله القاضي عياض رحمة الله : " ويحتمل أن يكون المزاد أن يكون إلاّثنا عشر " في مدة عزة الخلافة وفترة الإسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة ، ويؤيد هذه قوله في بعض الطرق " كلهم تجتمع عليه الأمة " وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى اصطراط أمر بني أمية وقعت بينهم الفتنة زمان

الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدُ ، فَاتَّصَلَتْ بَيْنُهُمْ إِلَى أَنْ قَامَتْ الدَّوْلَةُ الْعَبَاسِيَّةُ فَاسْتَأْصَلُوا أَمْرَهُمْ ، وَهَذَا الْعَدْدُ مَوْجُودٌ صَحِيحٌ إِذَا اعْتَدَ . قَالَ : وَقَدْ يُحْتَمِلُ وُجُوهًا آخَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِ نَبِيِّهِ " إِنْتَهَى " . قَالَ الْحَافِظُ إِبْنُ حَجَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الْقَاضِي وَكَلَامِ الْبَنْجَوْزِي (وَيَنْتَظِمُ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذِكْرَاهُ أَوْجُهٖ : أَرْجَحُهَا الْثَالِثُ مِنْ أَوْجُهِ الْقَاضِي) ؛ لِتَأْيِيدهِ بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحَةِ " كُلُّهُمْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ النَّاسُ " وَإِيْصَاحُ ذِلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْاجْتِمَاعِ إِنْقِيادُهُمْ لِبَيْعِتِهِ ، وَالَّذِي وَقَعَ أَنَّ النَّاسَ إِجْتَمَعُوا عَلَى أَيِّ بَكْرٍ ثُمَّ عُمْرٍ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ وَقَعَ أَمْرُ الْحُكْمِيْنِ فِي صَفَّيْنِ ، فَسُمِيَّ مُعَاوِيَةً يَوْمَئِذٍ بِالْخِلَافَةِ ، ثُمَّ إِجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مُعَاوِيَةٍ عِنْدَ صُلْحِ الْحَسَنِ ، ثُمَّ إِجْتَمَعُوا عَلَى وَلَدِهِ يَزِيدٍ وَلَمْ يَنْتَظِمْ لِلْحُسَنِيْنِ أَمْرٌ بَلْ قُتِلَ ذِلِكَ ، ثُمَّ لَمَّا مَاتَ يَزِيدُ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ إِلَى أَنَّ إِجْتَمَعُوا عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بَعْدَ قُتْلِ إِبْنِ الْرَّبِيعِ ، ثُمَّ إِجْتَمَعُوا عَلَى أَوْلَادِهِ الْأَرْبَعَةِ : الْوَلِيدُ ثُمَّ سُلَيْمَانُ ثُمَّ يَزِيدُ ثُمَّ هِشَامُ ، وَتَخَلَّ بَيْنَ سُلَيْمَانَ وَيَزِيدُ عُمْرُ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَهُؤُلَاءِ سَبْعَةٌ بَعْدَ الْخُلَفَاءِ الْأَرَاشِدِيْنَ ، وَالثَّانِي عَشَرُ هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ لَمَّا مَاتَ عَمُّهُ هِشَامٌ .

هَوْلَاءُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ . وَلَيْسَ اثْنَا عَشَرَ . يَا شَيْخَ ، وَعِنْدَمَا يَأْتِي الْمَهْدِيَّ سَيَكُونُ الرَّقْمُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ . خَلِيفَةُ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ اثْنَا عَشَرَ . وَاللَّهُ وَبِاللَّهِ وَتَالَّهُ لَنْ تِجْدُوا مَخْرَجًا مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ الَّذِي أَوْقَعْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِيهِ يَا أَهْلَ سُنْنَةَ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِبْنَ بَازِ فِي مَجْمُوعِ فَتاوىٍ وَمَقَالاتٍ إِبْنَ بَازٍ (٤ / ١٠١) : وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْأِلْثَانِيَّ عَشَرَ . فِي الْأَقْرَبِ وَالْأَصْرَوبِ يَنْتَهِي عَدْدُهُمْ بِهِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، فَإِنَّ الَّذِينَ فِي زَمَانِهِمْ قَائِمٌ وَالْإِسْلَامُ مُنْتَشِرٌ . وَالْحَقُّ ظَاهِرٌ وَالْجِهَادُ قَائِمٌ ، وَمَا وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِ يَزِيدٍ مِنْ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِنْشِقَاقِ فِي الْخِلَافَةِ وَتَوَلَّيَ مَرْوَانُ فِي الْشَّامِ وَابْنُ الْرَّبِيعِ فِي الْحِجَازِ ، لَمْ يَصُرِّ . الْمُسْلِمِينَ فِي ظُهُورِ دِينِهِمْ ، فَدِينُهُمْ ظَاهِرٌ وَأَمْرُهُمْ قَائِمٌ وَعَدُوُهُمْ مَقْهُورٌ مَعَ وُجُودِ هَذَا الْخِلَافِ الَّذِي جَرَى ثُمَّ زَالَ بِحَمْدِ اللَّهِ بِتَمَامِ الْبَيِّنَاتِ لَعَبْدَ الْمَلِكِ وَاجْتِمَاعِ النَّاسِ بَعْدَمَا جَرَى مِنَ الْخُطُوبِ عَلَى يَدِ الْحُجَّاجِ وَغَيْرِهِ . وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَقَعَ وَمَضَى . وَأَنْتَهَى ، وَأَمْرُ الْمَهْدِيِّ يَكُونُ فِي آخِرِ الْزَّمَانِ وَلَيْسَ لَهُ تُعْلَقُ بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةِ فِي الْأَئِمَّةِ الْأِلْثَانِيَّ عَشَرَ .

كَيْفَ لَا يَكُونُ لِلْمُهَدِّي الْمُنْتَظَر تَعْلَقٌ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ الَّذِي يَجْتَمِعُ النَّاسُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ فِي رَمَانِهِ الدِّينِ عَزِيزًا ظَاهِرًا مَنِيعًا، يَمْلأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا ، وَيَنْتَشِرُ الْإِسْلَامُ فِي كُلِّ الْمَعْمُورَةِ ، يَا شَيْخَ ابْنَ بَازِ !!؟

هَذَا صَاحِبُكُمْ ابْنُ كَثِيرٍ يَرِدَ عَلَيْكَ وَيَخَالِفُكُمْ فِي مَسَأَةِ دُخُولِ الْمُهَدِّي الْمُنْتَظَر مَعَ الْخُلَفَاءِ الْاثْنَانِ عَشَرَ . الَّذِينَ يُشَرِّبُونَ بِهِمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (٦٥ / ٣) : وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الْبِشَارَةُ بِوُجُودِ إِثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً صَالِحًا ، يُقْيِيمُ الْحَقُّ وَيَعْدِلُ فِيهِمْ ، وَلَا يُلْزِمُ مِنْ هَذَا تُوَالِيهِمْ وَتَتَابِعُ أَيَّامَهُمْ ، بَلْ قَدْ وَجَدَ مِنْهُمْ أَزْبَعَةً عَلَى نَسَقٍ ، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَمِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِلَا شَكٍّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ ، وَبَعْضَ بَنِي الْعَبَّاسِ . وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ وِلَائِهِمْ لَا مَحَالَةً ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْهُمْ الْمُهَدِّي الْمُبَشِّرُ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِذِكْرِهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيلِ بْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيَّ فِي كِتَابِهِ مِنْهَاجَ الْسُّنْنَةِ النَّبَوَيَّةِ (٨ / ٢٣٨) : وَلَفَظَ الْبُخَارِيُّ إِثْنَيْ عَشَرَ أَمِيرًا وَفِي لَفْظٍ لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًّا وَلَهُمْ أَثْنَاءِ عَشَرَ رَجُلًا وَفِي لَفْظٍ لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى إِثْنَيْ عَشَرَ . خَلِيفَةٌ كُلُّهُمْ مِنْ قُرْيَشٍ وَهَكُذا كَانَ فَكَانَ الْخُلَفَاءُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ثُمَّ تَوَلَّ مِنْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَصَارَ لَهُ عِزٌّ وَمَنْعَةٌ مُعَاوِيَةٌ وَابْنُهُ يَزِيدُ ثُمَّ عَبْدُ الْمَلِكُ وَأَوْلَادُهُ الْأَرْبَعَةُ وَبَنِيهِمْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ... إِلَى أَنْ قَالَ : وَهُؤُلَاءِ الْاثْنَانِ عَشَرَ خَلِيفَةً هُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي التَّوْرَاةِ حَيْثُ قَالَ فِي بِشَارَتِهِ يَاسْمَاعِيلُ وَسَيِّدُ إِثْنَيْ عَشَرَ عَظِيمًا .

ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَذَلِكَ يَتَخَبَّطُ كَمَا تَخَبَّطَ أَصْحَابِهِ ، عِنْدَمَا جَعَلَ الْإِسْلَامَ عَزِيزًا فِي وَقْتٍ حُكْمُ يَزِيدَ بْنُ مَعَاوِيَةَ لَعْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي أَبَاحَ مَدِينَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَتْلَ أَهْلَهَا مِنْ الصَّحَابَةِ وَأَبْنَاءَهُمْ فِي وَاقْعَةِ الْحَرَّةِ مُبَشِّرٌ بِهِ فِي التَّوْرَاةِ ، وَالْمَجْرُمُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الَّذِي عَمِلَ انْقِلَابَ عَسْكَرِيَ عَلَى خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِهِ فُقِتَّهُ وَقَطَعَ رَأْسَهُ وَصَلَبَهُ صَارَ بِتْلُكَ الْعَمَلِيَّةِ الْإِرْهَابِيَّةِ الَّذِي ظَاهِرٌ وَالنَّاسُ آمِنُونَ فِي دِيَارِهِمْ عَلَى يَدِ هَذَا الْإِرْهَابِيِّ الْمُبَشِّرِ بِهِ فِي الْكُتُبِ السَّمَاوَيَّةِ ، أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ .

السؤال الأول : لماذا النبي صلى الله عليه وآله ذكر الرقم ١٢ عندما تكلم عن الأئمة والخلفاء الراشدين من بعده ، ولماذا أهل السنة والجماعة الوهابية يعتقدون أنه قد تولى إماماً والخلافة أكثر من هذا العدد ب رغم من تحديد النبي لعدد هؤلاء الأئمة ؟ .

السؤال الثاني : هل يتواافق قوله تعالى لنبيه (لتبيّن للناس ما نزل إليهم) مع قوله أهل السنة والجماعة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبيّن للناس أسماء الأئمة والخلفاء الراشدين حتى يتبعهم العباد ويهدوّوا بهديهم ؟ .

نعم ، لقد أوجب الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله أن يبيّن للناس كُلّ ما يحتاجون إليه في أمور دينهم ودنياهם ، وأن يدلهُم على أئمة الهدى من بعده ليتّمكّنوا من إتباعهم وطاعتهم ونصرتهم على من يناديهم أمر الإمامة والخلافة .

روى الجوني الشافعي في فرائد السلطان (٣١٢ / ٢ رقم : ٥٦٢) أخبرني مفید
 الآدین أبو جعفر محمد بن علي بن أبي الغنائم ابن الجهم الحلي رحمة الله إجازة ، قال : أَنْبَأَنَا الْقَاضِي خَطِيرُ الدِّينِ مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ الطوسي ، عَنْ عَمِّهِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الْجَبَارِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الصَّفِيِّ أَبِي تُرَابِ ابْنِ الدَّاعِيِّ ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ الدَّرِيسِيِّ ، عَنْ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْنُّعْمَانِ الْحَارِثِيِّ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوِيَّةِ الْقُمِّيِّ قال : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَسْرُورٍ (رضي الله عنه) ، قال : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ الْمُعْلِي مُحَمَّدِ الْبَصْرِيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَكِيمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي إثنا عشر ، أولهم أخي وآخرهم ولدي . قيل : يا رسول الله ومن أخيوك ؟ قال : علي بن أبي طالب . قيل : فمن ولدك ؟ قال : المهدى الذي يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملأ جهراً وظلماً . والذى يبعثني بالحق بشيراً لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدي المهدى ، فينزل روح الله عيسى - بن مريم فيصل إلى خلفه ، وتشرق الأرض بنور ربها ، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب .

وَرَوْى الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَنْدُوزِيُّ الْحَنَفِيُّ فِي يَتَابِعِ الْمَوَدَّةِ (٣٥٣ / ٣) : حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا وَقَالُوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ مَالِكٍ الْفَزَّارِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَمَاعَةٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَارِثُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْمُفَضْلُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبَيَانٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (ص) : يَا جَابِرَ إِنَّ أَوْصِيَائِي وَأَئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِي أَوْلُهُمْ عَلَيْ ، ثُمَّ الْحَسَنُ ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ ، ثُمَّ عَلَيْ بْنُ الْحُسَيْنِ ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِالْبَاقِرِ سَتُدْرِكُهُ يَا جَابِرَ فَإِذَا لَقِيْتَهُ فَاقْرَأْهُ مِنِّي الْسَّلَامُ ، ثُمَّ جَعْفَرَ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ ، ثُمَّ عَلَيْ بْنُ مُوسَى ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، ثُمَّ عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، ثُمَّ الْقَائِمِ إِسْمَهُ اسْمِي وَكُنْيَتُهُ كُنْيَتِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ عَلِيٍّ ، ذَلِكَ الَّذِي يَفْتَحُ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى يَدِيهِ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا ، ذَلِكَ الَّذِي يَغْيِبُ عَنْ أُولَيَائِهِ غَيْبَةً لَا يُثِبِّتُ عَلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ إِلَّا مِنْ إِمْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ . قَالَ جَابِرٌ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولُ اللَّهِ فَهَلْ لِلنَّاسِ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْبَتِهِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي بَعَثْنَا بِالنُّبُوَّةِ ، إِنَّهُمْ يَسْتَضِيُّونَ بِنُورٍ وَلَا يَتَبَيَّنُ فِي غَيْبَتِهِ كَانْتِفَاعُ النَّاسِ بِالشَّمْسِ وَإِنَّ سَرْتُرَهَا سَحَابٌ ، هَذَا مِنْ مَكْنُونِ سِرِّ اللَّهِ ، وَمَمْخُزُونَ عِلْمُ اللَّهِ ، فَأَكْتُمُهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : يَجْبُ إِتَّبَاعُ سُنَّةِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ .

رَوَى ابْنُ مَاجَةَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَبْوَ الْقَرْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ سُنَّةَ ابْنِ مَاجَةَ تَحْقِيقُهُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ الْبَاقِي وَالْأَحَادِيثِ مُدَيْلَةً بِأَحْكَامِ الْأَلْبَانِيِّ عَلَيْهَا (١ / ١٦) رَقْمُ الْحَدِيثِ (٤٣) : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعْاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرُو بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرُو الْسَّلْمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ يَقُولُ : - وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْنُونَ وَوَجَلتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ . فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةً مُودِعٌ . فَمَا تَعَهَّدَ إِلَيْنَا ؟ قَالَ (قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ . لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا لَا يَرِيْغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَلَكَ . مِنْ يَعْشُ مِنْكُمْ فَيُسَرِّيَ اخْتِلَافًا كَثِيرًا . فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ . عُضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ . وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ . وَإِنَّ عَبْدًا حَبَشِيًّا . فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَلْنَفِ حَيْثُمَا قَيْدٌ إِنْقَادٌ) [ش (عَلَى الْبَيْضَاءِ) أَيْ الْمِلَلَةِ وَالْحُجَّةِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْشَّبَهَ أَصْلًا . (فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ) أَيْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ مِنْ تَرْكِ الْتَّكَبِرِ وَالْتَّزَامِ التَّوَاضُعِ . (الْأَلْنَفُ) أَيْ الَّذِي جَعَلَ

الرّمّامٌ مِنْ أَنْفِهِ . فَيُجْرِهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ . (حَيْثُمَا قَيْدٌ) أَيْ سِيقٌ] . قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ

وَرَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى . التَّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ سُ�َنَ التَّرْمِذِيِّ (٥) ٤٤ رَقْمَ الْحَدِيثِ : ٢٦٧٦) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدٍ عَنْ بِحِيرٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرُو السَّلْمِيِّ عَنْ الْعَزِيزِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَدَاءِ مَوْعِظَةً بِلِيْغَةَ ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْوُنُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُوَدَّعٌ فَمَاذَا تَعْهَدَ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَأَنَّ عَبْدَ حَبَشِيَّ فَإِنَّهُ مِنْ يَعِشُّ مِنْكُمْ يَرَى إِحْتِلَاً كَثِيرًا وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا صَلَاةٌ فَمَنْ أَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِسْتَيْ وَسُنَّةُ الْخُلُقِ الْأَرَبَّيِّ الْأَرَبَّيِّ الْمَهْدِيِّيِّ عُضُواً عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ .
قالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ

إِذْن ، هَذِهِ بِشَارَةٌ بِوُجُودِ أُثْيَرٍ عَشَرَ خَلِيفَةً صَالِحًا ، يَكُونُ الْإِسْلَامُ فِي زَمَانِهِمْ مُمْتَشِرٌ وَالْحَقُّ ظَاهِرٌ وَالْجِهادُ قَائِمٌ ، وَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْهُدَاءُ الْمَذْكُورُونَ فِي التَّوْرَاةِ ، لِنَنْظُرْ فِي هَذِهِ الْشَّخْصِيَّاتِ الَّتِي أَبْسُوْهَا هَذَا الْتُّوْبُ الظَّاهِرِ ، هَلْ هُمُ الَّذِينَ أَمْرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِإِتَّبَاعِ سُنْتِهِمْ ؟ .

الْشَّخْصِيَّةُ الْأُولَى الَّتِي جَعَلُوا مِنْهَا خَلِيفَةً رَاشِدَ وَإِمَامَ هُدَى هِيَ شَخْصِيَّةُ أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ الْتَّنِيِّيِّ ، وَكَمَا هِيَ عَادَةُ الْقَوْمِ يَشْتَرِطُونَ شَرَوطًا وَيَضْعُونَ إِلَزَامَاتٍ يَجِبُ أَنْ تَتَوَفَّرَ فِي مَنْ يَقُولُ بِهَذَا الْمَقَامِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْقُضُونَهَا وَيُخَالِفُونَهَا ، لِنَأْخُذْ بَعْضَ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ الَّتِي قَامَ بِهَا مُدَعِّي الْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ هَذَا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، إِنَّ الْقَوْمَ عِنْدَمَا قَعَدُوا لِلْإِمَامَةِ قَوَاعِدَهَا جَعَلُوا الشُّورَى هِيَ طَرِيقَةَ تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَالْخَلِيفَةِ ، وَاسْتَنَدُوا عَلَى آيَةِ مُتَشَابِهَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَا دَخْلَ لَهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ ، وَلَكِنْ تَنَزَّلَا مَعَهُمْ ، نَقُولُ لَهُمْ إِنَّ كَانَتِ الْإِمَامَةُ تَثِيلُ بِالشُّورَى وَإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلَّ وَالْعَقْدِ ، فَإِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ خَالَفَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَتَقْمِصَ الْخِلَافَةَ مِنْ غَيْرِ مُشَاوِرَةٍ مَنْ يَصْلُحُ لَهَا مِنْ قُرَيْشٍ ، وَنَعْنَيْ بِذَلِكَ أَصْلُ قُرَيْشٍ وَعَمُودُهَا وَخَيْرُ بُطُونَهَا وَصَفْوَتَهَا وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ ، حَتَّى قَالَ اللَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (أَسْتَبَدَدْتُ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ . رواه

البخاري) فَهُلْ يَكُونُ الْمُسْتَبِدُ بِرَأْيِهِ الَّذِي يَمْضِي رَأْيُهُ وَلَا يُشَارِرُ أَحَدًا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ خَلِيفَةً رَاسِدًا وَإِمَامًا مُهَدِّدًا ؟ ! ! .

وَكَذِلِكَ عَمْدَ هَذَا الرَّجُلِ إِلَى حُكْمٍ شَرْعِيًّا وَاضْطَرَّ بَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِهِمْهُ ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ سَرِيقَةً عَمِلَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَآلَّاتِهَا .

رَوَى أَبُو دَاؤْدَ السِّجِسْتَانِيُّ فِي سُنْنَتِهِ بِتَحْقِيقِ الْأَلْبَانِيِّ (۱۰۶ / ۳ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ۲۹۸) حَدَّثَنَا عَبْيَدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنُ مُيسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعَمٍ أَنَّهُ جَاءَ هُوَ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ يُكَلِّمَانِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا قَسَمَ مِنَ الْخُمُسِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمَطَّلِبِ، فَقَلَّتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي الْمَطَّلِبِ، وَلَمْ تُعْطِنَا شَيْئًا وَقَرَبَتْنَا وَقَرَبَتُهُمْ مِنْكَ وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا بْنُو هَاشِمٍ، وَبْنُو الْمَطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ قَالَ جُبَيْرٌ: وَلَمْ يَقِسمْ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَلَا لِبَنِي نُوقْلٍ، مِنْ ذَلِكَ الْخُمُسِ كَمَا قَسَمَ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمَطَّلِبِ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُقِسِّمُ الْخَمْسَ، نَحْوَ قَسْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُعْطِي قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ، قَالَ: وَكَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُعْطِيهِمْ مِنْهُ، وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ .

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا فِي نَفْسِ الْمَصْدَرِ (۱۰۶ / ۳ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ۲۹۸) حَدَّثَنَا عَبْيَدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنِي يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ حَدَّثَنَا جُبَيْرُ بْنُ مُطْعَمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يُقْسِمْ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نُوقْلٍ مِنْ الْخُمُسِ شَيْئًا كَمَا قَسَمَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمَطَّلِبِ . قَالَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُقْسِمُ الْخَمْسَ نَحْوَ قَسْمِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُعْطِي قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا كَانَ يُعْطِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ عُمَرَ يُعْطِيهِمْ وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُ مِنْهُمْ . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ .

هَلْ أَبُو بَكْرٌ بِهَذَا الْفِعْلِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ وَالْخُلَفَاءِ الْرَّاشِدِينَ الَّذِي يَتَّبِعُونَ سُنَّةَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ أَمْ هُوَ مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ لَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ وَلَا يَهْتَدُونَ بِهُدَاهُ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثُمَانِ أَئْسِنَ ؟ .

نَأْخُذُ الشَّخْصِيَّةَ الثَّانِيَةَ الَّتِي صَنَعَ مِنْهَا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ وَخَلِيقَةً لِسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَنَضَعُهَا فِي مِيزَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ .

رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٥٦٦٩ / ١٩) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هَشَّامٌ عَنْ مُعْمَرٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ أَخْبَرَنَا مُعْمَرٌ عَنْ الْزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْمَ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضْلُلُوا بَعْدَهُ فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُدْمًا غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجْهُ، وَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنَ، حَسِّنُوا كِتَابَ اللَّهِ . فَأَخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَأَخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : قَرِبُوا يَكْتُبُ لَكُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا لَنْ تَضْلُلُوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْتَرُوا اللَّغُو وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُومُوا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ، يَقُولُ : إِنَّ الرَّزِيْةَ كُلَّ الرَّزِيْةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقِنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ .

وَقَالَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيَّ فِي مِنْهاجِ السُّنْنَةِ (٢٤ / ٦) : وَأَمَّا عُمَرُ فَأَشْتَبَهُ عَلَيْهِ هَلْ كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شِدَّةِ الْمَرَضِ، أَوْ كَانَ مِنْ أَقْوَالِهِ الْمَعْرُوفَةِ . وَالْمَرَضُ جَائِزٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ . وَلَهُذَا قَالَ : مَا لَهُ أَهْجَرَ؟ فَشَكَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَجْزِمْ بِأَنَّهُ هَجَرَ . وَالشَّكُ جَائِرٌ عَلَى عُمَرَ، فَإِنَّهُ لَا مَعْصُومٌ إِلَّا النَّبِيُّ - ﷺ . لَا سِيمَّا وَقَدْ شَكَ بِشُبُهَةٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَرِيضًا، فَلَمْ يَدْرِ أَكَلَمُهُ كَانَ مِنْ وَهْجِ الْمَرَضِ، كَمَا يَعْرِضُ لِلْمَرِيضِ، أَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَحْبُبُ قَبْوُلَهُ .

وَكَرَرَهَا ثَانِيَةً فِي نَفْسِ الْكِتَابِ (٣١٥ / ٦) : الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي مَرَضِهِ كَانَ أَهْوَنَ الْأَشْيَاءِ وَأَبْيَنَهَا . وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ فِي مَرَضِهِ: أَدْعِي لِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي ثُمَّ قَالَ: يَابَيَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْحُمَّى هُمْ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا، فَقَالَ عُمَرُ : مَا لَهُ أَهْجَرَ فَشَكَ عُمَرُ هَلْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ هَجْرِ الْحُمَّى ، أَوْ هُوَ مِمَّا يَقُولُ عَلَى عَادَتِهِ . فَخَافَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَجْرِ الْحُمَّى، فَكَانَ هَذَا مِمَّا خَفِيَ عَلَى عُمَرَ، كَمَا خَفِيَ عَلَيْهِ مَوْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ أَنْكَرَهُ . ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: هَاتُوا كِتَابًا . وَقَالَ

بغضهم: لا تأتوا بِكتاب. فرأى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الكتاب في هذا الوقت لم يبق فيه فائدة، لأنهم يشكون: هل أملاه مع تغييره بالمرض؟ أم مع سلامته من ذلك؟ فلما يرفع النزاع. فتركه.

وقال ابن حزم في أصول الأحكام (٩٧٥ / ٧) : حدثنا حمّام بن أحمّد ، ثناء عبد الله بن إبراهيم ، ثناء أبو زيد المروزي ، ثناء محمد بن يوسف ، ثناء البخاري ، ثناء يحيى بن سليمان الجعفي ، ثناء ابن وهب ، أخبارني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عتبة ، عن ابن عباس قال: لما استد رسول الله (ص) وجيئه قال: إنوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بهديي ، فقال عمر: إن النبي (ص) غلبة الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلقوا وكثروا لغط ، فقال: قوموا عني ، ولا يتبعوني عني التنار . فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه . وحدثنا عبد الله بن ربيع ، ثناء محمد بن معاوية ، ثناء أحمّد بن شعيب ، أنا محمد بن منصور ، عن سفيان الثوري ، سمعت سليمان - هو الأحوال - عن سعيد بن جعير ، عن ابن عباس ، فذكر الحديث وفيه: أن قوماً قالوا عن النبي (ص) في ذلك اليوم ، ما شأنه؟ هجرا . قال أبو محمد: هذه زلة العالم التي حذر منها الناس قديماً ، وقد كان في سابق علم الله تعالى أن يكون بيننا اختلاف ، وتضل طائفه وتهدى بهدى الله أخرى . فلذلك نطق عمر ومن وافقه بما نطقوا به ، مما كان سبباً إلى حرمان الخير بالكتاب الذي لو كتبه لم يصل بعده ، ولم يزل أمر هذا الحديث مهمماً لنا وشحي في نقوسنا ، وغضبه تالم لها ، وكنا على يقين من أن الله تعالى لا يدع الكتاب الذي أراد بيته (ص) أن يكتبه ، فلن يصل بعده دون بيان ، ليحيى من حي عن بيته ، إلى أن من الله تعالى بأن أوجدناه فأنجلت الكربة ، والله ألمحود .

هل الذي يقف بالضد من رسول الله صلى الله عليه وآله ، والذى يكُون السبب في اختلاف الناس وعصيانهم لأمر ربهم وهو في آخر أيام حياته ، مما أدى إلى انقسام أصحاب النبي صلى الله عليه وآله إلى فريقين أحدهما يقول (قربوا يكتب لكم الكتاب أي ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله) والفريق الآخر يقول (ما قال عمر أي لا تقربوا للنبي الكتاب) ، هل مثل هذا الشخص يقال له خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وهو طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !!؟؟

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ : لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٍّ وَوَصِيٍّ وَخَلِيفَتِي وَوَلِيَّكُمْ بَعْدِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كِتَابُ الْوَصَايَا (١٠ / ٩٣ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٢٧٤١)
حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَلَّا سُودٍ قَالَ ذَكَرُوا
عِنْدَ عَائِشَةَ، أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَّ أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَلَقَدْ كُنْتُ مُسِنِدَتَهُ إِلَى
صَدْرِي، أَوْ إِلَى حِجْرِي، فَدَعَا بِطَسْتٍ، فَلَقَدْ انْخَنَثَ فِي حِجْرِي، فَمَاتَ، وَمَا شَرَعْ
بِهِ، فَمَتَّ أَوْصَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

كَانَ أَمْرُ الْوَصِيَّةِ بِالْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ مَعْلُومٌ بَيْنَ الْأَمْمَةِ ، حَتَّى دَخَلَ أَنَاسٌ عَلَى
عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَذَكَرُوا عِنْدَهَا ذَلِكَ ، وَلَوْ تَزَرَّنَا جَدَلًا وَأَخْسَنَا الظَّنَّ بِهَا وَأَنَّهَا لَمْ
تَحْتَالَ وَتَكْذِيبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَمَا كَذَبَتْ فِي قِصَّةِ رِيحِ الْمَغَافِيرِ (عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشَ وَيَمْكُثُ
عِنْدَهَا فَوَاطَّيْتُ أَنَا وَحْفَصَةُ عَنْ أَيْتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَتَقْلُ لَهُ أَكْلَتَ مَغَافِيرَ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ
رِيحَ مَغَافِيرَ) رواه البخاري .

وَلِنَقْلِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ بِأَمْرِ الْوَصِيَّةِ بِالْإِمَامَةِ لِذَلِكَ نَفَتْ وُجُودُ وَصِيَّةٍ ، فَإِنَّ
عَدَمَ عِلْمٌ عَائِشَةَ بِالْوَصِيَّةِ لَا يَلْرُمُ مِنْهُ عَدَمُ وُجُودِ الْوَصِيَّةِ أَصْلًا لِسَبَبِيْنِ ، الْأَوَّلُ
دُخُولُ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ عِنْدَهَا وَذَكْرُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْصَى وَاسْتَخْلَفَ عَلَى
الْأَمْمَةِ إِمَاماً لَهَا حَتَّى اسْتَهَرَ ذَلِكَ وَأَشَاعَ بَيْنَ النَّاسِ ثَانِيًّا وُجُودُ شَهَادَاتٍ مِنْ بَعْضِ
الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْصَى وَاسْتَخْلَفَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْ
بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ ، وَهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبَرِيدُهُ الْأَسْلَمِيُّ وَأَبِي سَعِيْدِ الْخُدْرِيُّ وَأَبِي الْطُّفَيْلِ وَأَبِي ذُرٍّ وَغَيْرِهِمْ .

رَوَى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ فِي كِتَابِهِ فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (٣٠ / ٣ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ١٠١٦)
حَدَّثَنَا هَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الدَّوْرِيِّ حَدَّثَنَا شَادَانٌ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ
زِيَادٍ ، عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ أَسْنَ ، يَعْنِي : إِبْنِ مَالِكٍ ، قَلَنا لِسْلَمَانَ : سَلِّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : مَنْ وَصَيْهُ ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ وَصَيْكَ؟ فَقَالَ يَا سَلْمَانُ مَنْ
كَانَ وَصِيًّا مُوسَى؟ فَقَالَ : يَوْشُعُ بْنُ نُونٍ . قَالَ : فَإِنَّ وَصِيًّا وَوَارِثًا يَقْضِي دِينِي وَيَنْجُزُ
مَوْعِدِي عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

وَرَوَى أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ يَزِيدَ الْطَّبَرِيِّ فِي تَهْذِيبِ الْأَثَارِ وَتَقْصِيرِ
 الْثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْأَخْبَارِ (٤ / ٥٩) رَقْمُ الْحَدِيثِ :
 (١٣٦٨) حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
 إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرُو ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ
 بْنِ نَوْفَلَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُظْلِبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي
 طَالِبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بَنِي عَبْدِ الْمُظْلِبِ ، إِنِّي قَدْ
 جِئْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، وَقَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ ، فَأَيُّكُمْ يُؤَاذِنِي عَلَى هَذَا
 الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي ، وَوَصِيَّيِّ ، وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ ؟ قَالَ : فَأَخْجَمَ الْقَوْمُ عَنْهَا جَمِيعًا
 ، وَقُلْتُ : أَنَا يَا نِيَّ اللَّهِ ، أَكُونُ وَزِيرَكَ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَنِي بِرَقْبَتِي ، وَقَالَ : هَذَا أَخِي ،
 وَوَصِيَّيِّ ، وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا .

وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْوَوِيِّ فِي مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ
 (٤ / ٨٣) رَقْمُ الْحَدِيثِ : (١٨٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ نَا عَلِيِّ بْنُ مُجَاهِدٍ نَا مُحَمَّدُ
 بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي رَبِيعَةِ الْأَيَادِيِّ ، عَنْ ابْنِ بُرْيَدَةَ عَنْ أَبِيهِ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِكُلِّ نِيَّ وَصِيَّ وَوَارِثٍ ، وَإِنْ عَلِيَا وَصِيَّ
 وَوَارِثٌ .

وَرَوَى الْطَّبَرَانِيُّ أَيْضًا فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ (٦٠٦٣) رَقْمُ الْحَدِيثِ : (٦١ / ٦) حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّاعِلِيُّ ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى ، عَنْ
 نَاصِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ :
 قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِكُلِّ نِيَّ وَصِيَّ ، فَمَنْ وَصِيَّ ؟ فَسَكَّتَ عَنِّي ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدُ رَأَيْتُ ،
 فَقَالَ : يَا سَلْمَانُ فَأَلَّسْرَعْتُ إِلَيْهِ ، قُلْتُ : لَبَّيْكَ ، قَالَ : تَعْلَمُ مَنْ وَصِيَّ مُوسَى ؟ قُلْتُ : نَعَمْ
 يُوشَعُ بْنُ نُونٍ ، قَالَ : لِمَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّهُ كَانَ أَعْلَمُهُمْ ، قَالَ : فَإِنَّ وَصِيَّ وَمَوْضِعَ سِرِّيِّ ، وَخَيْرِ
 مَنْ أَتَرْكَ بَعْدِي ، وَيُنْجِزُ عِدَتِي ، وَيَقْضِي دَيْنِي عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : قَوْلُهُ : وَصِيَّ يَعْنِي أَنَّهُ أَوْصَاهُ فِي أَهْلِهِ لَا بِالْخِلَافَةِ ، وَقَوْلُهُ : خَيْرٌ
 مَنْ أَتَرْكَ بَعْدِي : يَعْنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أَقُولُ : قَبِيلَنَا شَهَادَتَكَ وَرِوَايَاتَكَ يَا طَبَرَانِي فِي إِثْبَاتِ الْوَصِيَّةِ وَلَمْ نَقْبِلْ تَفْسِيرَكَ
 وَتَأْوِيلَكَ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَعَتْرَةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

وَرَوْيَ أَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفَ
 بِابْنِ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمْشَقَ (٤٢ / ٥٠) : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ بْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ أَبُو الْفَضْلَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْعَمِ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ
 الْحَسَنِ الْعَتِيقِيِّ أَنَّ أَبُو الْحَسَنِ الْأَدَارِ قُطْنِيُّ نَأْحَمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ سَعِيدَ نَأْجَعْفَرَ بْنَ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرِ الْمُحَمَّدِيِّ نَأْعُمَرَ بْنَ عَلَيِّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنَ عَلَيِّ بْنَ
 أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا بَعْدَمَا
 بَأْيَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ فَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرًا يَقُولُ لِلْعَبَّاسِ أَنْ شَدَّكَ اللَّهُ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَمْعُ بْنِي عَبْدِ الْمُطَلِّبِ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَجَمْعُكُمْ دُونَ
 قُرْبَيْشِ فَقَالَ يَا بُنَيَّ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ إِنَّهُ لَمْ يَبْعَثْ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا جَعَلَ لَهُ مِنْ أَهْلِهِ أَخَا وَوَزِيرًا
 وَوَصِيًّا وَخَلِيفَةً فِي أَهْلِهِ فَمِنْ يَقُولُ مِنْكُمْ يُبَايِعُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَوَزِيرِي وَوَصِيًّي
 وَخَلِيفَتِي فِي أَهْلِيٍّ فَلَمْ يَقُولْ مِنْكُمْ أَحَدٌ فَقَالَ يَا بُنَيَّ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ كَوْنُوا فِي الْإِسْلَامِ
 رُؤُوسًا وَلَا تَكُونُوا أَذْنَابًا وَاللَّهُ لِيَقُولَنَّ قَائِمُكُمْ أَوْ لِتَكُونُنَّ فِي غَيْرِكُمْ ثُمَّ لِتَنْدِمُنَ فَقَامَ عَلَيْهِ
 مَنْ يَبْيَنُكُمْ فَبَأْيَعَهُ عَلَى مَا شَرَطَ لَهُ وَدَعَاهُ إِلَيْهِ أَتَعْلَمُ هَذَا لَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ نَعَمْ .

وَرَوْيَ الْحَاكِمِ فِي الْمُسْتَدْرِكِ (١١ / ١١٤) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٧٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو
 مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى أَبْنِ أَخِي ظَاهِرِ الْعَقِيقِيِّ الْحَسَنِيِّ، ثُنَانَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنِي عَمِيُّ بْنُ
 جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلَيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ
 قَالَ: **خَطَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلَيِّ** النَّاسَ حِينَ قُتِلَ عَلَيِّ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَتَنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:
 «لَقَدْ قِبِضَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ رَجُلٌ لَا يَسِيقُهُ الْأَوْلَوْنَ بِعَمَلٍ وَلَا يُدْرِكُهُ الْآخِرُوْنَ، وَقَدْ كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِ رَأْيَتَهُ فَيُقَاتِلُ وَجِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِهِ وَمِيكَائِيلُ عَنْ
 يَسَارِهِ، فَمَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَا تَرَكَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ صَفْرَاءً وَلَا بَيْضَاءً إِلَّا
 سَبْعُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ فَضَلَّتْ مِنْ عَطَايَاهُ أَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَ بِهَا خَادِمًا لِأَهْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا
 النَّاسُ مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي فَأَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلَيِّ، وَأَنَا أَبْنُ النَّبِيِّ، وَأَنَا
 أَبْنُ الْوَصِيِّ، وَأَنَا أَبْنُ الْبَشِيرِ، وَأَنَا أَبْنُ النَّذِيرِ، وَأَنَا أَبْنُ الدَّاعِيِّ إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ، وَأَنَا أَبْنُ
 السَّرَّاجِ الْمُنِيرِ، وَأَنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الَّذِي كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ إِلَيْنَا وَيَصْعُدُ مِنْ عِنْدِنَا، وَأَنَا
 مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الَّذِي أَدْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَظَهَرَهُمْ تَطْهِيرًا، وَأَنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
 الَّذِي أَفْتَرَضَ اللَّهُ مَوْدَتَهُمْ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ: (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدُ لَهُ فِيهَا

حُسْنًا) فَاقْتِرَافُ الْحَسَنَةِ مَوَدَّتُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ . التعليق من تلخيص الذبي : ليس بصحيح .

قول الذّبّي عن الحديث ليس بصحيح لأنّه يخالف مذهبة وهواه ، وإنّما لقال ما هو الغير صحيح في هذا الحديث ، هل هو الإسناد أم المتن !!؟؟

وروى الطبراني في المعجم الأوسط عن أبي الطفيلي رضي الله عنه (١٩٩ / ٥) : ٢٢٤٤) حدثنا أحمّد بن رهين قال: نا أحمّد بن يحيى الصوفي قال: نا إسماعيل بن أبان الوراق قال: نا سلام بن أبي عمّرة، عن معروف بن حربوذ، عن أبي الطفيلي قال: خطب الحسن بن علي بن أبي طالب، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه خاتم الأوصياء، ووصي خاتم الأنبياء، وأمين الصديقين والشهداء. ثم قال: يا أيها الناس، لقد فارقكم رجلٌ ما سبّقه الأئلُونَ ولا يدركه الآخرونَ، لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيه الرأيَة، فيقاتل جبريلَ عن يمينه، وميكائيلَ عن يساره، فما يرجع حتى يفتح الله عليه، ولقد قبضه الله في الليلة التي قبض فيها وصي موسى، وعرج بروحه في الليلة التي عرج فيها بروح عيسى. ابن مريم، وفي الليلة التي أنزل الله عز وجل فيها القرآن. والله، ما ترك ذهباً ولا فضةً ولا شيئاً يضر له، وما في بيته ماله إلا سبعمائة درهم وخمسين درهماً فضلَت من عطائه، أراد أن يشتري بها خادماً لأم كلثوم، ثم قال: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن محمد صلى الله عليه وسلم، ثم تلا هذه الآية قول يوسف: (واتبعت ملة آبائي إبراهيم وأسحاق ويعقوب) ، ثم أخذ في كتاب الله فقال: أنا ابن البشرين، وأنا ابن النذير، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الداعي إلى الله بذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا ابن الذي أرسل رحمة للعالمين، وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرّجس وظهر لهم تطهيراً، وأنا من أهل البيت الذين افترض الله عز وجل مودتهم وولائهم، فقال فيما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم: (قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربي) . لم ير هذا الحديث عن أبي الطفيلي إلا معروف بن حربوذ، ولا عن معروف إلا سلام بن أبي عمّرة، تفرد به إسماعيل بن أبان.

وروى أحمّد بن حنبل في مسندِه (٤ / ٣٨١ رقم الحديث : ١٩٤٢٧) حدثنا عبد الله حذّني أبي حذّنا وكيع، حدثنا مالك بن مغول، عن طلحة بن مصطفى، قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: أوصي النبي صلى الله عليه وسلم بشيء؟ قال: لا ، قلت: فكيف أمر المسلمين بالوصيّة؟ قال: أوصي بكتاب الله عز وجل قال مالك بن مغول:

قال طلحة: و قال الهرئيل بن شرحبيل: أبو بكر رضي الله عنه : كان يتأمر على وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم و د أبو بكر رضي الله عنه، أنه وجاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدا فخرم أنفه بخرا م.

تَعْلِيقُ شَعْبِ الْأَزْرَوْطِ : إِسْنَادُ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ

وقال ابن حجر العسقلاني في زهر الفردوس (٥٩/٣) : قال : أخبرنا والدي ، أخبرنا علي الميداني ، أخبرنا أبو محمد الخلال ، حدثنا الحسن بن أحمد بن حرب ، حدثنا الحسن بن محمد بن يحيى العلوبي ، حدثنا محمد بن إسحاق القرشي ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمرا ، عن محمد ، عن عبد الله بن الصامت ، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "أنا خاتم النبيين، كذلك علي خاتم الأوصياء إلى يوم الدين.

وروى الطبراني في المعجم الكبير والأوسط عن علي المكي الهلاي (٥٧ / ٣ رقم ٢٦٧٥) حدثنا محمد بن رزيق بن جامع المصري، ثنا الهيثم بن حبيب، ثنا سفيان بن عيينة، عن علي بن علي المكي الهلاي، عن أبيه، قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة رضي الله عنها عند رأسه. قال: فبكى حتي ارتفع صوتها، فرقع رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه إليها، فقال: حبيبتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ فقالت: أخشى الضيغة من بعدك. فقال: يا حبيبتي، أما علمت أن الله عز وجل اطلع إلى الأرض اطلاعه فاختار منها أباك فبعث برسالته، ثم اطلع اطلاعه فاختار منها بعلك وأوحى إلي أن أنكحك إياه، يا فاطمة ونحن أهل بيتك قد أعطانا الله سبع خصال لم يعط أحد قبلنا، ولا يعطي أحد بعدها: أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحب المخلوقين إلى الله عز وجل، وأنا أبوك، ووصي خير الأوصياء وأحبهم إلى الله، وهو بعلك، وشهيدنا خير الشهداء وأحبهم إلى الله، وهو عمك حمرة بن عبد المطلب، وهو عم أبيك، وعم بعلك، ومنا من له جناحان أحضر إن يطير في الجنة مع الملائكة حيث يشاء، وهو ابن عم أبيك وأخو بعلك، ومنا سبطا هذه الأمة، وهم ابناك الحسن والحسين، وهم سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما والذي بعثني بالحق خير منهما، يا فاطمة والذي بعثني بالحق إن منهما مهدي هذه الأمة إذا صارت الدنيا هرجا ومرجا، وظاهرة الحق، وتقطعت السبل، وأغار بعضهم على بعض، فلا كيرو يرحم صغيرا، ولا صغير يوفر كيرا، فيبعث الله عز وجل عن ذلك منهما من يفتح حصنون الصلاة، وقلوبا غلفا، يقوم بالدين

في آخر الزمان كمَا قُمْتُ بِهِ في أَوَّلِ الزَّمَانِ، وَيَمِلأُ الدُّنْيَا عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، يَا فَاطِمَةُ لَا تَحْرِنِي وَلَا تَبْكِي؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْحَمُ بِكِ وَأَرَأَفُ عَلَيْكِ مِنِّي، وَذَلِكَ لِمَكَانِكِ مِنِّي، وَمَوْضِعِكِ مِنْ قَلْبِي، وَرَوْجَكِ اللَّهُ رَوْجَكِ وَهُوَ أَشْرَفُ أَهْلِ بَيْتِكَ حَسَبًا، وَأَكْرَمُهُمْ مَنْصِبًا، وَأَرْحَمُهُمْ بِالرَّعْيَةِ، وَأَعْدَلُهُمْ بِالسَّوْيَةِ، وَأَبْصِرُهُمْ بِالْقَضِيَّةِ، وَقَدْ سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَكُونِي أَوَّلَ مَنْ يَلْحَقُنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ". قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَلَمَّا قِبَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَبْقَ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْدَهُ إِلَّا خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْمًا حَتَّى أَلْحَقَهَا اللَّهُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وروى أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَاصِمِ الصَّحَّافِ المُتَوَفِّ سنة (١٨٧ هـ) في كتابه أَسْنَادَ (١٨٩ / ٣ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٩٨٨) ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّهَّنِي، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ أَبِي بَلْجٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ نَبِيًّا، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَدْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي .

قال الألباني في التعليق: إسناده حسن رجال ثقات رجال الشيوخ غير أبي بلج وأسمه يحيى بن سليم بن بلج قال الحافظ: صدوق ريمًا أخطأ.

وروى الطبراني في المعجم الكبير (١٢٩ / ٢٢ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٣٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو الْبَزَّارُ، وَأَحْمَدُ بْنُ رُهَيْرِ التُّسْتَرِيُّ قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ كَرَامَةَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا يُوسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ دُكَينَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَمْرَةَ قَالَ: صَحِبْتُ عَلَيْا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَرَأَيْتُ مِنْهُ بَعْضَ مَا أَكْرَهُ فَقُلْتُ: لَئِنْ رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ لَأَشْكُونَكَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: رَأَيْتُ مِنْ عَلِيٍّ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لَا تَقُلْ هَذَا فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِكُمْ بَعْدِي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٦١ / ٩ تَسْلِسلٌ : ١٣٨) وَعَنْ وَهْبِ بْنِ حَمْرَةَ قَالَ: صَحِبْتُ عَلَيْا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَرَأَيْتُ مِنْهُ بَعْضَ مَا أَكْرَهُ، فَقُلْتُ: لَئِنْ رَجَعْتُ لَأَشْكُونَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمَّا قَدِمْتُ لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ: رَأَيْتُ مِنْ عَلِيٍّ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لَا تَقُلْ هَذَا؛ فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِكُمْ بَعْدِي .

**رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ ذَكْرُهُ ابْنُ أَيِّ حَاتِمٍ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ، وَبِقِيَةٍ رِجَالِهِ
وُثِّقُوا.**

وَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ إِبْنُ الْأَثِيرِ فِي أَسْدِ الْغَابَةِ (٣)
(١١٠) : وَهَبَ بْنُ حَمْرَةَ . يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ . رَوَى حَدِيثُهُ يُوسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ ،
عَنْ رَكِينٍ ، عَنْ وَهَبَ بْنَ حَمْرَةَ قَالَ : صَحِبْتُ عُلْيَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى
مَكَّةَ ، فَرَأَيْتُ مِنْهُ بَعْضَ مَا أَكْرَهَ ، فَقُلْتُ : لَئِنْ رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا شُكُونُكَ إِلَيْهِ . فَلَمَّا قَدِمْتُ لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ :
رَأَيْتُ مِنْ عَلَيٍّ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ : لَا تَقُلْ هَذَا ؛ فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِكُمْ بَعْدِي . أَخْرَجَهُ ابْنُ
مَنْدَهُ ، وَأَبُو نَعِيمٍ .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى . بْنُ سُورَةِ الْتَّرمِذِيِّ فِي سُنْنَتِهِ (٢١٢/٨) رَقْمِ الْحَدِيثِ :
**(٣٧١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبَيْعِيَّ ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ ، عَنْ
مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ جَيْشًا ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَلَيٍّ بْنَ أَيِّ طَالِبٍ ، فَمَضَى . فِي السَّرِيَّةِ ، فَأَصَابَ جَارِيَّةً
فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ ، وَتَعَاقَدَ أَزْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا: إِذَا
لَقِيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرْنَاهُ بِمَا صَنَعَ عَلَيٍّ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا
رَجَعُوا مِنْ سَفَرٍ بَدَأُوا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا
إِلَى رِحَالِهِمْ . فَلَمَّا قَدِمْتِ السَّرِيَّةَ سَلَّمُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَامَ أَحَدُ
الْأَزْبَعَةِ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَرِ إِلَى عَلَيٍّ بْنَ أَيِّ طَالِبٍ صَنَعَ كَذَا وَكَذَا ؟ فَأَعْرَضَ
عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ الثَّالِثُ فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ
قَامَ إِلَيْهِ الثَّالِثُ ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ . ثُمَّ قَامَ الرَّابِعُ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالُوا ،
فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْغَصْبُ يُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ: مَا
تُرِيدُونَ مِنْ عَلَيٍّ ؟ مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلَيٍّ ؟ مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلَيٍّ ؟ إِنَّ عَلَيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ ، وَهُوَ
وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي .**

تَحْقِيقُ الْأَلْبَانِيِّ : صَحِيحٌ

وَهَذَا الْحَدِيثُ الْنَّبِيُّ الْشَّرِيفُ ، جَعَلَ أَعْدَاءَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَيِّ طَالِبٍ
عَلَيْهِ الْسَّلَامُ ، يُظْهِرُونَ نِفَاقَهُمْ وَكُفُرَهُمْ عِنْدَمَا كَذَبُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَاعْتَرَضُوا عَلَى حَدِيثِهِ وَسُنْنَتِهِ الْثَّالِثَةِ وَالصَّحِيحَةِ عِنْدَهُمْ ، وَهَذَا قَوْلُ أَحَدٍ كُبَرَاءِهِمْ ..

قال ابن تيمية الحناني في منهاج السنة (٣٩١ / ٧) : وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : هُوَ وَلِيُّ كُلٌّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي ، كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ هُوَ فِي حَيَاةِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ وَلِيُّ كُلٌّ مُؤْمِنٍ ، وَكُلٌّ مُؤْمِنٍ وَلِيُّهُ فِي الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، فَالْوِلَايَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْعَدَاؤِ لَا تَخْتَصُ بِرَبِّانٍ ، وَأَمَّا الْوِلَايَةُ الَّتِي هِيَ الْإِمَارَةُ فَيُقَالُ فِيهَا: وَالِّي كُلٌّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي ، كَمَا يُقَالُ فِي صَلَاةِ الْجِنَارَةِ: إِذَا اجْتَمَعَ الْوَلِيُّ وَالْوَالِيُّ قُدْمَ الْوَالِيِّ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ ، وَفِيلَ يُقَدِّمُ الْوَلِيُّ . فَقَوْلُ الْقَائِلِ: عَلِيٌّ وَلِيُّ كُلٌّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي ، كَلَامٌ يَمْتَنِعُ نِسْبَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْمُوَالَةَ لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يَقُولَ بَعْدِي ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِمَارَةَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالِّي عَلَى كُلٌّ مُؤْمِنٍ .

عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ

لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ

التابعـي عـبـد اللهـ بـن الحـارـث بـن نـوـفـلـ	التابعـي مـطـر الورـاق	١. الصـحـابـي عـلـيـ بـن أـبي طـالـبـ
جـعـفـرـ بـن زـيـادـ		٢. الصـحـابـي أـنسـ إـبـن مـالـكـ
أـبي رـبـيعـة أـلـيـادـيـ	التابعـي إـبـن بـرـيـدةـ	٣. الصـحـابـي بـرـيـدةـ الـأـسـلـمـيـ
سـمـالـكـ بـن حـرـبـ	التابعـي أـبي سـعـيدـ الـخـدـرـيـ	٤. الصـحـابـي سـلـمـانـ الـفـارـسـيـ
سـلـامـ بـن أـبي عـمـرـهـ	التابعـي مـعـرـوـفـ بـن حـرـبـوـذـ	٥. الصـحـابـي أـبي الـطـقـيـلـ
مـحـمـدـ بـن وـاسـعـ الـأـزـديـ	التابعـي عـبـد اللهـ بـنـ الـصـاصـمـتـ	٦. الصـحـابـي أـبيـ ذـرـ الـغـفارـيـ
سـفـيـانـ بـن عـيـنـةـ	التابعـي عـلـيـ بـن عـلـيـ المـكـيـ	٧. الصـحـابـي عـلـيـ المـكـيـ الـهـلـالـيـ

عِنْدَمَا رَوَى جَمْعٌ مِنَ التَّابِعِينَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْزَلَةً وَمَقَامًا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَى ، جَحَدُوا ذَلِكَ وَأَنْكَرُوهُ أَشَدَ الْإِنْكَارِ ، وَعِنْدَمَا قَالَ تَابِعٌ وَاحِدٌ مِنَ التَّابِعِينَ تَفْسِير لِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى يُسْتَأْنِدُ ضَعِيفٍ عَنْهُ ، اعْتَمَدَهَا وَجَعَلُوهَا عَقِيَّدَةً وَدِينَ مُتَّهِمٌ مَنْ أَنْكَرَهُ .

وَهَذَا التَّنَاقْضُ وَهَذِهِ الِإِنْتِقَائِيَّةُ إِنْ دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّهَا تَدْلُّ عَلَى الْحِقْدِ الْكَبِيرِ
وَالغِيْضُ الشَّدِيدُ الَّذِي يَكُمْنُ فِي صُدُورِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُسَمُّونَ أَنفُسَهُمْ عُلَمَاءً وَمَشَايخَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

قالَ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ فِي ظَلَالِ الْجَنَّةِ فِي تَخْرِيجِ السُّنَّةِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ
(٣٦٧/١) : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٌ، ثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (عَسَى. أَنْ يَبْعَثَكَ
رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودًا) قَالَ: يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ. إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مَقْطُوْعٌ وَاللَّيْثُ
مُخْتَلِطٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ تُوبَعَ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَحْتَاجُ بِهِ كَمَا بَيَّنَتْهُ فِي كِتَابِي مُختَصِّرِ الْعُلُوِّ
لِلْعَالِي الْعَظِيمِ لِلْحَافِظِ الدَّهِيِّ .

وَقَالَ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَارُونَ الْخَالَلُ فِي كِتَابِهِ السُّنَّةِ تَحْقِيقٌ : د .
عَطِيَّةُ الرَّزْهَرَانِيِّ (٢١٥/١) : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: ثَنَا أَبُو بَكْرٌ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ،
قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (عَسَى. أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً
مَحْمُودًا) قَالَ: يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، قَالَ أَبُو بَكْرٌ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مَنْ رَدَهُ فَقَدْ رَدَ
عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ كَذَّبَ بِفَضْيَلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ
الْعَظِيمِ. إِسْنَادُ قَوْلِ أَبِي طَالِبٍ صَحِيحٌ .

وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمَرْنَيِّ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: مَنْ رَدَهُ فَهُوَ مُتَهَمٌ عَلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنْ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ ثَوَّيٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ
وَالْتَّابِعِينَ ثَنَوِيَّةُ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ زِنْدِيقٌ يُقْتَلُ. إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

قالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ (٣٧٤/٤) : فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ
وَأَوْلَيَاوُهُ الْمَقْبُولُونَ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى
الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: فِي تَقْسِيرٍ: (عَسَى. أَنْ
يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودًا) وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ
ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَقَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ
الشَّفَاعَةُ بِإِتْفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدْعُهُ لَا يَقُولُ إِنَّ إِجْلَاسَهُ عَلَى
الْعَرْشِ مُنْكَرًا وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : لِمَاذَا يَكُونُ الْأَثْرُ عَنْ تَابِعٍ وَاحِدٍ مَقْبُولٍ فِي أُمُورِ الْعِقِيدَةِ بَيْنَمَا
الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الْمَرْوُيُّ عَنْ جَمِيعِ مِنْ الصَّحَابَةِ غَيْرٌ مَقْبُولٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ،
وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ؟؟!.

السُّؤَالُ الثَّانِي : مَنْ يُنِكِّرُ حَدِيثَ التَّابِعِيِّ مُجَاهِدِ الضَّعِيفِ فِي الْجُلُوسِ يَكُونُ
مُتَّهِمًا جَهْمِيًّا كَافِرًا ، وَمَنْ يُنِكِّرُ حَدِيثَ الصَّحَابِيِّ سَلْمَانَ وَأَبْوَ ذَرِّ وَأَبْوَ سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ
وَبُرْيَدَةِ الْأَسْلَمِيِّ وَعَلِيِّ الْمَكِّيِّ الْهَلَالِيِّ وَأَبْوَ الطُّفَيْلِ فِي الْإِمَامَةِ ، مَاذَا يَكُونُ ؟؟!!.

يَا عَلِيٌّ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ
سَتَغْدُرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي

الفصل الرابع

موقف الصحابة من الإمام الأعظم للمسلمين

المسألة الأولى : أخبار النبي صلى الله عليه وآله بأن الأمة ستغدر بوصيَّة و الخليفة وأمام الأمة من بعده .

المسألة الثانية : مدعى الإمام هو الخائن الغادر .

المسألة الثالثة : لماذا أمير المؤمنين عليه السلام لم يقاتل الانقلابيين الغادرين ويجاهدهم ؟ .

المسألة الأولى : أخبار النبي صلى الله عليه وآله بأن الأمة ستغدر بوصيَّة و الخليفة وأمام الأمة من بعده .

صحيح الذهبي حديث الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين (٣ / ١٥) رقم الحديث : ٤٦٧٦) حديثنا أبو حفص عمر بن أحمد الجمحي بمكة ، ثنا علي بن عبد العزيز ، ثنا عمرو بن عون ، ثنا هشيم ، عن إسماعيل بن سالم ، عن أبي إدريس الأودي ، عن علي رضي الله عنه قال : إن مما عهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الأمة ستغدر بي بعده . هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . تعليق الذهبي في التلخيص : صحيح

وكذلك صحيح حديث الحاكم في المستدرك (٣ / ١٥٣) رقم الحديث : ٤٦٨٦) عن حيان الأسد ، سمعت عليا يقول : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الأمة ستغدر بي بعدي ، وأنت تعيش على مليتي ، وتقتل على سنتي ، فمن أحبك أحببني ، ومن أبغضك أبغضني ، وإن هذه ستختسب من هذا يعني لحيته من رأسه صحيح .
تعليق الذهبي في التلخيص : صحيح

وَنَقْلُهُ إِبْنَ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَّةِ (٢٠٦ / ١١) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٠٩) وَقَالَ الْحَارِثُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيَادٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا هُشَيْمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي** . رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَابْنُ ماجة

ثُمَّ قَالَ فِي نَفْسِ الْجُزْءِ (صَفْحَةُ ٢٠٧ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٠٢) حَدَّثَنَا حَبِيبُ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: **وَاللَّهِ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِي** .

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدَ الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ دَاهِرَ التَّمِيميَّ الْبَغْدَادِيَّ فِي مَسْنَدِ الْحَارِثِ (٩٠٥ / ٢ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٩٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيَادٍ ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، ثنا هُشَيْمٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسِ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي** .

وَرَوَاهُ ضِيَاءُ الدِّينُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ فِي الْمُنْتَقَى (١١ / ٣٤٩ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٧٠٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ ، ثَنَاءُ عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَأَبُو نَعِيمٍ ، وَثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ فُطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ الْحِمَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: **وَاللَّهِ إِنَّهُ لَعَهْدِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي** .

وَرَوَى الْبِيَهَقِيُّ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ (٣١٣ / ٧) : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيِّ الرُّوذَبَارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ شَوْذَبِ الْوَاسِطِيُّ، بِهَا، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُوبَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسِ الْأَرْدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: إِنَّ مِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي** . فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ- فِي حُرُوجٍ مَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ فِي إِمَارَتِهِ ثُمَّ فِي قَتْلَهُ .

أَقُولُ : مَنْ هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَيْهِ صَلَواتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ فِي إِمَارَتِهِ ، أَلَيْسُوا هُمُ الْبُغَاةُ مِنْ أَهْلِ الْجَمْلِ عَائِشَةَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيرِ وَمَنْ سَارَ مَعَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّائِبِينَ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ صَفَّيْنِ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرُو بْنَ الْعَاصِ وَحِزْبِهِمْ ، يَعْنِي هُؤُلَاءِ مِنْ وَصْفِهِمْ الَّتِي صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْغَادِرِينَ الَّذِينَ سَيُرْفَعُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِوَاءَ الْغَدْرِ . ! ! .

وَمَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْغَدْرَةَ عَائِشَةَ وَطَلْحَةَ وَابْنُ الْعَاصِ وَمُعَاوِيَةَ ، هُمْ فَقَطْ الْمَقْصُودَيْنِ فِي حَدِيثِ الْغَدْرِ يَا بِيَهْقِي ، وَإِنَّمَا كَانُوا تَبَعَ لِمِنْ أَسَاسَ أَسَاسِ الْغَدْرِ وَالْخِيَانَةِ ، وَمَنْ وَضَعَ قَوْاعِدَ الظُّلْمِ وَالْجُورِ وَبُنْيَانَهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ الَّتِي صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، عِنْدَمَا تَقْمَصَ الْخِلَافَةَ وَأَدْعَى الْإِمَامَةَ .

الْمَسْأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : مُدَعِّي الْإِمَامَةِ هُوَ الْخَائِنُ الْغَادِرُ .

كَمَا أَسْلَفْنَا أَنَّ الَّتِي صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخْبَرَ بِأَنَّ مِنْ الْأُمَّةِ مَنْ سَيَغْدُرُ بِخَلِيفَتِهِ وَوَصِيهِ وَإِمَامَ الْمُسْلِمِيْنَ مِنْ بَعْدِهِ عِنْدَمَا قَالَ (أَنَّ الْأُمَّةَ سَتُغْدِرُ بِكَ بَعْدِي) وَكَلَامُ سَيِّدِ الْبَلْغَاءِ هُنَا وَاضِحٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْأُمَّةِ بَعْضَ الْأُمَّةِ عَلَى غَرَارِ قَوْلِهِ تَعَالَى (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوكُمْ) فَمَنْ هُوَ الَّذِي تَوَلَّ كِبَرُ الْغَدْرِ وَالْخِيَانَةِ وَأَنْبَعَتْهُ الْأُمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ ؟ .

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ بَابُ حُكْمِ الْفَيْءِ (۱۳۷۶ / ۳ رَقْمَ الْحَدِيثِ : ۱۷۵۷) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءِ الضَّبْعِيِّ . حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ؛ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ . قَالَ أَرْسَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ . قَالَ : فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ . مُفْضِيًّا إِلَى رُمَالِهِ . مُتَكَبِّلًا عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ . فَقَالَ لِي : يَا مَالِكُ ! إِنَّهُ قَدْ دَفَ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ . وَقَدْ أَمْرَتُ فِيهِمْ بِإِرْضِخٍ . فَخُدْهُ فَاقْسِمْهُ بَيْنَهُمْ . قَالَ : قُلْتُ : لَوْ أَمْرَتَ بِهَذَا غَيْرِي ؟ قَالَ : خُدْهُ يَا مَالِكُ ! قَالَ : فَجَاءَ يَرْفَا . فَقَالَ : هَلْ لَكَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ! فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيرِ وَسَعْدِ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : نَعَمْ . فَأَذِنَ لَهُمْ . فَدَخَلُوا . ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلَيْيِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَأَذِنَ لَهُمَا . فَقَالَ عَبَّاسُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ! افْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْأَثِيمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ . فَقَالَ الْقَوْمُ : أَجَلْ . يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ! فَاقْفَضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْخِهِمْ . فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ : يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَّمُوهُمْ لِذَلِكَ فَقَالَ عُمَرُ : أَتَئِدَا . أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي

يَا ذِي تَقْوُمِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ! أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا نُورَثُ. مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَاسِ وَعَلَيْ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنِهِ تَقْوُمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ! أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا نُورَثُ. مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً قَالَا: نَعَمْ. فَقَالَ عَمْ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ كَانَ خَصُّ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَاصَّةٍ لَمْ يُخَصِّصْ بِهَا أَحَدًا غَيْرُهُ. قَالَ: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فِيلَهُ وَلِرَسُولِ مَا أَدْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ. فَوَاللَّهِ! مَا اسْتَأْثَرَ عَلَيْكُمْ. وَلَا أَخْذَهَا دُونَكُمْ. حَتَّى يَبْقَى هَذَا الْمَالُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةَ سَنَةٍ. ثُمَّ يَجْعَلُ مَا يَبْقَى أُسْوَةَ الْمَالِ. ثُمَّ قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنِهِ تَقْوُمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ! أَتَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ نَشَدَ عَبَاسًا وَعَلِيًّا بِمِثْلِ مَا نَشَدَ بِهِ الْقَوْمُ: أَتَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: فَلَمَّا تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَتَنَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ أَبْنِ أَخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً فَرَأَيْتُمَاهُ كَذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بِأَرْ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ. ثُمَّ تُؤْفَى أَبُو بَكْرٍ . وَأَنَا وَلِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَوَلِيَ أَبَا بَكْرٍ. فَرَأَيْتُمَايَ كَذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا. وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنِّي بِأَرْ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ. فَوَلِيْتُهَا. ثُمَّ جَتَنِي أَنْتَ وَهَذَا. وَأَنْتُمَا جَمِيعٌ وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ. فَقُلْتُمَا: ادْفَعُهَا إِلَيْنَا. فَقُلْتُ: إِنِّي شَتَّتُ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَأَخْدُتُمَاهَا بِذِلِكَ . قَالَ: أَكَذِلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: ثُمَّ جَتَنِي لِأَقْضِيَ- بَيْنَكُمَا. وَلَا، وَاللَّهُ! لَا أَقْضِيَ- بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقْوُمُ السَّاعَةُ. فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَرُدَّاهَا إِلَيْ .

إِذْنُ أَبِي بَكْرٍ هُوَ الْخَائِنُ الْغَادِرُ كَمَا يَرَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَرَأَيْتُمَاهُ كَذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا) عِنْدَمَا إِدَعَى الْإِمَامَةَ وَوِلَايَةَ الْأَمْرِ، وَكَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَمَا سَمَّى نَفْسَهُ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَخِلْفُهُ ، وَمَنْ إِتَّبَعَهُ مِنَ الْأُمَّةِ الَّذِي غَدَرَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (أَنَّ الْأُمَّةَ سَتُغَدِّرُ بِكَ بَعْدِي) .

الْمَسَأَلَةُ الْثَالِثَةُ : لِمَاذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقَاتِلْ إِلَانْقِلَابِيِّينَ الْغَادِرِيِّينَ وَيُجَاهِهِمْ ؟ .

السَّبَبُ الْأَوَّلُ : لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْعَدَدُ الْكَافِيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ لِقِتَالِ أَئِمَّةِ الظَّلَالِ ، وَفَعَلَ مَعَ أَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرَ مَا فَعَلَهُ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْسَّاسِمِيِّ وَالْعِجْلَ ، فَكَانَتْ لَهُ أُسْوَةً بِأَئِمَّيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا إِسْتَخْلَفَ مُوسَى أَخَاهُ هَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى قَوْمِهِ ، جَاءَ الْسَّاسِمِيُّ وَصَنَعَ الْعِجْلَ فَاتَّبَعَهُ بَيْنِ إِسْرَائِيلَ وَتَرَكُوا خَلِيفَةَ نَبِيِّهِمْ ، وَكَذَلِكَ عِنْدَمَا إِسْتَخْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيِّ طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَوْمِهِ ، جَاءَ عُمَرَ وَبَابِعَ أَيِّ بَكْرٍ خَلِيفَةً فِي السَّقِيقَةِ ، فَاتَّبَعَهُ الصَّحَابَةُ وَتَرَكُوا خَلِيفَةَ نَبِيِّهِمْ ، فَصَارَ بَيْنَ قَوْمِهِ مُسْتَضْعِفًا ، قَالَ (إِنَّ الْقَوْمَ أُسْتَضْعِفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي) فَإِنَّ قُلْتُمْ أَنَّ هَارُونَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَضْعِفًا فَقَدْ كَفَرْتُمْ ، وَإِنْ قُلْتُمْ كَانَ مُسْتَضْعِفًا فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أُعْذَرَ فِي عَدَمِ قِتَالِهِ لِلْإِنْقِلَابِيِّينَ ، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ يَسْقُطُ فَرْضُ الْجِهَادِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَدَمِ تَوْفِيرِ أَهْمَمِ شُرُوطِ الْجِهَادِ وَهُوَ الْقَدْرَةُ عَلَى الْجِهَادِ .

وَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِنَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى لُوطُ أُسْوَةً ، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) فَإِنَّ قُلْتُمْ إِنَّ لُوطًا كَانَتْ لَهُ بِهِمْ قُوَّةً فَقَدْ كَفَرْتُمْ ، وَإِنْ قُلْتُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِمْ قُوَّةً فَأَلْوَصِيُّ كَذَلِكَ .

السَّبَبُ الْثَانِي : الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْرَ أَهْلَ بَيْتِهِ الْمُطَهَّرِينَ وَأَصْحَابَهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَصْبِرُوا عَلَى ظُلْمِ أَئِمَّةِ الْجَوْرِ الَّذِينَ تَعْلَمُوا وَسَيْطَرُوا عَلَى الْحُكْمِ وَالسُّلْطَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١٤٧٥ / ٣) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ١٨٤٧ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ التَّمِيميُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَانَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، وَهُوَ أَبُنْ حَسَانَ ، حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ، يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: كَيْفَ؟

قَالَ: يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةً لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَىٰيَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنْنَيَ، وَسَيَقُولُونَ فِيهِمْ رَجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثُمَانٍ إِنْسِ. قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهَرَكَ وَأَخْذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ

قَوْلُهُ (يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةً لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَىٰيَ ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنْنَيَ) أَيْ سَيَتَمَكَّنُ مِنْ رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَالدُّعَاءُ إِلَى النَّارِ ، وَهُمُ الَّذِينَ جَلَسُوا فِي مَجَالِسِ أَئِمَّةِ الْهُدَى بِالْقُهْرِ وَالْقُوَّةِ ، حَتَّىٰ صَارَ إِمامُ الْحَقِّ مُسْتَضْعِفًا وَإِمامُ الْبَاطِلِ حَاكِمًا مُتَسَلِّطًا ، وَجَرَتْ أَلَيَّامُ وَاللَّيَالِي بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ .

قَوْلُهُ (تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهَرَكَ وَأَخْذَ مَالَكَ) أَيْ إِنْكُمْ يَا مَعَاشِ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ لَكُمْ قُوَّةٌ فِي مُوَاجَهَةِ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامِ الظَّالِمِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْجَائِرِينَ ، الَّذِينَ سَيَتَقَمَّصُونَ الْخِلَافَةَ مِنْ بَعْدِي ، وَيَدْعُونَ الْإِمَامَةَ فِي أَمَّتِي ، فَاتَّقُوا شَرَّهُمْ وَاحْقِنُوا دِمَاءَكُمْ وَاصْبِرُوا عَلَى أَذَاهُمْ ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (إِنْكُمْ سَتَلْقُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ تَلْقُونِي عَلَى الْحَوْضِ) فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ .

الفصل الخامس

الإرهاب في أخذ البيعة لامام اهل الانقلاب

المَسْأَلَةُ الْأُولَى : نَدَمَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي قُحَافَةَ عَلَى مَا فَعَلَهُ بِإِهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ الْبَيْعَةَ مِنَ النَّاسِ بِالْحَدِيدِ وَالثَّارِ .

المَسْأَلَةُ الْأُولَى : نَدَمَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي قُحَافَةَ عَلَى مَا فَعَلَهُ بِإِهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ .

رَوَى أَبُو عُبَيْدَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ الْبَغْدَادِيُّ الْمُتَوَفِّ سَنَةً ٢٤٢ هِجْرِيَّةً) فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ (صَفْحَةُ ١٧٤ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٣٥٣) قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُلْوَانُ بْنُ دَوَادَ، مَوْلَى أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرُو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَعُوذُ فِي مَرْضِهِ الَّذِي تُوْقِيَ فِيهِ، فَسَلَمْتُ عَلَيْهِ وَقُلْتُ: مَا أَرَى إِلَّا بِأَسَاءَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا تَأْسَ عَلَى الدُّنْيَا، فَوَاللَّهِ إِنْ عَلِمْتَنَا إِلَّا كُنْتَ صَالِحًا مُصْلِحًا، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَا آسِي عَلَى شَيْءٍ إِلَّا عَلَى ثَلَاثٍ فَعَلْتُهُمْ، وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُمْ، وَثَلَاثٌ لَمْ أَفْعَلْهُمْ وَوَدَدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهُمْ، وَثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ، فَأَمَّا الَّتِي فَعَلْتُهُمْ فَعَلْتُهُمَا وَوَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُمَا فَوَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا لِخَلَةٍ ذَكَرَهَا - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَا أَرِيدُ ذِكْرَهَا - وَوَدَدْتُ أَنِّي يَوْمَ سَقِيقَةٍ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ قَدْفُتُ الْأَمْرَ فِي عُنْقِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: عُمَرَ، أَوْ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَكَانَ أَمِيرًا وَكُنْتُ وَزِيرًا، وَوَدَدْتُ أَنِّي حَيْثُ كُنْتُ وَجَهْتُ خَالِدًا إِلَى أَهْلِ الرِّدَدِ أَقْمَتُ بِدِي الْقَصَّةِ، فَإِنْ ظَفَرَ الْمُسْلِمُونَ ظَفَرُوا وَإِلَّا كُنْتُ بِصَدِدِ لِقاءِ، أَوْ مَدِدِ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ الَّتِي تَرَكْتُهَا وَوَدَدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهَا: فَوَدَدْتُ أَنِّي يَوْمَ أُتَيْتُ بِالْأَشْعَثِ بْنَ قَيْسٍ أَسِيرًا كُنْتُ ضَرِبْتُ عُنْقَهُ، فَإِنَّهُ يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَرَى شَرًا إِلَّا أَعَانَ عَلَيْهِ، وَوَدَدْتُ أَنِّي يَوْمَ أُتَيْتُ بِالْفُجَاجَةِ لَمْ أَكُنْ أَحْرَقْتُهُ، وَكُنْتُ قَتْلَتُهُ سَرِيجًا، أَوْ أَطْلَقْتُهُ نَعِيجًا، وَوَدَدْتُ أَنِّي حَيْثُ وَجَهْتُ خَالِدًا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ كُنْتُ وَجَهْتُ عُمَرَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَكُونُ قَدْ بَسَطْتُ يَدِي، يَمِينِي وَشِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ الَّتِي وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَوَدَدْتُ أَنِّي سَأَلْتُهُ: فِيمَنْ هَذَا

الأَمْرُ، فَلَا يُنَازِعُهُ أَهْلُهُ؟ وَوَدِدْتُ أَيْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ نَصِيبٍ؟ وَوَدِدْتُ أَيْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَّةِ وَابْنَةِ الْأَخِ، فَإِنَّ فِي نَفْسِي - مِنْهَا حَاجَةً .

٣٥٤ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُلْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، مِثْلَهُ .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيزٍ بْنُ يَزِيدَ الطَّبَرِيِّ فِي تَارِيخِ الرُّسُلِ وَالْمُلُوكِ (٤٢٩ / ٣) : حَدَّثَنَا يُوسُنُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُلْوَانُ، عَنْ صَالِحٍ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُؤْقِي فِيهِ، فَأَصَابَهُ مُهْتَمًا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَصْبَحْتَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بَارِئًا! فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَرَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: إِنِّي وَلَيْتُ أَمْرَكُمْ خَيْرَكُمْ فِي نَفْسِي، فَكُلُّكُمْ وَرِمَّ آنْفُهُ مِنْ ذَلِكَ، يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لَهُ دُونَهُ، وَرَأَيْتُمُ الدُّنْيَا قَدْ أَقْبَلْتُ وَلَمَّا تُقْبِلُ، وَهِيَ مُقْبِلَةٌ حَتَّى تَتَخَذُوا سُتُورَ الْحَرِيرِ وَنَصَائِدَ الدِّيَاجِ وَتَأْلَمُوا الاضطِجَاعَ عَلَى الصُّوفِ الْأَدْرِيِّ، كَمَا يَأْلُمُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَنَامَ عَلَى حَسَكٍ، وَاللَّهُ لَأَنْ يَقْدُمُ أَحَدُكُمْ فَتُضَرِّبُ عَنْقَهُ فِي عَيْرِ حَدَّ خَيْرِ لَهُ مِنْ أَنْ يَخُوضَ فِي غَمْرَةِ الدُّنْيَا وَأَنْتُمْ أَوْلُ ضَالٍّ بِالنَّاسِ عَدَا، فَتَصْدُو نَهْمَ عَنِ الظَّرِيقِ يَمِينًا وَشِمَالًا يَا هَادِيَ الظَّرِيقِ، إِنَّمَا هُوَ الْفَجْرُ أَوِ الْبَجْرُ، فَقُلْتُ لَهُ: خَفَضْ عَلَيْكَ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَإِنَّ هَذَا يَهِيِضُكَ فِي أَمْرِكَ إِنَّمَا النَّاسُ فِي أَمْرِكَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: إِنَّمَا رَجُلٌ رَأَى مَا رَأَيْتَ فَهُوَ مَعَكَ، وَإِنَّمَا رَجُلٌ خَالِفَكَ فَهُوَ مُشِيرٌ عَلَيْكَ وَصَاحِبُكَ كَمَا تُحِبُّ، وَلَا نَعْلَمُكَ أَرْدَتَ إِلَّا خَيْرًا، وَلَمْ تَرْلِنْ صَالِحًا مُصْلِحًا، وَأَنْتَ لَا تَأْسِي عَلَى شَيْءٍ مِنِ الدُّنْيَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَجَلْ، إِنِّي لَا آسِي عَلَى شَيْءٍ مِنِ الدُّنْيَا إِلَّا عَلَى ثَلَاثَ فَعَلْتُهُنَّ وَدِدْتُ أَيْ تَرَكْتُهُنَّ، وَثَلَاثَ تَرَكْتُهُنَّ وَدِدْتُ أَيْ فَعَلْتُهُنَّ، وَثَلَاثَ وَدِدْتُ أَيْ سَأَلْتُ عَنْهُنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الثَّلَاثُ الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ تَرَكْتُهُنَّ، فَوَدِدْتُ أَيْ لَمْ أَكُنْ أَكْشِفَ بَيْتَ فَاطِمَةَ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ كَانُوا قَدْ غَلَقُوا عَلَى الْحَرْبِ، وَوَدِدْتُ أَيْ لَمْ أَكُنْ حَرَقْتُ الْفُجَاءَةَ السُّلْمَيِّ، وَأَيْ كُنْتُ قَتَلْتُهُ سَرِيحًا أَوْ خَلِيلَهُ نَجِيحاً وَوَدِدْتُ أَيْ يَوْمَ سَقِيقَةَ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ قَذَفْتُ الْأَمْرَ فِي عَنْقِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ - يُرِيدُ عُمَرَ وَأَبَا عَبِيدَةَ - فَكَانَ أَحَدُهُمَا أَمِيرًا، وَكُنْتُ وَزِيرًا وَأَمَّا الْلَّاتِي تَرَكْتُهُنَّ، فَوَدِدْتُ أَيْ يَوْمَ أُتِيتُ بِالْأَشْعَثِ بْنَ قَيْسِنِ أَسِيرًا كُنْتُ ضَرِبْتُ عَنْقَهُ، فَإِنَّهُ تَخَيلٌ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَرَى شَرًا إِلَّا أَعْنَانَ عَلَيْهِ وَوَدِدْتُ أَيْ حِينَ سَيَرْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ الرِّدَّةِ، كُنْتُ أَقْمَتُ بِدِي الْقَصَّةِ، فَإِنْ ظَفَرَ

الْمُسْلِمُونَ ظَفَرُوا، وَإِنْ هُزِمُوا كُنْتُ بِصَدَدِ لِقَاءٍ أَوْ مَدَا وَوَدَّتُ أَيْ كُنْتُ إِذْ وَجَهْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى الشَّامِ كُنْتُ وَجَهْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ إِلَى الْعَرَاقِ، فَكُنْتُ قَدْ بَسَطْتُ يَدِي كِلْتَيْهِمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ- وَمَدَّ يَدِيهِ- وَوَدَّتُ أَنِّي كُنْتُ سَالِتْ رَسُولَ اللَّهِ صَ: لِمَنْ هَذَا الْأَمْرُ؟ فَلَا يُتَازِعُهُ أَحَدٌ، وَوَدَّتُ أَيْ كُنْتُ سَالِتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيبٌ؟ وَوَدَّتُ أَيْ كُنْتُ سَالِتُهُ عَنْ مِيرَاثِ ابْنَةِ الْأَخِ وَالْعَمَّةِ، فَإِنَّ فِي نَفْسِي، مِنْهُمَا شَيْئًا. قَالَ لِي يُونُسُ: قَالَ لَنَا يَحْيَى: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا عُلَوَانُ بَعْدَ وَفَاهِ الْلَّيْثِ، فَسَالَتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَمَا حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَرْفًا حَرْفًا، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ هُوَ حَدَّثَ بِهِ الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَسَالَتُهُ عَنِ اسْمِ أَبِيهِ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ عُلَوَانُ بْنُ دَاؤَدَ.

رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ أَبْوَ الْقَاسِمِ الْطَّبَرَانيَّ الْمُتَوَفِّيَّ سَنَةً ٣٦٠ هِجْرِيَّةً (فِي المُعْجَمِ الْكَبِيرِ) ٦٢ / ١ رَقْمَ الْحَدِيثِ : ٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنْبَاعَ رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنِي عُلَوَانُ بْنُ دَاؤَدَ الْبَجْلِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَيِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعُودُهُ فِي مَرْضِهِ الَّذِي تُوْفِيَ فِيهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَسَالَتُهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ، فَأَسْتَوْيَ جَالِسًا، فَقُلْتُ: أَصْبَحْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِثًا، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي عَلَى مَا تَرَى وَجِعْ، وَجَعَلْتُمْ لِي شُغْلًا مَعَ وَجْهِي، جَعَلْتُ لَكُمْ عَهْدًا مِنْ بَعْدِي، وَاحْتَرَتُ لَكُمْ حَيْرَكُمْ فِي نَفْسِي فَكُلُّكُمْ وَرِمَ لِذَلِكَ أَنْفُهُ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لَهُ، وَرَأَيْتُ الدُّنْيَا قَدْ أَفْقَبَتْ وَلَمَّا تَقْبَلَ وَهِيَ جَائِيَّةً، وَسَتَنْجُونَ بِيُوتَكُمْ بِسُورِ الْحَرِيرِ، وَنَصَائِدِ الدَّبَابِاجَ، وَتَالَمُونَ صَجَائِعَ الصُّوفِ الْأَدْرِيِّ، كَأَنَّ أَحَدَكُمْ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ، وَوَاللَّهِ لَأَنْ يَقْدَمَ أَحَدُكُمْ فَيُضَرِّبَ عُنْقَهُ، فِي غَيْرِ حَدِّ حَيْرِ لَهُ مِنْ أَنْ يَسِيَحَ فِي غَمْرَةِ الدُّنْيَا ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَا آسَى عَلَى شَيْءٍ، إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ فَعَلْتُهُنَّ، وَدِدْتُ أَيْ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ، وَثَلَاثِ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ وَدِدْتُ أَيْ فَعَلْتُهُنَّ، وَثَلَاثِ وَدِدْتُ أَيْ سَالَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُنَّ، فَأَمَّا الثَّلَاثُ الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ: فَوَدَّدْتُ أَيْ لَمْ أَكُنْ كَشَفْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ وَتَرَكْتُهُ، وَأَنْ أَعْلَقَ عَلَيَّ الْحَرْبَ، وَوَدَّدْتُ أَيْ يَوْمَ سَقِيقَةَ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ قَدْفُتُ الْأَمْرَ فِي عُنْقِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: أَيْ عَيْنِدَةَ أَوْ عُمَرَ، فَكَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيَّنَ، وَكُنْتُ وَزِيرًا، وَوَدَّدْتُ أَيْ حَيْثُ كُنْتُ وَجَهْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ الرِّدَّةِ، أَقْمَتُ بِذِي الْقَصَّةِ فِيْنَ ظَفَرَ الْمُسْلِمُونَ ظَفَرُوا، وَإِلَّا كُنْتُ رِدَّهَا أَوْ مَدَدًا، وَأَمَّا الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ فَعَلْتُهَا: فَوَدَّدْتُ أَيْ يَوْمَ أَتَيْتُ بِالْأَشْعَثِ أَسِيرًا ضَرِبْتُ عُنْقَهُ، فَإِنَّهُ يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ يَكُونُ شَرَّ الْإِطَارِ إِلَيْهِ، وَوَدَّدْتُ أَيْ يَوْمَ أَتَيْتُ بِالْفَجَاهِ السُّلْمَيِّ لَمْ أَكُنْ أَخْرِفُهُ، وَقَتَلْتُهُ سَرِيْحًا، أَوْ أَطْلَقْتُهُ نَجِيْحًا، وَوَدَّدْتُ أَيْ حَيْثُ وَجَهْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى الشَّامِ وَجَهْتُ عُمَرَ إِلَى الْعَرَاقِ فَأَكُونُ قَدْ بَسَطْتُ يَدِيْ يَمِينِي وَشِمَالِيِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،

وَأَمَّا الثَّلَاثُ الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَنْهُنَّ، فَوَدِدتُ أَيْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ فِيمَنْ هَذَا الْأَمْرُ فَلَا يُنَازِعُهُ أَهْلُهُ، وَوَدِدتُ أَيْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ سَبَبٌ، وَوَدِدتُ أَيْ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَمَّةِ وَبِنْتِ الْأَخِ، فَإِنَّ فِي نَفْسِي - مِنْهُمَا حَاجَةً.

قال نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥)
(٣٦) : وعن عبد الرحمن بن عوف قال: دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه فسلمت عليه وسألته: كيف أصبحت؟ فاستوى جالسا فقال: أصبحت بحمد الله باردا. فقال: أما إني على ما ترى وجع، وجعلتم لي شغلا مع وجعي، جعلت لكم عهدا من بعدي، وأخذت لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه، رحاء أن يكون الأمر له، ورأيت الدنيا أقبلت ولما تقبل وهى جائحة، وستجدون بيوتكم بستور الحرير ونضاد الدجاج، وتالمون صجائع الصوف الأدربي كأن أحدكم على حسك السعدان، والله لأن يقدم أحدكم فيضر بعنقه في غير حد حير له من أن يسيح في غمرة الدنيا. ثم قال: أما إني لا آسى على شيء إلا على ثلاث فعلتهن وددت أين لم أفعلهن، وثلاث لم أفعلهن وددت أين فعلتهن وثلاث وددت أين سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن. فأمّا الثالث التي وددت أين لم أفعلهن: فوَدِدتُ أَيْ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ كُشِفْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ وَتَرَكْتُهُ، وَأَنْ أُغْلِقَ عَلَى الْحَزْبِ، وَوَدِدتُ أَيْ يَوْمَ سَقِيقَةَ بَنِي سَاعِدَةَ قَدَّفْتُ الْأَمْرَ فِي عَنْقِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ أَيْ عَبِيدَةَ أَوْ عُمَرَ وَكَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَكُنْتُ وَزِيرًا، وَوَدِدتُ أَيْ حِينَ وَجَهْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدَ إِلَى أَهْلِ الرِّدَّةِ أَقْمَتُ بِنِي الْقَصَّةَ، فَإِنْ ظَفَرَ الْمُسْلِمُونَ ظَفَرُوا، وَإِلَّا كُنْتُ رِدَّهَا وَمَدَّهَا. وَأَمَّا الثَّلَاثُ الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ فَعَلْتُهَا: فَوَدِدتُ أَيْ يَوْمَ أَتَيْتُ بِالْأَشْعَثِ أَسِيرًا ضَرَبْتُ عَنْقَهُ، فَإِنَّهُ يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرُّ إِلَّا طَارَ إِلَيْهِ، وَوَدِدتُ أَيْ يَوْمَ أَتَيْتُ بِالْفَجَاهِ السُّلْمَيِّ لَمْ أَكُنْ أَحْرَقْتُهُ وَقَتَلْتُهُ سَرِحًا أَوْ أَطْلَقْتُهُ نَجِيحاً، وَوَدِدتُ أَيْ حِينَ وَجَهْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدَ إِلَى الشَّامِ وَجَهْتُ عُمَرَ إِلَى الْعِرَاقِ فَأَكُونُ قَدْ بَسَطْتُ يَمِينِي وَشِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ الْلَّاتِي وَدِدْتُ أَيْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْهُنَّ: فَوَدِدتُ أَيْ سَأَلْتُهُ فِيمَنْ هَذَا الْأَمْرُ؟ فَلَا يُنَازِعُهُ أَهْلُهُ، وَوَدِدتُ أَيْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ سَبَبٌ؟ وَوَدِدتُ أَيْ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَمَّةِ وَبِنْتِ الْأَخِ فَإِنَّ فِي نَفْسِي - مِنْهُمَا حَاجَةً. الطبراني، وفيه علوان بن داود البجلي، وهو ضعيف، وهذا الأثر مما أثکر عليه.

وَذِكْرُهُ جَالَالُ الدِّينُ السُّبُوطِيُّ فِي جَامِعِ الْأَحَادِيثِ (٢٤ / ٣٥٩) رَقْمُ الْحَدِيثِ :

(٢٧٣١٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ قَالَ لَهُ فِي مَرْضٍ مَوْتِهِ: إِنِّي لَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلَّا عَلَى ثَلَاثٍ فَعَلْتُهُنَّ، وَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُنَّ، وَثَلَاثٍ لَمْ أَفْعَلْهُنَّ وَدَدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهُنَّ، وَثَلَاثٍ وَدَدْتُ أَنِّي سَأَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - عَنْهُنَّ، فَأَمَّا الْلَّاتِي فَعَلْتُهُنَّا فَوَوَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهُنَّا فَوَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ كَشَفْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ وَتَرَكْتُهُ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ غَلَّقُوهُ عَلَى الْحَرْبِ ... الْحَدِيثُ .

وَهَذَا الْأَثْرُ ذَكْرُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُخْتَلِفِ مُصَنَّفَاتِهِمْ ، بَعْضُهُمْ سَكَتَ عَنْهُ وَالْبَعْضُ الْأَخْرَ أَحْذَرَ يَبْحَثُ عَنْ أَيِّ عِلْمٍ فِيهِ فَلَمْ يَقْدِرُوا ، فَذَهَبُوا إِلَى رَجُلٍ فِي إِسْنَادِهِ يُدْعَى عِلْوَانُ بْنُ دَاؤْدَ الْبَجْلِي فَضَعَفُوهُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ دَاعِيٍ إِلَى تَضْعِيفِهِ سِوَى رِوَايَتِهِ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ .

قال ابن تيمية الحراني في منهاج السننة النبوية (٢٩١ / ٨) : وَنَحْنُ نَعْلَمُ يَقِيناً
أنَّ **أَبَا بَكْرِ** لَمْ يَقْدِمْ عَلَى عَلِيٍّ وَالرِّئَبِيرِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْدَى، بَلْ وَلَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ
الْمُتَخَلَّفِ عَنْ بَيْعَتِهِ أَوْلًا وَآخِرًا. وَغَایَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ كَبِسَ الْبَيْتَ لِيَنْظُرَ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ
مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي يُقْسِمُهُ، وَأَنْ يُعْطِيَهُ لِمُسْتَحْقِهِ، ثُمَّ رَأَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ لَهُمْ لَجَازَ؛ فَإِنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنْ مَالِ الْفَيْءِ.

حَتَّى شَيْخُ الْوَهَابِيَّةِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، لَمْ يَسْتَطِعْ إِنْكَارَ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا هُؤُلَاءِ
الْعِصَابَةَ ، كَمَا أَنْكَرَ الْكَثِيرُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْصَّحِيحَةِ الْلَّذَّاتِ عَلَى فَضَائِلِ أَهْلِ بَيْتِ الَّنِيَّ
عَلَيْهِمُ الْسَّلَامُ ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِعُدُرٍ قَبِيحٍ إِضَافَةً إِلَى قُبْحِ عَمَلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَجَعَلَ مِنْ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ سَارِقِينَ حَتَّى يَقُومَ سَادَاتُهُ وَكُبَراَهُ بِكَبِيسِ الْبَيْتِ
وَإِخْرَاجِ الْمَالِ . نَقُولُ لِهَذَا الْضَّالِّ ، مِنْ أَيْنَ أَتَيْتُ بِهَذَا الْتَّفَسِيرِ وَالتَّوْجِيهِ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ
. !! ٤ .

الرِّوَايَاتِ عِنْدَكُمْ تَقُولُ أَنَّ الْهُجُومَ عَلَى بَيْتِ الْزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا الْسَّلَامُ كَانَ بِسَبَبِ
رَفْضِ الْمُؤْمِنِينَ بِيَتِهِ لِأَنَّقَلَابِيَّينَ وَخِلَافَتِهِمُ الْمَشْوُوفَةُ ، وَلَيْسَ الْبَحْثُ عَنْ أَمْوَالِ
الصَّدَقَةِ أَوْ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْتَّحْرِيفَ وَالْكَذِبَ وَالْتَّدْلِيسَ هُوَ أَسَاسُ هَذِهِ الْعَقِيْدَةِ
وَهَذَا الَّدِينُ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ الْبَيْعَةَ مِنَ النَّاسِ بِالْحَدِيدِ وَالنَّارِ .

عِنْدَمَا كَانَ وَاضِحًا وَصَرِيحًا بَيْنَ أُوْسَاطِ الْمُسْلِمِينَ عُمُومًا وَالصَّحَابَةَ خُصُوصًا ، أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ جَعَلَ لِلنَّاسِ أُمَّةً مَهْدِيَّينَ ، وَالنَّبِيُّ الْأَمِينُ اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمْ حُلْفَاءَ رَاشِدِينَ ، وَتَرَسَّخَ ذَلِكَ فِي أَذْهَانِ الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا عَائِنَوْهُ مِنْ سِيرَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا تَرَكَ أُمَّتَهُ سَاعَةً بِدُونِ قِيَادَةٍ وَأَمْيَرٍ ، وَلَكِنْ عِنْدَمَا حَانَ وَقْتُ رَحِيلِهِ عَنْ هَذِهِ الدُّنْيَا تَحَقَّقَ قَوْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) قَدْ خَلَتْ مِنْ قِبْلِهِ الرُّسْلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) وَحَدَّثَ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَصْحَابَهُ ، بِأَنَّهُمْ سَوْفَ يَرْتَدُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمُ الْقَهْقَرِيِّ وَيَرْكَبُونَ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قِبْلَهُمْ مِنْ آلِيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ إِلَّا كَهْمَلَ النَّعْمَ .

روى البخاري في صحيحه (٢٤٠٧ / ٥ رقم الحديث : ٦٢١٣) وقال أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَ بْنِ سَعِيدِ الْحَبَطِيِّ : حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلِّلُونَ عَنِ الْحَوْضِ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْحَابِي ، فَقَيْقُولُ : إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، إِنَّهُمْ ارْتَدُوا عَلَى أَذْبَارِهِمُ الْقَهْقَرِيِّ .

وروى مسلم في صحيحه (٢١٧ / ١ رقم الحديث : ٢٤٧) وحدَثَنَا أَبُو كُرْيَبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ) قَالَ : حَدَّثَنَا أَبْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرُدُّ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضَ . وَأَنَا أَذُوذُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُوذُ الرَّجُلُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ عَنْ إِلِيهِ قَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! أَتَعْرَفُنَا ؟ قَالَ "نَعَمْ" . لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرَكُمْ . تَرْدُونَ عَلَيَّ غُرَّا مُحَاجِلِيَّ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ . وَلَيُصَدَّنَ عَيْ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ . فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ! هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي . فَيُحِبِّنِي مَلِكُ فَيَقُولُ : وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ؟
(وَأَنَا أَذُوذُ النَّاسَ عَنْهُ) بِمَعْنَى أَطْرُدُ وَأَمْنَعُ .

أقول :

قال عليه السلام : (وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ؟) يعني الصحابة الذين بدّلوا وانحرفوا عن سبيل المؤمنين .

وَمَا أَحْدَثَهُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، هُوَ الْأَنْقِلَابُ عَلَى إِمَامِ الْهُدَى وَالْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ الْمُنْصَبِ مِنْ آلِهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَتَمَكَّنَ إِمَامُ الظَّلَالِ وَالْخَلِيفَةُ الْغَيْرُ شَرِيعٍ مِنَ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْبِلَادِ .

فَنَظَرَ أَهْلُ الْأَنْقِلَابِ إِلَى الْمُعَارِضِينَ لِخِلَافَتِهِمْ وَالرَّافِضِينَ لِبَيْعِتِهِمْ ، وَهُمْ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَخَاصَّتِهِ وَبَنِي هَاشِمٍ ، وَعَلِمُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ إِنَّهُمْ مِنْ بَيْتِ الْزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَكَانٌ يَجْتَمِعُونَ بِهِ لِمُنَاقَشَةِ أَمْرِهِمْ ، فَأَصْدَرَ كَبِيرُهُمُ الَّذِي تَقْمِصُ الْخِلَافَةَ وَأَدْعَى الْإِمَامَةَ أَوْ أَمْرَهُ الْوُحْشِيَّةَ بِحَقِّ الْرَّافِضِينَ لِبَيْعِتِهِ ، وَهُوَ الْهُجُومُ عَلَى دَارِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَرَبِّيَّبِ وَأُمِّ كُلُّ ثُومٍ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ فِي تَارِيخِهِ تَارِيخَ الْأَمَمِ وَالْمُلُوكِ (٤٤٣ / ٢) :
حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُلَيْبٍ، قَالَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ مَنْزَلَ عَلَيٍّ وَفِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبِيرُ وَرِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَخْرُقَنَّ عَلَيْكُمْ أَوْ لَتَخْرُجُنَّ إِلَى الْبَيْعَةِ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الزُّبِيرُ مَصْلَتَا بِالسَّيْفِ، فَعَثَرَ فَسَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ، فَوَثَبُوا عَلَيْهِ فَاخْذُوهُ.

وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْمُتَوَفِّيِّ سَنَةً (٢٣٥)
هِجْرِيَّةً (فِي مُصَنَّفِهِ (٤٣٢ / ٧ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٣٧٠٤٥) مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نَا عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ أَنَّهُ حِينَ بُوَيْعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَيٍّ وَالزُّبِيرُ يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ بُنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُشَاوِرُونَهَا وَيَرْتَجِعُونَ فِي أَمْرِهِمْ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ فَقَالَ: يَا بُنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكَ ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكَ مِنْكِ ، وَإِيمُونَ اللَّهِ مَا ذَاكَ بِمَانِعٍ إِنْ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ النَّفَرُ عِنْدَكِ ؛ أَنْ أَمْرُتُهُمْ أَنْ يُحَرِّقَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتُ ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ عُمَرُ جَاءُوهَا فَقَالَتْ: تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ قَدْ جَاءَنِي وَقَدْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَيْئَنْ عُدْتُمْ لَيُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمُ الْبَيْتَ وَإِيمُونَ اللَّهِ لِيَمْضِيَنَّ لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَانْصَرُفُوا رَاشِدِينَ ، فَرَوَا رَأْيِكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا إِلَيَّ ، فَانْصَرُفُوا عَنْهَا فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْها حَتَّى بَأْيَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ .

كُلُّ رِجَالٍ إِسْنَادٍ هَذِهِ الْرِّوَايَةِ هُمْ شُيوخُ الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ كُلِّيْهِمَا ، فَلَا مَطْعَنٌ لِلنَّقْوَمِ فِي إِسْنَادِهَا ، أَمَّا مَقَالَةُ مَنْ قَالَ إِنَّ أَسْلَمَ الْعَدُوِّي لَمْ يُدْرِكِ الْحَادِثَةَ ، فَنَقُولُ هَذَا إِبْنَ حَجَرَ يَرُدُّ عَلَيْكُمْ وَيُثْبِتُ أَنَّ الْرِّوَايَةَ تَأْخُذُ حُكْمَ الْوَضْلِ ، قَالَ إِبْنَ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ فِي مُقْدِمَةِ فَتْحِ الْبَارِيِّ (١ / ٣٧١) : الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالسَّبْعُونُ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَخْرَجَ الْبُخَارِيَّ عَنِ الْقَعْنَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسِيرُ وَعُمِرَ مَعَهُ الْحَدِيثَ فِي نُزُولِ سُورَةِ الْفَتْحِ مُرْسَلاً وَقَدْ وَصَلَهُ قَرَادٌ وَغَيْرِهِ عَنْ مَالِكٍ قَلْتُ بِلْ ظَاهِرِ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الْوَضْلُ فِيْ إِنَّ أَوْلَهِ وَإِنَّ كَانَ صُورَتِهِ صُورَةُ الْمُرْسَلِ فِيْ إِنَّ بَعْدِهِ مَا يُصَرِّحُ بِإِنَّ الْحَدِيثَ لِأَسْلَمَ عَنْ عَمْرِ فَفِيهِ بَعْدِ قَوْلِهِ فَسَأَلَهُ عَمْرَ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِدْهُ فَقَالَ عَمْرٌ نَزَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَجِيبُكَ قَالَ عَمْرٌ فَحَرَكَتْ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمَتْ إِمَامُ النَّاسِ وَخَشِيتْ أَنْ يَنْزَلَ فِي قُرْآنٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ حَاكِيَا لِمُعَظَّمِ الْقِصَّةِ عَنْ عَمْرٍ فَكَيْفَ يَكُونُ مُرْسَلًا هَذَا مِنَ الْعَجْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَمَّا إِذَا صَرَيْتُمْ بِكَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَإِبْنَ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ عَرْضَ الْحَائِطِ ، وَحَصَلَ الْإِضْرَارُ مِنْكُمْ عَلَى الْقُولِ بِإِنْقِطَاعِ إِسْنَادِ الْرِّوَايَةِ ، وَبِالْتَّالِي عَدَمِ الْإِعْتِرَافِ بِهَا ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَضْطَرُّونَ إِلَى الْقُولِ بِإِنَّ أَسْلَمَ الْعَدُوِّيَّ كَذَابٌ ، وَهُوَ الَّذِي وَضَعَ هَذِهِ الْقِصَّةَ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ إِلَى أَسْلَمَ صَحِيحٌ لَا مَطْعَنٌ فِيهِ ، فَهَلْ تَعْرِفُونَ بِحُدُوثِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ أَمْ تَقُولُونَ بِإِنَّ أَسْلَمَ وَضَعَهَا وَكَذَبَهَا وَأَفْتَرَاهَا عَلَى الصَّحَابَةِ ؟ .

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا إِبْنُ أَبِي عَاصِمِ الشَّيْبَانِيِّ الْمُتَوَفِّ فِي سَنَةِ ٢٨٧ هِجْرِيَّةٍ فِي الْمُذَكَّرِ وَالْتَّذَكِيرِ (١ / ١٩ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٌ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ أَنَّ نَاسًا يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ فَأَتَاهَا فَقَالَ: يَا بُنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ وَلَا بَعْدَ أَبِيكِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكِ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ هُؤُلَاءِ النَّفَرَ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَكِ وَإِنِّي لَئِنْ تَبَاغَنِي ذَلِكَ لَأُحْرِقَنَّ عَلَيْهِمُ الْبَيْتَ فَلَمَّا جَاءُوا فَاطِمَةَ قَالَتْ: إِنَّ ابْنَ الْخَطَابِ قَالَ كَذَّا وَكَذَّا فَإِنَّهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ، فَتَفَرَّقُوا حَتَّى بُوِيَّ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَفِي قَوْلِ مُعَاوِيَةَ لِلْقَاصِنِ: لَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ لَقَطَعْتُ مِنْكَ طَابِقًا دَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُخَالِفَ إِذَا خَالَفَ لِمَا نُهِيَ عَنْهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ عُقوَبَتَهُ.

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ فِي كِتَابِهِ الْسَّنَةِ (٥٥٣ / ٢) رَقْمَ (١٢٩١ :) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَخْزُومِيُّ الْمُسَيِّبِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: وَغَضِيبٌ رِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ عَلَيْ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّيْرُ بْنُ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَدَخَلَا بَيْتَ فَاطِمَةَ بْنِتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُمَا السَّلَاحَ فَجَاءَهُمَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عِصَابَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ أَسِيدُ وَسَلَمَةُ بْنُ سَلَامَةَ بْنُ وَقْيَشٍ وَهُمَا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَيُقَالُ فِيهِمْ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ الشَّمَاسِ أَخُو بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَرْجِ فَأَخَذَ أَحَدُهُمْ سَيْفَ الرُّزِيرِ فَصَرَبَ بِهِ الْحَجَرَ حَتَّى كَسَرَهُ قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنَ كَانَ مَعَ عُمَرَ يَوْمَئِذٍ وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ كَسَرَ سَيْفَ الرُّزِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يَقُولُ الْزَّهْرِيُّ : (وَغَضِيبٌ رِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنْهُمْ عَلَيْ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّيْرُ بْنُ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَدَخَلَا بَيْتَ فَاطِمَةَ بْنِتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُمَا السَّلَاحُ) يَعْنِي حَصَلَ هُجُومٌ مُسَلَّحٌ عَلَى بَيْتِ الْزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ ، لِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ الْعَاصِبِينَ مِنْ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالزُّيْرُ بْنُ الْعَوَامُ وَرِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أَيْضًا كَانَ مَعَهُمْ السَّلَاحُ ، ثُمَّ يَأْتِي مُكَابِرٌ بَعْدَ كُلِّ هَذِهِ الْحَقَائِقِ وَيَقُولُ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٌ شُورَى ! ! ! .

وَقَالَ أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مَحْمُودٍ بْنُ أَبِي الْفِدَاءِ فِي تَارِيخِهِ الْمُخْتَصِرِ - فِي أَخْبَارِ الْبَشَرِ (١ / ٢٣٩) وَكَذَلِكَ تَخَلَّفَ عَنْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ أَبُو سُفْيَانُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرَ بَعْثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ إِلَى عَلِيٍّ وَمَنْ مَعَهُ لِيُخْرِجُهُمْ مِنْ بَيْتِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ: إِنَّ أَبْوَا عَلَيْكَ فَقَاتَهُمْ . فَأَقْبَلَ عُمَرٌ بِشَيْءٍ مِنْ نَارٍ عَلَى أَنْ يُضْرِبَ الدَّارَ فَلَقِيقَتُهُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَتْ: إِلَى أَيْنَ يَا إِبْنَ الْخَطَابِ أَجْئَتْ لِتَحْرُقَ دَارَنَا قَالَ: نَعَمْ أَوْ تَدَخَّلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الْأُمَّةَ فَخَرَجَ عَلَيْ حَتَّى أَتَى أَبَا بَكْرَ فَبَاَيَعَهُ .

أَهْمَّ الْأَحْدَاثِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ :

أَوَّلًا : وَغَضِبَ رِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنْهُمْ عَلَيْ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَدَخَلَا بَيْتَ فَاطِمَةَ بْنَتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُمَا السَّلَاحُ .

ثَانِيًّا : بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ أَنَّ نَاسًا، يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ فَاتَّاهَا فَقَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّفَرَ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَكِ وَإِيمُونَ اللَّهُ لَئِنْ بَلَغَنِي ذَلِكَ لَأُحْرِقَنَّ عَلَيْهِمُ الْبَيْتَ .

ثَالِثًا : فَجَاءُهُمْ عُمَرُ فِي عِصَابَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَخَذَ أَحَدُهُمْ سَيْفَ الزُّبَيرِ فَصَرَبَ بِهِ الْحَجَرَ حَتَّى كَسَرَهُ .

رَابِعًا : فَأَقْبَلَ عُمَرُ بْشَيْعَةٍ مِنْ نَارٍ عَلَى أَنْ يُضْرِبَمَ الدَّارَ فَلَقِيَتْهُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَتْ : إِلَى أَيْنَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ أَجْئَتْ لِتَحْرُقِ دَارَنَا .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : تَقُولُونَ أَنَّ الْإِمَامَةَ تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقِدِ ، فَهَلْ تُؤْخُذُ الْبَيْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقِدِ بِالْقُوَّةِ وَالْقَهْرِ وَالتَّهْدِيدِ بِحَرْقِ الْبَيْوَتِ عَلَى أَهْلِهَا إِنْ لَمْ يَبَايِعُوا ، كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرَ بْنَ أَبِي قَحَافَةَ ؟؟.

السُّؤَالُ الثَّانِي : هَلْ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَا فَعَلَهُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ بِأَهْلِ بَيْتِهِ مِنْ تَهْدِيدٍ وَتَرْوِيعٍ وَإِرْهَابٍ أُمُّ يَغْضَبُ بِسَبِبِ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْقَائِلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاطِمَةُ بَضْعَةُ مِنْ يُؤْذِيَنِي مَا آذَاهَا ؟ .

الْمَسَالَةُ الْثَالِثَةُ : قَالُوا مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَةَ أَيِّ بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ .

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنَ السَّيِّدِ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ شَيْخَ رَادَةَ مِنْ أَخْنَافِ الدُّولَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ فِي مُجَمَّعِ الْأَنْهَرِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ (٣٢٢ / ١) : وَالْمُبْتَدِعُ أَيْ صَاحِبُ هَوَى لَا يُكَفِّرُ بِهِ صَاحِبُهُ حَتَّى إِذَا كَفَرَ بِهِ لَمْ تَجُزْ أَصْلًا قَالَ الْمَرْغِيْنَانِيُّ : تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ صَاحِبٍ هَوَى إِلَّا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ خَلْفَ الرَّافِضِيِّ وَالْجُهْنَيِّ وَالْقَدَرِيِّ وَالْمُشَبَّهِيِّ، وَمَنْ يَقُولُ : بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالرَّافِضِيِّ. إِنْ فَضَّلَ عَلَيْا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصَّدِيقِ فَهُوَ كَافِرٌ .

وَقَالَ أَيْيَ الْعَبَّاسُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيِّ إِبْنُ حَجْرِ الْهَيْتَمِيِّ فِي الصَّوَاعِقِ الْمَحْرَقَةِ عَلَى أَهْلِ الرَّفِضِ وَالصَّلَالِ وَالرِّزْنَدَقَةِ (١٣٩ / ١) : وَفِي الْفَتاوَى الْبَدِيعِيَّةِ مِنْ أَنْكَرِ إِمَامَةَ أَيِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ كَافِرٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ مِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ عُمُرٍ فِي أَصْحَاحِ الْأَفْوَالِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَكْثَرُهُمْ لِلْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا أَصْحَابُنَا الشَّافِعِيُّونَ فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي تَعْلِيقِهِ مِنْ سَبَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْفُرُ بِذَلِكَ وَمَنْ سَبَبَ صَحَابِيَا فَسَقَ وَأَمَّا مِنْ سَبَبِ الشَّيْخَيْنِ أَوِ الْخَتَنَيْنِ فَفِيهِ وَجْهَانَ أَحَدُهُمَا يَكْفُرُ لِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى إِمَامَتِهِمْ وَالثَّانِي يَفْسُقُ وَلَا يَكْفُرُ وَلَا خَلَافٌ أَنَّ مَنْ لَا يَحْكُمُ بِكُفُرِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ لَا يَقْطَعُ بِتَخْلِيدِهِمْ فِي النَّارِ وَهُلْ يَقْطَعُ بِدُخُولِهِمِ النَّارِ وَجْهَانَ اُنْتَهِيَ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْطَّحاوِيِّ الْحَنَفِيِّ فِي حَاشِيَةِ الْطَّحاوِيِّ عَلَى الْمَرَاقِيِّ (٢٩٩ / ٢) : فَصَلَّى فِي بَيَانِ الْأَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يُنْكِرُ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ يُنْكِرُ الْكِرَامَ الْكَاتِبِيَّنَ أَوْ يُنْكِرُ الرُّؤْيَاةَ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَإِنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يُرَى لِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَالْمُشَبِّهُ إِنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يَدَا أَوْ رِجْلَا كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ قَالَ إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْجِسْمِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصَّدِيقِ فَهُوَ كَافِرٌ .

مَعْنَى كَلَامَ هَذَا الشَّيْخِ أَنَّ مَنْ يَطْعَنُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَيَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ يَكُونُ مُبْتَدِعًّا ، وَمَنْ يَطْعَنَ فِي أَيِّ بَكْرٍ يَكُونُ كَافِرًا ، لَقَدْ اتَّبَعُوا سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حَذَّرُوا النَّعْلِ بِالنَّعْلِ ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ عَجَلَ وَعَجَّلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ

وقال زين الدين بن إبراهيم بن محمد ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٩٩ / ٣) : والرافضي . إن فضل عليا على غيره فهو مبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر .

وقال محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المالكي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١٣١ / ٨) : قلت وقد جاء في السنة أحاديث صحيحة ، يدل ظاهرها على أنه الخليفة بعده ، وقد انعقد الإجماع على ذلك ولم يبق منهم مخالف ، والقادح في خلافته مقطوع بخطئه وتفسيقه ، وهل يكفر أم لا ، يختلف فيه ، والأظهر تكفيه .

وقال عثمان بن علي بن ماجن فخر الدين الزيلعي الحنفي في تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق (١٦٠ / ٢) : وفي الروافض إن فضل عليا رضي الله عنه على الثلاثة فمبتدع وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر فهو كافر .

وقال تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئي الحنفي ثم الشافعي في إمتاع الأسماء بما للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحفدة والماتع (٢١٨ / ٩) : مذهب أبي حنيفة رحمة الله أن من أنكر خلافة الصديق رضي الله تبارك وتعالى عنه فهو كافر ، وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله تبارك وتعالى عنه ، ومنهم من لم يحكي في ذلك خلافا ، ومنهم من ذكر في ذلك خلافا ، وقال : الصحيح أنه كافر .

وقال محمد بن عبد الوهاب الحنبلي في موسوعة مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب الرد على الرافضة (٨ / ٧) : مطلب إنكار خلافة الخليفة ، ومنها إنكارهم صحة خلافة الصديق رضي الله عنه ، وإنكارها يستلزم تفسيق من بايعه وأعتقد خلافته حقا ، وقد بايعه الصحابة رضي الله عنهم حتى أهل أبيت كعلي رضي الله عنه ، وقد اعتقدوها حقا جمهور الأمة ، وأعتقدوا تفسيقهم بخلاف قوله تعالى : (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ) إذ أي خير في أمّة يخالف أصحاب نبیها إياه ويظلمون أهل بيته بغضب أجل المناصب ونفوذهم بإيدائهم ويعتقد جمهورها أباطل حقا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) ومن اعتقاد ما يخالف كتاب الله فقد كفر .

وَقَالَ شَمْسُ الدِّينُ ، أَبُو الْعَوْنَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ سَالِمَ الْسَّفَارِينِيُّ الْحَنْبَلِيُّ فِي لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ وَسُواطِعِ الْأَسْرَارِ الْأَثَرِيَّةِ لِشَرْحِ الْدُّرَّةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفِرْقَةِ الْمَرَضِيَّةِ (٢ / ٣٥٥) : تَرْتِيبُهُمْ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ فِي الْخِلَافَةِ وَهَذَا قَوْلُ عَامَةٍ أَهْلِ السُّنْنِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْكَلَامِ مِنَ الْأَثَرِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتِرِيدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَيْ - رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - رَأِيُهُمْ فِي الْخِلَافَةِ وَالتَّفْضِيلِ . وَقَالَ : مَنْ فَضَلَ عَلَيَا عَلَى أَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرَ أَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِمَا فِي الْأَفْضَلِيَّةِ وَالْإِمَامَةِ دُونَ النَّسِبِ فَهُوَ رَافِضٌ مُبْتَدِعٌ فَاسِقٌ .

هَلْ تَعْلَمُ يَا سَفَارِينِي إِنَّكَ حَكَمْتَ عَلَى صَحَابِي جَلِيلٍ بِأَنَّهُ مُبْتَدِعٌ فَاسِقٌ بَعْدَ أَنْ مَدْحَتْهُ وَأَتَتْيَتْ عَلَيْهِ عِنْدَمَا جَعَلَتْهُ رَافِضٌ لِعِجْلٍ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَالسَّامِرِيُّ !!؟؟ ..

قَالَ ابْنُ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الإِصَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (٣٥٣/٣) : وَقَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ : أَبُو الطُّفَيْلِ مَكِّيٌّ ثَقَةٌ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الصَّغِيرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ : أَذْرَكْتُ ثَمَانِ سِنِينَ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ يَعْتَرِفُ بِفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لَكِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْاً .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ ثَابِتٍ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْكِفَائِيَّةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ (١٣١/١) : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُعْيَمَ الْضَّبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْأَخْرَمَ الْحَافِظَ وَسُئِلَ لِمَ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ قَالَ لِأَنَّهُ كَانَ يُفَرِّطُ فِي التَّشْيُعِ .

الصَّحَابِيُّ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ شَيْعِيٌّ بَلْ هُوَ مُفَرِّطٌ فِي التَّشْيُعِ لِأَنَّهُ يُقَدِّمُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ كَمَا يَعْتَرِفُ عُلَمَاءُكُمْ فَهُلْ هُوَ مُبْتَدِعٌ فَاسِقٌ !!؟؟ ..

نرجع إلى موضوع بحثنا ..

قال أبا بكر محمد بن أحمد السريسي الحنفي في كتابه الأصول (٢ / ١٣٤) :
 لأن الله تعالى أثني عليةم في غير موضع من كتابه كما قال تعالى (محمد رسول الله والذين معه) الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم وصفهم بأنهم خير الناس فقال خير الناس قرني الذين أنا فيهم والشريعة إنما بلغتنا بنقلهم فمن طعن فيهم فهو ملحد منا بذلة الإسلام دواؤه السيف إن لم يتب .

وقال شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمدر بن عثمان الذهبي في كتاب الكبائر (١ / ٢٣٦) : وإنما يعرف فضائل الصحابة رضي الله عنهم من تدبر أحوالهم وسيرهم وآثارهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد موته من المسابقة إلى الإيمان والمجاهدة للكفار ونشر الدين وإظهار شعائر الإسلام وإعلاء كلمة الله ورسوله وتعليم فرائضه وسننه ولولاهم ما وصل إلينا من الدين أصل ولا فرع ولا علمنا من الفرائض والسنن سنة ولا فرضاً ولا علمنا من الأحاديث والأخبار شيئاً فمن طعن فيهم أو سبهم فقد خرج من الدين ومرق من ملة المسلمين .

روى أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في سننه (٤ / ٣٣٧ رقم الأثر) : حدثنا محمد بن مسکین، حدثنا محمد يعني الفريابي، قال: سمعت سفيان يقول: من زعم أن علياً عليه السلام كان أحق بالولاية منه ما فقد خطأ أبي بكر، وعمر، والمهاجرين، والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء .
 تحقيق الألباني : صحيح الإسناد مقطوع .

وقال أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٣ / ٦) : وروينا بـالإسناد الصحيح في سنن أبي داود ، عن سفيان الثوري ، قال : الخلفاء خمسة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعمر بن عبد العزيز ، وأنه قال : من قال : أن علياً كان أحق بالولاية من أبي بكر وعمر ، فقد خطأ أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار ، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء .

أَهْمَّ أَحْكَامِ الْتَّكْفِيرِ الَّتِي أَصْدَرَهَا الْقَوْمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ :

أَوَّلًا : مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنْهُ فَهُوَ كَافِرٌ .

ثَانِيًّا : مَدْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ .

ثَالِثًا : فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمْ فَهُوَ مُلْحُدٌ مُنَابِدٌ لِلإِسْلَامِ دَوَّأُوهُ السَّيْفُ إِنَّ لَمْ يَتَبَ .

رَابِعًا : مَنْ رَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَحَقَّ بِالْوِلَايَةِ مِنْهُمَا فَقَدْ خَطَأَ أَبَا بَكْرَ وَعُمَرَ وَمَا أَرَاهُ يَرْتَفِعُ لَهُ مَعَ هَذَا عَمَلٌ إِلَى السَّمَاءِ .

خَامِسًا : فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمْ أَوْ سَبَّهُمْ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الدِّينِ وَمَرَقَ مِنْ مِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : أَيْنَ الْآيَةُ الْمَحْكَمَةُ الْدَّالَّةُ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ أَوْ الْحَدِيثِ
الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ فِي إِسْتِخْلَافِهِ ، حَتَّى تَكْفُرُوا مَنْ أَنْكَرَهَا ؟ ! ! ! .

السُّؤَالُ الثَّالِثُ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ تَمِيمَةَ الْحَرَّانِيَّ فِي مِنْهاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ (٢٩١ / ٨) : وَنَحْنُ نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ أَبَا بَكْرَ لَمْ يَقْدِمْ عَلَى عَلِيٍّ وَالزُّبَيرِ بْشَيْبَعِ مِنَ الْأَذْدَى، بَلْ وَلَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ الْمُتَخَلِّفِ عَنْ بَيْعَتِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا . هَلْ الصَّحَابِيُّ وَشَيْخُ الْأَنْصَارِ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ أَوَّلًا وَآخِرًا ؟ .

الفصل السادس

الأحداث التاريخية والعمليات الإلهائية هي مصادِرُ تشريع الإمامة العظمى
عند أهل السنة والجماعة الوهابية

المَسَأَلَةُ الْأُولَى : هَلْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَيَانٌ أَصْوْلِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ، فَرَأَصْبَهُ
وَسُنَّتِهِ ، وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاً ؟ ٤ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : هَلْ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْتَهُ آلِيَّةَ وَطَرِيقَةَ
تَنْصِيبِ الْإِمَامِ وَالخِلِيفَةِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفُوا وَيَتَنَارُّوا وَيَضِلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ؟ ٥ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّالِثَةُ : أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عُنْوَانٌ غَامِضٌ وَهُوَيَّةٌ مَجْهُولةٌ .

الْمَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْإِجْمَاعُ الْمَرْعُومُ وَالاتِّفَاقُ الْمَوْهُومُ .

الْمَسَأَلَةُ الْخَامِسَةُ : إِنْقِلَابُ الْمَوَازِينِ وَتَبْدِيلُ الْقَوَافِينِ الشَّرِيعَةِ .

الْمَسَأَلَةُ الْسَّادِسَةُ : حَادِثَةُ وَقَعَتْ فِي التَّارِيخِ ، وَعَمَلِيَّةٌ إِلَهَائِيَّةٌ وَسَطْوٌ مُسَلَّحٌ ،
إِنْتَخَذَهُ أَهْلُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ مَصْدَرًا لِتَشْرِيعِ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمِ .

المَسَأَلَةُ الْأُولَى : هَلْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَيَانٌ أَصْوْلِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ، فَرَأَصْبَهُ وَسُنَّتِهِ
، وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاً ؟ ٦ .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّاطِي فِي مَجْمُوعِ الْفَتاوَى (١٩ / ١٥٥) : فَصَلَّى فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ جَمِيعِ الدِّينِ أَصْوْلَهُ وَفُرُوعَهُ ؛ بَاطِنَهُ وَظَاهِرَهُ عِلْمَهُ وَعَمَلَهُ فَإِنَّ
هَذَا الْأَصْلَ هُوَ أَصْلُ أَصْوْلِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ اعْتِصَاماً بِهَذَا الْأَصْلِ
كَانَ أَوْلَى بِالْحَقِّ عِلْمًا وَعَمَلاً .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّاطِي فِي كِتَابِهِ الْإِاعْتِصَامِ (١ / ٣٣) :
وَثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَمْتَحِنْ حَتَّى أَتَى بِبَيَانِ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَهَذَا لَا مُخَالَفَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ .

والإمامـة العـظـمـى من أـهم الـواجـبـات الشـرـعـيـة ، الـتـى بـهـا إـسـتـقـرـار أـمـوـر الرـعـيـة ، فـي
مـجـال السـيـاسـة الدـنـيـوـيـة وـالـمـهـمـات الدـينـيـة ، وـحـاجـة العـبـاد لـهـا فـي كـل زـمان ضـرـورـيـة ،
فـهـل أـقـى سـيـد الـبـرـيـة بـبـيـانـها وـوـضـع قـوـاعـدـها حـتـى لـا يـقـع الإـخـتـلـاف وـالـتـنـازـع عـلـيـهـا بـمـا
إـنـكـم أـقـرـرـتـم وـأـلـزـمـتـم أـنـفـسـكـم بـأـنـه عـلـيـه الصـلـاـة وـالـسـلـام بـيـن جـمـيع الدـيـن أـصـولـه
وـفـرـوعـه وـجـمـيع مـا يـحـتـاج إـلـيـه فـي أـمـر الدـيـن وـالـدـنـيـا ؟؟ .

**الـمـسـأـلـة الـثـانـيـة : هـل بـلـغ رـسـوـل اللـه صـلـى اللـه عـلـيـه وـآلـه أـمـتـه آـلـيـة وـطـرـيقـة تـنـصـيب
الـإـلـمـام وـالـخـلـيـفـة حـتـى لـا يـخـتـلـفـوا وـيـتـنـازـعـوا وـيـضـلـوـا مـن بـعـدـه ؟ .**

عـنـدـمـا نـقـرـأ كـتـبـ أـهـلـ السـنـنـة وـالـوـهـابـيـة الـعـقـائـدـيـة وـمـصـنـفـاتـهـم الـكـلـامـيـة ، نـجـدـهـم
يـجـعـلـونـ الـأـخـدـات الـتـارـيـخـيـة وـالـعـمـلـيـات الـإـرـهـابـيـة دـلـيـلاً عـلـى فـرـيقـة نـصـبـ الـإـلـمـام
الـأـعـظـمـ لـلـأـمـمـ ، الـذـي هـوـ مـنـ أـهـمـ الـوـجـبـاتـ الـشـرـعـيـة وـبـهـ تـقـامـ مـصـالـحـ الـعـبـادـ الـدـينـيـة
وـالـدـنـيـوـيـة ، وـمـنـ ذـلـكـ نـعـلـمـ أـنـهـمـ يـعـتـقـدـونـ أـنـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ لـمـ يـبـلـغـ
أـمـتـهـ طـرـيقـة تـنـصـيبـ الـإـلـمـام وـالـخـلـيـفـة مـنـ بـعـدـهـ وـتـرـكـ هـذـا الـوـاحـدـ الـدـيـنـيـ مـنـ غـيـرـ بـيـانـ .

قـالـ أـبـو عـمـر يـوسـفـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ عـبـدـ الـبـرـ الـنـمـريـ فـيـ التـمـهـيدـ لـمـاـ فـيـ الـمـوـطـاـ
مـنـ الـمـعـانـيـ وـالـأـسـانـيدـ (١٢٨ / ٢٢) : وـلـمـ يـخـتـلـفـ عـنـ عـمـرـ آـنـهـ لـمـاـ حـضـرـتـهـ الـوـفـاـةـ قـالـ
إـنـ أـسـتـخـلـفـ فـقـدـ اـسـتـخـلـفـ أـبـوـ بـكـرـ وـإـنـ لـمـ أـسـتـخـلـفـ فـلـمـ يـسـتـخـلـفـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ
الـلـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـالـ أـبـنـ عـمـرـ فـلـمـاـ ذـكـرـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ عـلـمـتـ أـنـهـ لـا
يـسـتـخـلـفـ وـهـذـاـ مـعـنـاهـ أـنـهـ لـمـ يـسـتـخـلـفـ نـصـاـ وـلـاـ تـصـرـيـحاـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

كـيـفـ لـمـ يـسـتـخـلـفـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ مـنـ يـقـومـ مـقـامـهـ فـيـ
قـيـادـةـ الـأـمـمـ مـنـ بـعـدـهـ وـهـوـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ لـمـ يـتـرـكـ الـمـسـلـمـيـنـ بـدـوـنـ أـمـيرـ عـنـدـمـاـ
كـانـ يـذـهـبـ فـيـ سـفـرـ أـوـ غـرـوـةـ ، وـهـوـ يـعـلـمـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ إـنـهـ سـيـرـجـعـ ، فـكـيـفـ
وـهـوـ يـعـلـمـ أـنـهـ مـعـاـدـرـ لـهـذـهـ الـدـنـيـاـ وـقـوـمـهـ حـدـيـثـيـ عـهـدـ بـالـجـاهـلـيـةـ وـالـصـرـاغـاتـ الـقـبـلـيـةـ
عـلـىـ قـيـادـةـ وـسـيـادـةـ الـرـعـيـةـ ؟؟ !!

**وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ (٦ / ٢٦٣٨) رَقْمَ ٦٧٩٢) حَدَثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَيْلَ لِعُمَرَ : أَلَا تَسْتَخْلِفُ ؟ قَالَ : إِنْ أَسْتَخْلِفُ فَقَدْ أَسْتَخْلَفَ مَنْ
هُوَ خَيْرٌ مِّنِي أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَنْزَلْتُ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ . فَأَثْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، وَدِدْتُ أَيْ نَجْوَتْ مِنْهَا كَفَافًا، لَا يِ وَلَا عَلَيَّ،
لَا أَتَحْمَلُهَا حَيًّا وَمِيتًا .**

**يَقُولُ (لَمْ يَسْتَخْلِفْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَزْعُمُونَ أَنَّهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَرَكَ وَأَهْمَلَ أَمْرَ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَةِ وَالْخِلَافَةِ الْكُبْرَى بِدُونِ بَيَانٍ ! ! !**

**مَاذَا حَدَثَ لِلْأُمَّةِ بَعْدَ أَنْ تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَيَانُ قُرْضِ
الْإِمَامَةِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَقُولُ بِمُهْمَمَةِ حِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا بَعْدَهِ
، كَمَا يَعْتَقِدُ أَهْلُ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ .؟؟.**

**رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَوْلَ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ
وَمَا قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِمَنْ بَلَغَهُ أَنَّ أَنَّاسًا يَتَكَلَّمُونَ فِي مَوْضِعِ الْإِمَامَةِ أَخْذَنَا مِنْهُ
مَوْضِعُ الشَّاهِدِ (٢٢٤ / ٣٧٤) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٦٨٣٠) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُنْتُ أَقْرَئُ رِجَالًا مِنْ
الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَأْزِلِهِ بِمِيَّنِي ، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةِ حَجَّهَا ، إِذْ رَجَعَ إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي قُلَّانِ يَقُولُ لَوْ قَدْ ماتَ عُمَرُ لَقَدْ
بَأْيَعْتُ فُلَّانًا... فَقَالَ عَمَرُ : ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَوْ ماتَ عُمَرُ بَأْيَعْتُ
فُلَّانًا . فَلَا يَغْتَرِنَّ أَمْرُوْ أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلَتَّةً وَتَمَّتْ أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ
كَذِيلَكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَ شَرَهَا ، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقْطِعُ الْأَعْنَاقَ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ ، مَنْ
بَأْيَعَ رَجُلًا عَنْ غَيْرِ مَشْوَرَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَبَايِعُهُ وَلَا الَّذِي بَأْيَعَهُ تَغْرِيْهُ أَنْ يُقْتَلَ ،
وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرَنَا حِينَ تَوَفَّ اللَّهُ نَبِيَّهُ - ﷺ - إِلَّا أَنَّ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا وَاجْتَمَعُوا
بِإِسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَعِيدَةَ ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا .**

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ ظَاهِرٍ بْنُ عَلَى الصَّدِيقِ الْهَنْدِيِّ الْفَتَنِيِّ فِي مَجْمَعِ بِحَارِ الْأَنْوَارِ فِي
 غَرَائِبِ التَّنْزِيلِ وَلَطَائِفِ الْأَخْبَارِ (١٦٩/٤) : وَقِيلَ أَرَادَ بِالْفَلْتَةِ الْخَلْسَةَ، أَيْ أَنَّ الْإِمَامَةَ
 يَوْمَ السَّقِيقَةِ مَا لَتِ الْأَنْفُسُ إِلَى تَوْلِيهَا، وَلَذِكْ كَثُرٌ فِيهَا التَّشَاجُرُ، فَمَا قُلَّدَهَا أُبُو بَكْرٌ إِلَّا
 اتَّبَاعًا مِنَ الْأَيْدِيِّ، وَاحْتِلَاسًا ، وَقِيلَ : الْفَلْتَةُ، آخِرُ لَيْلَةٍ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، فَيَخْتَلِفُونَ
 فِيهَا أَمِنَ الْحِلِّ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَمِ؟ فَيُسَارِعُ الْمَوْتُورُ إِلَى دَرْكِ الشَّأْرِ، فَيَكْثُرُ الْفَسَادُ،
 وَتُسْفَكُ الدَّمَاءُ؛ فَشَبَّهَ أَيَّامَ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِالْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَيَوْمَ مَوْتِهِ
 بِالْفَلْتَةِ فِي وُقُوعِ الشَّرِّ، مِنْ ارْتِدَادِ الْعَرَبِ، وَتَوْقُفِ الْأَنْصَارِ عَنِ الطَّاغِيَةِ، وَمَنْعِ مَنْ مَنَعَ
 الرَّكَأَةَ .

هَلْ يَتَوَافَقُ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 لَمْ يَسْتَخِلِفْ إِمَامًا قَائِدًا لِلْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ لِذَلِكَ حَصَلَ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّشَاجُرُ بَيْنَ
 الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِمَامَةِ مَعَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَاجَةِ
 الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكُ؟!!؟؟

عَلَى كُلِّ حَالٍ ، نُكْمِلُ وَفِي الْعَيْنِ قَدْرِي وَفِي الْحَلْقِ شَجَاءِ مِمَّا جَرَى بَعْدَكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ..

مَاذَا فَعَلَ الصَّحَابَةَ بَعْدَ أَنْ أُسْتَشْهِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَالنَّاسُ
 قَرِيبِي عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ وَالْكُفْرِ ، وَنَبِيُّهُمْ تَرَكُهُمْ فِي حَيْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِيهِمْ إِلَى الْصَّرَاطِ
 الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي مِنْ خِلَالِهِ يَصِلُّونَ إِلَى جَنَّةِ النَّعِيمِ ، بِاتِّبَاعِهِمْ وَبَيْعَتِهِمْ لِإِمَامِ
 الْمُسْلِمِينَ ، الَّذِي يُرْشِدُهُمْ إِلَى الْهُدَى وَيُحَذِّرُهُمْ مِنَ الْضَّلَالَةِ وَالرَّدَى؟!!؟؟

لِلأَسْفِ هَذَا مَا يَعْتَقِدُهُ أَهْلُ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ الْأُمَّةَ وَلَمْ يَسْتَخِلِفْ عَلَيْهِمْ خَلِيفَةً وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ طَرِيقَةَ
 تَنْصِيبِ الْخَلِيفَةِ وَالْإِمَامِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفُوا وَيَتَنَازَعُوا مِنْ بَعْدِهِ ، وَقَدْ أَهْمَلَ بَيَانَ فَرْضِ
 الْإِمَامَةِ وَالصَّحَابَةِ أَحْرَصَ مِنْهُ عَلَى إِقَامَةِ الْقَرَائِضِ وَبَيَانِ أَهْمَمِ وَاجِبَاتِ
 الَّدِينِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ اتِّبَاعِ خُطُوطَ الشَّيَاطِينِ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّالِثَةُ : أَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ عِنْوَانُ عَامِضٍ وَهُوَيَّةٌ مَجْهُولَةٌ .

أَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ هَذَا الْعِنْوَانُ الْغَامِضُ وَالْهُوَيَّةُ الْمَجْهُولَةُ أَحْدَثَتْهَا وَابْتَدَعَهَا
مَشَايِخُ وَدُعَاءَهَا هَذِهِ الْفِرْقَةُ ، لِكَيْ تَكُونُ الْعِلاجُ لِمُشَكَّلَةِ فُقْدَانِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِمَامَةِ
الْعَظِيمَيِّ عِنْدَهُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ ، وَلِكَنَّهُمْ وَقَعُوا فِي نَفْسِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ وَهُوَ عَدَمُ
وُجُودِ دَلِيلٍ عَلَى هَوْلَاءِ الَّذِينَ أَطْلَقُوا عَلَيْهِمْ اسْمُ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحَلِ حَتَّى يَكُونُوا فِي
مَقَامِ تَنْصِيبٍ وَتَعْيِينِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ لِلْمُسْلِمِينَ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ فِي كِتَابِهِ مَقَالَاتٍ الْإِسْلَامِيِّينَ
وَالْخِتَافِ الْمُصَلِّيَّينَ (٤٥٩ / ١) : فَقَالَ قَائِلُونَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِنَصٍّ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَوْقِيفٍ وَكَذِيلَكَ كُلُّ إِمَامٍ يَنْصُّ عَلَى إِمَامٍ بَعْدَهُ فَهُوَ بِنَصٍّ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى ذَلِكَ
وَتَوْقِيفٍ عَلَيْهِ وَقَالَ قَائِلُونَ قَدْ تَكُونُ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا تَوْقِيفٍ بَلْ بِعَقْدِ أَهْلِ الْعَقْدِ .

وَقَالَ ذَلِكَ أَيْضًا أَبُو الْمَعَالِيِّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُوَيْنِيِّ فِي غَيَّاثِ الْأَمْمِ فِي
الثَّيَاثِ الظُّلْمُ (ص ٦٧) : مِمَّا يُقْطَعُ بِهِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَيْسَ شَرْطًا فِي عَقْدِ الْإِمَامَةِ
بِالْإِجْمَاعِ . وَالَّذِي يُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَحَّتْ لَهُ الْبَيْعَةُ ؛ فَقَضَى
وَحْكَمَ، وَأَبْرَمَ وَأَمْضَى، وَجَهَرَ الْجُيُوشَ، وَعَقَدَ الْأَلْوَيْةَ، وَجَرَرَ الْعَسَاكِرَ إِلَى مَانِعِ الزَّكَاةِ،
وَجَبَ الْأَمْوَالَ، وَفَرَقَ مِنْهَا، وَلَمْ يَنْتَظِرْ فِي تَنْفِيذِ الْأُمُورِ انتِشَارَ الْأَخْبَارِ فِي أَقْطَارِ خِطَّةِ
الْإِسْلَامِ، وَتَقْرِيرِ الْبَيْعَةِ مِنَ الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا فِي بَلَدِهِ الْهِجْرَةِ . وَكَذِيلَكَ جَرَى الْأَمْرُ فِي
إِمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ . فَهَذَا مِمَّا لَا يَسْتَرِيبُ فِيهِ لَيْبُ . وَالَّذِي يُعَضِّدُ ذَلِكَ عِلْمُنَا عَلَى
اضْطِرَارِ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ نَصِيبِ الْإِمَامِ حِفْظُ الْحَوْرَةِ، وَالْأَهْتِمَامُ بِمُهِمَّاتِ الْإِسْلَامِ،
وَمُعْظَمُ الْأُمُورِ الْخَطِيرَةِ لَا يَقْبَلُ الرَّئِيسُ وَالْمُكْثُ، وَلَوْ أَخْرَ النَّظَرِ فِيهِ لَجَرَرَ ذَلِكَ خَلَلًا لَا
يُتَلَاقِي، وَخَبَالًا مُتَفَاقِمًا لَا يُسْتَدِرُكُ، فَاسْتَبَانَ مِنْ وَضْعِ الْإِمَامَةِ اسْتِحَالَةُ اشْتِرَاطِ
الْإِجْمَاعِ فِي عَقْدِهَا . فَهَذَا هُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ مِنَ الْفَضْلِ . وَنَفَتَحُ الْآنَ مَا نَرَاهُ مُجْتَهِدًا
فِيهِ . ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ اثْنَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْحَلِ وَالْعَقْدِ
وَأَشْتَرَطَ طَوَافِفُ عَدَدَ أَكْمَلِ الْبَيْنَاتِ فِي الشَّرْعِ ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ . وَذَهَبَ بَعْضُ مَنْ لَا يُعَدُ
مِنْ أَحْزَابِ الْأُصُولِيِّينَ إِلَى اشْتِرَاطِ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ عَدْدُ الْجُمُوعَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ .

وقال الشّيخ حافظ بن أَحْمَد حُكْمِي فِي مَعَارِجِ الْقَبُولِ بِشُرْجِ سُلَّمَ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصْوَلِ (١٢٠٨ / ٣) : أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الدِّينِ هُمْ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ الَّذِينَ يُعْتَدُ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى وُجُوبِ السُّكُوتِ عَنِ الْخُوضِ فِي الْفِتْنَةِ الَّتِي جَرَثَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالاِسْتِرْجَاجَ عَلَى تِلْكَ الْمَصَائِبِ الَّتِي أُصِيبَتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ وَالاِسْتِغْفَارِ لِلْقَتْنَى مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَالتَّرْحِيمِ عَلَيْهِمْ.

يَقُولُ هَذَا الشَّيخُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُمْ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَهَذِهِ إِحْدَى مُحاوَلَاتِ مَشَايِخِهِمْ لِوَضْعِ مِصْدَاقٍ وَهُوَيْةٌ لِهَذَا الْعَنْوَانِ الْمُبَدِّعِ، وَهِيَ فَاسِلَةٌ طَبْعًا لِأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنَ الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ التَّنِيِّيِ الرَّازِيُّ الْمُلَقَّبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ مَقَاتِيحِ الْغَيْبِ (٤٨ / ٥) : الْمَسَالَةُ الْثَالِثَةُ: أَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: **وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** يَدْلُلُ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَ بِطَاعَةِ أُولَى الْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَنْ أَمْرَ اللَّهَ بِطَاعَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ وَالْقَطْعَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَا، إِذْ لَوْلَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَا كَانَ بِتَقْدِيرِ إِقْدَامِهِ عَلَى الْخَطَا يَكُونُ قُدْ أَمْرَ اللَّهِ بِمُتَابَعَتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَمْرًا بِفِعْلِ ذَلِكَ الْخَطَا وَالْخَطَا لِكُونِهِ خَطَا مَنْهِيًّا عَنْهُ، فَهَذَا يُفْضِي إِلَى اجْتِمَاعِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ بِالْإِعْتِبَارِ الْوَاحِدِ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ، فَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَ بِطَاعَةِ أُولَى الْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ، وَثَبَّتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْرَ اللَّهَ بِطَاعَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَا، فَثَبَّتَ قَطْعًا أَنَّ أُولَى الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، ثُمَّ نَقُولُ: ذَلِكَ الْمَعْصُومُ إِمَّا مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ أَوْ بَعْضُ الْأُمَّةِ، لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ الْأُمَّةِ، لِإِنَّا بَيْنَنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ طَاعَةَ أُولَى الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَطْعًا، وَإِيجَابُ طَاعَتِهِمْ قَطْعًا مَشْرُوطٌ بِكَوْنِنَا عَارِفِينَ بِهِمْ قَادِرِينَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِمْ وَالاِسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالصُّرُورَةِ أَنَّا فِي زَمَانِنَا هَذَا عَاجِزُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، عَاجِزُونَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِمْ، عَاجِزُونَ عَنِ اسْتِفَادَةِ الدِّينِ وَالْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَعْصُومَ الَّذِي أَمْرَ اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ بِطَاعَتِهِ لَيْسَ بَعْضًا مِنْ أَبْعَاضِ الْأُمَّةِ، وَلَا طَائِفَةً مِنْ طَوَافِهِمْ. وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْصُومُ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: **وَأُولَى الْأَمْرِ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْأُمَّةِ**، وَذَلِكَ يُوَجِّبُ الْقَطْعَ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ .

أَمَّا الْرَّازِيُّ هُنَا فَقَدْ جَاءَ بِقَوْلٍ مُخَالِفٍ لِجُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَالْخُلَفَاءَ هُمْ وُلَّةُ الْأَمْرِ فَكَيْفَ يَا رَازِيَ تَجْعَلُ الْخُلَفَاءَ وَالْأَئِمَّةَ أَنفَسَهُمْ أَهْلُ الْعَقْدِ وَالْحَلِ الَّذِينَ يُنَصِّبُونَ الْأَئِمَّةَ وَالْخُلَفَاءَ ؟؟!!..

وَهِيَ أَيْضًا مُحاوَلَةً مِنْهُ لِإِيجَادِ مِصْدَاقٍ وَمُمَثِّلٍ لِهَذَا الْعُنْوَانِ ، الَّذِي صَنَعُوهُ وَاعْتَمَدُوا عَلَيْهِ فِي تَشْرِيعِ بَعْضِ الَّذِينَ .

وَقَالَ إِبْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحِ صَحِيفَةِ الْبُغَارِيِّ (٣٨٠ / ٢٠) :
 قَوْلُهُ وَمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانُ مَكْهُونَةً وَالْمَدِينَةُ وَمَا كَانَ بِهِمَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيَّةِ وَمَا أَجْمَعَ بِهِمْرَةٍ قَطْعَ بِغَيْرِ تَائِهٍ وَعِنْدَهُ وَمَا كَانَ بِهَا بِالْإِفْرَادِ وَالْأَوَّلِ أَوَّلَيْ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ الْإِجْمَاعُ هُوَ اِتْفَاقُ أَهْلِ الْحَلِ وَالْعَقْدِ أَيِّ الْمُجْتَهَدِينَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ وَاتْفَاقُ مُجْتَهَدِي الْحَرَمَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمْ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَالَ مَالِكُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةً.

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَزِيزِ آلُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ الْعَقِيْدَةِ الْطَّحاوِيَّةِ لِلْإِمامِ أَبِي جَعْفَرِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةِ الْأَزْدِيِّ الْطَّحاوِيِّ (٦٤٢ / ١) : لِهَذَا خِلَافَةُ عَلَيِّ - وَإِنَّ لَمْ تَكُنْ مُجَمِّعًا عَلَيْهَا - فَهِيَ ثَابِتَةٌ بَيْنَهَا أَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ لَهُ فِي الْمَدِينَةِ ، وَأَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ هُمُ الَّذِينَ يُصَارُ إِلَيْهِمْ فِي مَسَائِلِ الْبَيْعَةِ ، وَبَعْدَهُمْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَخَلَّفَ لِإِنَّ إِنْتِظَامَ تِلْكَ وَاجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ هَذَا فَرْضٌ وَمِنْ الْفَرَائِضِ ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ عَلَيْهَا هُوَ الْأَفْضَلُ ، وَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَكَانِتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْمَكَانِ الَّذِي لَا يَخْفَى .

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَبْوُدُ فِي كِتَابِهِ عَقِيْدَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ السَّلَفِيَّةِ وَأَثْرَهَا فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ (١٩٩ / ٢) : وَلِدَا ؛ فَإِنْ حَمْلَةَ الْعَقِيْدَةِ السَّلَفِيَّةِ لَا يَنْسَوْنَ لِهَذِهِ الْأُسْرَةِ تَارِيَخَهَا ، وَلَا يَرْتَابُونَ فِي صِدْقِ وَفَائِهَا لِعَهُودِهَا وَعُقُودِهَا ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُطْمَئِنَ نُفُوسُهُمْ مِنْ خِلَالِ تَجَارِبِهِمُ الْتَارِيخِيَّةِ لِغَيْرِهِمْ ، وَحَمْلَةُ عَقِيْدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ هُمُ أَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ ؛ لِإِنَّ هَذِهِ الْعَقِيْدَةِ هِيَ مَرْكُزُ ثَقْلِ الْمُسْلِمِينَ وَثِقَتُهُمْ ، وَقَدْ جَرَبُوا غِيَابَ هَذِهِ الْأُسْرَةِ عَنِ الْحُكْمِ ، فَرَأَوْا فِي غَيْبِهِمْ ضَعْفَ الْعَقِيْدَةِ وَالتَّفَرُّقِ وَعَدَمِ الْأَمْنِ ، وَهَذَا مَا يَقْهَمُهُ الْمَلِكُ عَبْدُ الرَّحِيمُ الْعَزِيزُ رَاسِخًا فِي نُفُوسِ

الْمُؤْتَمِرِينَ ، بَلْ إِنَّهُ يَدْهَبُ إِلَى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ مَكَاسِبِ عَقِيَّدَةِ الْسَّلَفِ الْصَّالِحِ ، إِنَّهُ لَا يَتَأْخُرُ عَنْ تَقْدِيمِ نَفْسِهِ وَأَسْرِتِهِ صَحِيَّةً فِي سَبِيلِ ذَلِكَ .

يَقُولُ هَذَا الْوَهَابِيُّ أَنَّ السَّلْفِيَّةَ وَيَقْصِدُ بِهِمْ اتَّبَاعَ ابْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ هُمْ أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ، وَهَذَا القَوْلُ يَجْعَلُ صَاحِبِهِ فِي مَأْزِقٍ كَبِيرٍ أَمَامَ بَاقِيِّ فَرْقٍ وَمَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَالأشْعَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ ، فَهَلْ كُلُّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهادِ وَالْفَتْوَى وَفَقَطْ يُوجَدُ عِنْدَ السَّلْفِيَّةِ الْوَهَابِيَّةِ ؟!؟!

وَقَالَ الْدُّكْتُورُ عَبْدُ الْكَرِيمِ رَيْدَانُ فِي كِتَابِهِ أَصْوَلُ الدَّعْوَةِ (٢٣١ / ١) : أَمَّا عَنْ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ ، مِنْ هُمْ أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ، فَإِنَّ الْفَقِهَاءَ يَذْكُرُونَ أَوْصَافًا عَامَّةً لَهُمْ وَيَقُولُونَ : هِيَ الشُّرُوطُ الْمُعْتَبَرَةُ فِيهِمْ وَهِيَ الْأَوَّلُ : الْعَدَالَةُ الْجَامِعَةُ لِشُرُوطِهَا . وَالثَّانِي : الْعِلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِمَامَةَ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِيهَا . وَالثَّالِثُ : الرَّأْيُ وَالْحِكْمَةُ الْمُؤَدِّيَانِ إِلَى اخْتِيَارِ مَنْ هُوَ لِلْأُمَّةِ أَصْلَحٌ وَبِتَدْبِيرِ الْمَصَالِحِ أَقْوَمُ . وَيَدْهَبُ بَعْضُ الْفَقِهَاءِ الْمُحْدَثِينَ إِلَى تَحْدِيدِ أَوْضَحَ فِي أَوْصَافِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ ، فَيَقُولُ صَاحِبُ تَفَيْسِيرِ الْمَنَارِ رَشِيدُ رَضَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى " أُولُو الْأَمْرِ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ، وَهُمْ الْأَمْرَاءُ وَالْحُكَّمَاءُ وَالْعُلَمَاءُ وَرُؤَسَاءُ الْجُنُدِ وَسَائِرُ الرُّؤُسَاءِ وَالرُّعَمَاءِ الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمُ النَّاسُ فِي الْحَاجَاتِ وَالْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ " . فَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْفَقِهَاءُ أَنَّ أَهْلَ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ هُمُ الْمُتَبَعُونَ فِي الْأُمَّةِ الْحَائِرُونَ عَلَى ثِقَتِهَا وَرِضاَهَا لِمَا عَرَفُوا بِهِ مِنْ الْتَّقْوَى وَالْعَدَالَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْإِسْتِقَامَةِ وَحُسْنِ الرَّأْيِ وَمَغْرِفَةِ الْأُمُورِ وَالْحِرْصِ عَلَى مَصَالِحِ الْأُمَّةِ . أَمَّا عَلَاقَةُ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ بِالْأُمَّةِ فَهِيَ عَلَاقَةُ النَّائِبِ وَالْوَكِيلِ ، فَهُمْ يُبَاشِرُونَ انتِخَابَ رَئِيسِ الدُّولَةِ - الْخَلِيفَةِ - نِيَابَةً عَنِ الْأُمَّةِ ، وَمِنْ ثُمَّ يَعْتَبِرُ انتِخَابَهُمْ مُلْزَمًا لِلْأُمَّةِ . أَمَّا كَيْفَ يَنَالُونَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ - مَنْزِلَةُ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ - فَإِنَّ الْمُتَبَادرَ إِلَى الْدَّهْنِ أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الَّتِي تَرْفَعُهُمْ إِلَى هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ بِإِخْتِيَارِهَا لَهُمْ . وَلَكِنَّنَا لَا نَجِدُ فِي السَّوَابِقِ الْتَّارِيَخِيَّةِ الْقَدِيمَةِ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِجْتَمَعَتْ وَأَنْتَخَبَتْ طَائِفَةً مِنْهَا وَأَعْطَتَهَا صِفَةَ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ . وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ خُلُوَّ السَّوَابِقِ الْتَّارِيَخِيَّةِ مِمَّا ذَكَرَنَا لَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانُوا يُسَمُّونَ أَهْلُ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ مَا كَانُوا يُمَثِّلُونَ الْأُمَّةَ وَلَا يَعْتَبِرُونَ وُكَلَاءَ عَنْهَا ، لِأَنَّ الْوَكَالَةَ - كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ - تَنْعِقدُ صَرَاحَةً أَوْ ضِمْنَأً ، وَقَدْ كَانَتْ وَكَالَةُ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحِلِّ عَنِ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ الْإِسْلَامِ الْأَوَّلِ - عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الْرَّاشِدِيِّينَ - وَكَالَةُ ضِمْنَيَّةٍ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِتَقْوَاهُمْ وَسَابِقَتْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَدِرَأَيْتُهُمْ بِالْأُمُورِ وَالْإِحْلَالِ بِهِمْ فِي الْعَمَلِ ، مَعَ فَضْلِ الصُّحْبَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَدَحَ اللَّهُ لَهُمْ فِي قُرْآنِهِ ، وَثَنَاءُ رَسُولِهِ الْعَالَمِ وَالْخَاصِّ عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ

ثَمَّ فَقْدَ كَانُوا حَائِزِينَ عَلَى رِضَى الْأُمَّةِ وَثِقَتِهَا ، فَمَا كَانَتْ هُنَالِكَ حَاجَةً لِقِيامِ الْأُمَّةِ بِإِنْتِخَابِهِمْ وَتَوْكِيلِهِمْ عَنْهَا صَرَاحَةً ، وَحَتَّى لَوْ قَامَتْ بِهَذَا الْإِنْتِخَابِ لِمَا فَارَ فِيهِ إِلَّا أُولَئِكَ الْأَخْيَارُ الَّذِينَ عَرَفُوا بِأَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحَلِّ وَلَمَّا نَازَعُهُمْ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ إِنْتِخَابُهُمْ الْخَلِيفَةُ يَعْتَرِفُ بِإِنْتِخَابِهِ مِنْ الْأُمَّةِ نَفْسَهَا لِأَنَّهُ تَمَّ بِتَوْكِيلٍ ضِمْنِيٍّ مِنْهَا لَهُمْ لِلْقِيامِ بِهَذَا الْإِنْتِخَابِ .

وَبَعْدَ هَذَا الْإِجْتِهَادِ وَالْتَّكْلِفِ الَّذِي اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فِي إِيجَادِ سَدَّ لِهَذِهِ الْثَّلَمَةِ وَرَتْقِ لِهَذَا الْفَتْقِ الَّذِي حَصَلَ فِي أَصْلِ مُعْتَقِدِهِمْ ، وَاجْهَتْهُمْ مُنْعَطَفَاتٍ وَمَزَالِقٍ يَصْبُغُ عَلَيْهِمْ إِجْتِيَازَهَا ، وَهِيَ عَجَزِهِمْ فِي إِيجَادِ أَيِّ مُسْتَنِدٍ شَرِعيٍّ عَلَى هَؤُلَاءِ ، وَاحْتِلَافُهُمْ فِي تَحْدِيدِ هُوَيَّةِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ لِأَنَّ الشَّارِعَ الْمُقَدَّسَ مَا شَرَعَ هَذَا الْأَمْرُ وَلَا دَلَّ عَلَيْهِ ، وَلَا أَمْرٌ يَاتِي بِعِهْدِهِمْ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مُحَدَّثَاتِهِمُ الَّتِي أَحْدَثُوهَا فِي الْدِينِ وَجَعَلُوهَا سُنَّةً مُقَابِلَةً لِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ .

يَقُولُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بَكَارُ ، عُضُوَّ أَمَنَاءِ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْسُّورِيِّ أَنَّ مُصْطَلَحَ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْعَرِيقَةِ فِي تَنْظِيمِ الشَّأنِ السِّيَاسِيِّ ، وَهُوَ مُصْطَلَحُ اجْتِهَادِيٍّ لَمْ يَرُدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ . وَيَعْوَدُ الْجُنُوُءُ إِلَى التَّعْوِيلِ عَلَى ثُلَّةٍ مِنْ خَاصَّةِ الْأُمَّةِ فِي اخْتِيَارِ الْحَاكِمِ إِلَى الْأَيَّامِ الْأُولَى مِنْ الْحُكْمِ الرَّاسِدِيِّ يَوْمُ اجْتَمَعَ نُخْبَةُ الصَّحَابَةِ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي سَقِيقَةِ بُنْيَ سَاعِدَةِ مِنْ أَجْلِ اخْتِيَارِ خَلِيفَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ يَكُونُ أَمِيرًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَدْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَعْبِيرٌ قَوِيٌّ عَنْ أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ مَصْدَرُ شَرِيعَةِ مِنْ يَحْكُمُهَا ، وَرِضَاهَا عَنْهُ هُوَ الَّذِي يَمْنَحُهُ صَلَاحِيَّةَ تَنْفِيذِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ فِيهَا . إِنَّ مُصْطَلَحَ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ يُؤْسَسُ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَا نُسَمِّيهُ الْيَوْمَ (الْطَّبِيقَةِ السِّيَاسِيَّةِ) ، وَهِيَ نُخْبَةٌ مِنْ نُخْبَ الْمُجَتَمِعِ تَهْتَمُ بِالشَّأنِ السِّيَاسِيِّ وَتَلْعَبُ الدَّوْرَ الْأَكْبَرَ فِي تَحْرِيكِ الْمَشْهَدِ وَتَطْوِيرِهِ ، كَمَا أَنَّهَا تَشْكُلُ نَوْعًا مِنْ الْضَّمَانَةِ لِاسْتِقْرَارِهِ وَتَمَاسِكِهِ . غُمُوضُ الْمَدْلُولِ : هُنَالِكَ تَساؤلٌ مَشْرُوعٌ حَوْلَ مَفْهُومِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَتَحْدِيدِ مَدْلُولَاتِهِ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ عَدَمَ وُجُودِ مُؤَسَّسَةٍ تُوَظِّرُ عَمَلَ مَنْ يُمْكِنُ أَنْ نُسَمِّيهِمْ أَهْلَ حَلٍّ وَعَقْدَ حَالٍ دُونَ تَحْدِيدِ مُوَاضِعَاتِهِمْ ، كَمَا حَالَ دُونَ تَطْوِيرِ أَدَائِهِمْ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيَاسَةِ الْشَّرِيعَةِ مِنْ يَرَى أَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُمْ عُلَمَاءُ الْشَّرِيعَةِ وَأُولُو الْعِلْمِ وَالْخِبْرَةِ وَالرَّأْيِ السَّدِيدِ فِي كُلِّ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُمْ أَصْحَابُ النُّفُوذِ وَالشَّوْكَةِ مِنْ رُؤْسَاءِ الْجُنُدِ وَشُيوُخِ الْقَبَائِلِ وَوُجَهَاءِ النَّاسِ وَعُظَمَاءِهِمْ مِمَّنْ لَهُمْ نَوْعٌ مِنْ الْسُّلْطَةِ الْتَّنْفِيذِيَّةِ أَوْ الْأَدَبِيَّةِ عَلَى عُمُومِ النَّاسِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُمْ مَزِيْجٌ مِنْ

هُؤُلَاءِ وَأُولَئِكَ ، وَهَذَا فِي نَظَرِي أَقْوَى وَأَرْجَحَ مِنْ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَمِنْ الْقَوْلِ الثَّانِي أَيْضًا . تَنظِيمُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ : أَعْتَقْدُ أَنَّ الْمُشْكِلَةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي مَسَالَةِ أَهْلِ الشُّورَى أَوْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ تَكْمُنُ فِي تَنظِيمِ عَمَلِهِمْ ، وَهَذَا التَّنْظِيمُ يَشْمَلُ شَيْئَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ : الْأَوَّلُ : هُوَ اخْتِيَارُهُمْ ؛ إِذْ إِنَّ مَنْ يُمْكِنُ أَنْ تَنْطَبِقَ عَلَيْهِمْ صِفَاتُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ قَدْ يَصْلُونَ فِي الْدُّوَلَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَى عَشْرَاتِ الْأَلْفِ مِنَ النَّاسِ ، وَتَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَى مِائَةٍ مِنْهُمْ أَوْ مِائَتَيْنِ أَوْ الْأَلْفِ عَلَى أَقْصَى - تَقْدِيرٍ ، فَمَا الْجِهَةُ الَّتِي تَقْوُمُ بِاخْتِيَارِ الْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ ؟ . إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الَّتِي تَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ لِبَلْدَ عَدَدِ سُكَّانِهِ (٢٥) مِلْيُونًا مِنَ الْبَشَرِ (كَمَا هُوَ الشَّأنُ فِي إِنْدُونِيَّسِيا) أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ ؟ ، وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْحَاكِمَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِذَلِكَ ، فَهَذَا مُخَالِفٌ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ ، لَأَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي رَمَانِهِمْ كَانُوا يُمَثِّلُونَ الْأُمَّةَ ، ثُمَّ كَيْفَ يُمَارِسُونَ عَمَلَهُمْ ، وَيَقُومُونَ بِوَاجِبِهِمْ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالْعَرْلِ وَالْمُحَاسَبَةِ لِلْحُكَّامِ وَهُمْ مُخْتَارُونَ مِنْ قِبَلِهِمْ ؟ هَذَا طَبَعًا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ . الثَّانِي : الْمُوَاضِفَاتُ الْمَطْلُوبَةُ لِمَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، وَإِذَا عَدْنَا لِمَا قَالَهُ السَّابِقُونَ ، فَإِنَّ رَجُلًا مِثْلَ الْمَأْوَرَدِيِّ يَرَى أَنَّ شُرُوطَ أَهْلِ الْاِخْتِيَارِ ثَلَاثَةً : الْأَوَّلُ : الْعَدَالَةُ الْجَامِعَةُ لِشُرُوطِهَا . الثَّانِي : الْعِلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْ يَسْتَحِقُ الْإِمَامَةَ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِيهَا . الثَّالِثُ الرَّأْيُ وَالْحِكْمَةُ . أَمَّا النَّوْوَيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَرَى أَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُمُ الْعُلَمَاءُ وَالرُّوَسَاءُ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُمْ أُولُو الْأَمْرِ ، عَلَى حِينِ أَنَّ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ يَرَى أَنَّ أَهْلَ الشُّورَى أَوْ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُمُ أَهْلُ الْإِجْتِهَادِ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَتَوَفَّرَ فِي الْوَاحِدِ مِنْهُمْ الشُّرُوطُ الَّتِي يَنْتَبِغُ أَنَّ تَتَوَفَّرَ فِي الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ . وَإِذَا أَرَدْنَا جَمْعًا كُلَّ مَا قِيلَ فِي مُوَاضِفَاتِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، فَسَنَجِدُ أَنَّهَا تَكَادَ تَبْلُغُ السَّبْعَ أَوِ الْعَشْرَ . حَيْثُ ذَكَرَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ أَنَّ مِنْ صِفَاتِهِمْ : الْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَالرَّأْيُ وَالْحِكْمَةُ وَالْفِطْنَةُ وَالذَّكَاءُ وَالْأَمَانَةُ وَالصِّدْقُ ، وَأَنْ يُسَلِّمُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ الْتَّحَاسِدِ وَالْتَّنَافِسِ ، وَأَنْ يُسَلِّمُوا مِنْ مُعَادَةِ النَّاسِ وَبُغْضِهِمْ ، إِلَى جَانِبٍ أَلَا يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ . هَذَا كُلُّهُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَنَا كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي الْوَاقِعِ ، إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ شَيْءٍ تَارِيخِيٍّ سَمِعُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَرُوهُ .

قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يُنَصِّبُونَ الْخَلِيفَةَ وَالْإِمَامَ عِنْدَ الْقَوْمِ إِنَّمَا هُمْ حُرَافَةٌ نَسَجَتْهَا مُحَيْلَتُ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ وَمَشَايِخِهِمْ لِإِضْفَاءِ صِبَغَةَ شَرِعِيَّةَ عَلَى أَفْعَالِ وَأَقْوَالِ الْمُنْقَلِبِينَ عَلَى الْأَعْقَابِ الَّذِينَ صَنَعُوا هَذَا الْمُعْتَقَدِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَصْمُدُ أَمَامَ الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ .

وَمَا يَجْرِي فِي الْمُجْتَمِعِ الْسُّنْيِي وَالْوَهَابِي مِنْ اخْتِلَافٍ وَتَنَاهِرٍ وَفِرْقَةٍ خَيْرٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دِينَهُمْ وَعَقِيدَتُهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى بَاطِلٍ ، وَإِلَّا لَكَانَ لَهُمْ إِمَامٌ أَوْ خَلِيفَةٌ يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ وَيُبَيِّعُونَهُ وَيَكُونُوا أَهْلَ سُنَّةٍ وَجَمَاعَةٍ حَقًا وَلَيْسَ مُجَرَّدَ شَعَارٍ فَارِغًا .

إِذْن الاعْتِقادِ بِأَنَّ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ هُوَ الطَّرِيقُ لِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ لِلْمُسْلِمِينَ هُوَ اعْتِقادٌ بَاطِلٌ لَا يُسْتَطِيعُ الصُّمُودُ أَمَامَ الدَّلِيلِ الْشَّرِعيِّ وَالْوَاقِعِ التَّارِيَخيِّ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ، وَلَا يُسْتَطِيعُوا إِيجَادُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَتَشْخِيصُهُمْ فِي زَمَانِنَا هَذِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ ظَاهِرًا ، وَلَنْ يُسْتَطِيعُوا ذَلِكَ الْبَتَّةَ .

وَهَذَا الدَّلِيلُ وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلُ الَّذِي مِنْ خِلَالِهِ أَسِسَ مُعْتَقَدُ الْقَوْمِ فِي الْإِمَامَةِ ، الْوَجْبَةُ فِي السُّنْنِ وَالْأَصْلِ الْمُهْمَمُ مِنْ أُصُولِ الْمُعْتَقَدِ ، وَلَمْ يَتَطَرَّفُوا إِلَى الْقُرْآنِ وَلَا إِلَى سُنَّةِ سَيِّدِ الْأَنَامِ فِي ذَلِكَ ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلُ فَاسِدٌ مِنْ ذَاتِهِ وَبَاطِلٌ مِنْ أَسَاسِهِ ، وَمِنْ الظَّالَالِ أَنْ يَبْيَنِي الْمُسْلِمُ مُعْتَقَدُهُ وَدَيْنُهُ عَلَيْهِ ، وَيَتُرُكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ رَسُولُهُ وَرَأَءَ ظَهْرِهِ ، وَالْعَجَبُ الْعَجَابُ أَنَّ الْقَوْمَ أَنفُسُهُمْ عَاجِزِينَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى هُوَلَاءِ حَتَّى يَخْتَارُوا لَهُمْ إِمَامًا يَسْمَعُونَ لَهُ وَيُطِيعُونَ ، وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى بَيْعَتِهِ وَيَنْجُونَ مِنْ مِيَتَةِ الْكُفْرِ وَالظَّالَالِ مَيَتَةُ الْجَاهِلِيَّةِ .

السؤال الأول : هل جاء في القرآن الكريم وفي سنة النبي الأمين ذكر لفترة من الناس يطلق عليهم أهل الحل والعقد، وكلفهم مهمة تنصيب إمام الأعظم للMuslimين ؟ .

السؤال الثاني : من هم أهل الحل والعقد عند أهل السنّة والجماعة في عصرنا هذا ، ومن الذي اختارهم ، ولماذا لا يقومون بواجبهم الشرعي وهو تنصيب شخص يتولى مهمات الإمامة العظمى والخلافة ؟ .

وَفَوْقَ كُلِّ هَذَا تَمَّحَضٌ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ الْمَرْعُومِ وَالدَّلِيلِ الْمَوْهُومِ ، دَلِيلٌ آخَرٌ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ ؛ وَهُوَ سَاقِطٌ أَيْضًا بِسُقُوطِ مَا بَيْنَ عَلَيْهِ .

الْمَسْأَلَةُ الْرَّابِعَةُ : إِلَيْجَمَاعِ الْمَرْعُومِ وَالْإِتْفَاقِ الْمَوْهُومِ

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : مَا هُوَ إِلَيْجَمَاعٌ ؟

قَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسْنَوِيِّ فِي التَّمَهِيدِ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصْوَلِ (٤٥١ / ١) : إِلَيْجَمَاعُ هُوَ اِتْفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَكْمٍ وَهُوَ حَجَّةٌ .

قَالَ زَكَرِيَّاً بْنُ عَلَامِ قَادِيرِ الْبَاكِسْتَانِيِّ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ (١ / ٣٥) : إِلَيْجَمَاعُ حَجَّةٌ مِنْ الْحُجَّاجِ الشَّرِيعَةِ هُوَ اِتْفَاقُ مُجْتَهِدِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي عَصْرٍ مِنَ الْأَعْصَارِ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأَمْوَرِ .

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ الْيُوسُفِ فِي الْبَيَانِ الْمَأْمُولِ فِي عِلْمِ الْأَصْوَلِ (١ / ١٠٦) : يَأْتِي إِلَيْجَمَاعُ فِي الْمُتَزَلَّةِ الْثَالِثَةِ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ الشَّرِيعِيُّ فَالْكِتَابُ أَوَّلًا ثُمَّ الْسَّنَةُ ثُمَّ إِلَيْجَمَاعُ ، وَهُنَاكَ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَجْعَلُ إِلَيْجَمَاعًا مُقَدَّمًا عَلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ فِي إِلَاسْتِدَالِ .

إِذْنُ إِلَيْجَمَاعِ هُوَ مَصْدَرُ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ مُضَافٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ عِنْدَ الْقَوْمِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوَاعِدِ وَالْأَصْوَلِ الَّتِي مِنْ خَلَالِهَا يَسْتَدِلُونَ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، وَلِكِنْ عِنْدَ الْبَحْثِ وَالتَّنَقِيبِ فِي أَمْهَاتِ كُتُبِهِمُ الْعَقَائِدِيَّةِ ، نَرَى أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمَنْسُوبُ إِلَى التَّشْرِيعِ هُوَ بِنَفْسِهِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ لِإِثْبَاتِ شَرِيعَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ الدِّينِ بِالصَّرْوَرَةِ أَنَّ الَّذِي يُشَرِّعُ الْأَحْكَامَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ وَالنَّبِيُّ الْأَمِينُ فِي سُنْنَتِهِ ، لِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرُ الْتَّشْرِيعِيُّ الْمُخْتَرُ إِنَّمَا هُوَ مَحْضُ آرَاءٍ وَاجْتِهَادَاتٍ لِأَشْخَاصٍ غَيْرِ مَعْصُومِينَ ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْمَصْدَرُ غَيْرِ الْمَوْثُوقِ بِهِ دَلِيلًا وَحْجَةً شَرِيعَةً !!؟؟

الأمر الثاني : إتفاق من الذي يكون إجماعاً ويعتبر حجة شرعية .

وبِمَا أَنَّ الْإِجْمَاعَ هُوَ بِدْعَةٌ فِي الدِّينِ ، وَمُخَالَفَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، صَنَعَهَا الْقَوْمُ مِنْ أَجْلِ تَصْحِيحِ صَلَالَاتٍ وَأَنْحِرَافَاتٍ أَسْلَافِهِمُ الْأَوَّلِينَ ، تَجْدِهِمْ يَتَخَبَّطُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ أَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى إِجْمَاعٍ وَإِتْفَاقٍ حَوْلَ أُسُسٍ وَقَوَاعِدَ هَذَا الْمَصْدَرِ الشَّرْعِيِّ ، وَلَمْ وَلَنْ يَسْتَطِعُوا ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى تَجْدُدٌ فِيهِ إِخْتِلَافٌ كَثِيرًا .

القول الأول : إتفاق جميع المجتهدين في البقاء بدون مخالف .

قال محمد بن محمد الغزالي أبو حامد في المستضفي في علم الأصول (١ / ٣٦٩) : مسألة الإجماع من الأكثرين بحججه مع مخالفه الأقل وقال قوم هو حجة وقال قوم إن بلغ عدده الأقل عدداً التواتر اندفع الإجماع وإن نقص فلا يندفع . والمعتمد عندنا أن العصمة إنما تثبت للأمة بكليتها ، وليس هذا إجماع الجميع بل هو مختلف فيه .

وقال في نفس المصدر (١ / ٣٩١) : مسألة انعقاد الإجماع بمخالفته واحده من الأمة أو اثنان مسألة إذا خالف واحد من الأمة أو اثنان لم يتعقد الإجماع دونه ، فلو مات لم تصر المسألة إجماعاً خلافاً لبعضهم . ودليلنا أن المحرر مخالفه الأمة كافية ، ومن ذهب إلى مذهب الميت بعد عصره لا يمكن أن يقال: مذهبة خلاف كافية للأمة؛ لأن الميت من الأمة لا ينقطع مذهبة بموته ، ولذلك يقال: فلان وافق الشافعي أو خالفه ، وذلك بعد موته الشافعي .

قال بدر الدين أبو عبد الله محمد بن القشير إلى الله تعالى عبد الله الزركشي . الشافعي في كتابه البحر المحيط (٦ / ١٠٤) : الشرط الثاني اتفاق جميع المجتهدين في البقاء ويتحقق عليه مسائل المسألة الأولى : إذا اتفق الأكثرون وخالف واحد ، فلا يكون قول غيره إجماعاً ولا حجة هذا هو المشهور ، ومذهب الجمهور ، وحكاه أبو بكر الرازبي عن الكرخي من أصحابهم .

وقال محمد بن علي بن الطيب البصري في أصول الفقه (٢٩ / ٢) : باب في وجوب اعتبار المجتهدين كلهم من أهل العصر. الواحد في الإجماع يضمن هذا الباب فصولاً منها أن أكثر أهل العصر لا يكون إجماعاً ومنها اعتبار المجتهد من التابعين إذا عاصر الصحابة ومنها اعتبار المجتهد وإن لم يشتهر بالفتوى ومنها اعتبار أهل الأمصار كلهم أما الفضل الأول فقد بين أكثر الناس أن أهل العصر إذا اتفقا على قول إلا الواحد والاثنين من المجتهدين لا يكون حجة ... فإذا ثبت أن خلاف الواحد والاثنين لا ينعقد معه الإجماع فمتى روي إجماع أهل عصر متقدم على قول وروي بالتواتر ان واحداً لم يجتمع معهم لم يكن إجماعاً وإن روي ذلك بالآحاد فان كان قد روي عنه بالتواتر الوفاق لم يترك التواتر لأجل الآحاد كما لا يعارض خبر واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بخبر متواتر وإن لم يكن قد روي موافقة لهم لم يحكم بأنهم أجمعوا لأنّه لا يكفي أن يعلم موافقة ذلك الواحد لهم فكيف إذا رويت عنه المخالفة .

وقال محمد بن حسين بن حسن الجيزاني في معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (١٦١ / ١) : الشرط الثالث : يشترط في صحة الإجماع أن يكون قول جميع المجتهدين ، ولا يعتمد بقول الأكثرين ؛ فإذا خالف واحد أو إثنان من المجتهدين فإن قول الباقيين لا يعتبر إجماعاً . والدليل على ذلك أن لفظ (المؤمنين) ولفظ (الأمة) عامان في الجميع ، وبناءً على ذلك فإن إجماع أهل المدينة وحدهم لا يكون حجة لأنهم بعض الأمة لا كلاً لها .

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي في أصول الفقه (٤٩ / ١) : ويعتبر في صحة الإجماع اتفاق جميع علماء العصر على الحكم فإن خالف بعضهم لم يكن ذلك إجماعاً ومن الناس من قال إن كان المخالفون أقل عدداً من الموافقين لم يعتمد بخلافهم وقال بعضهم إن كان المخالفون عدداً لا يقع العلم بخبرهم لم يعتمد بهم ومن الناس من قال إذا أجمع أهل الحرمين مكة والمدينة والمصريين والبصرة والكوفة لم يعتمد بخلاف غيرهم وقال مالك إذا اجتمع أهل المدينة لم يعتمد بخلاف غيرهم وقال الأبهري من أصحابه إنما أراد به فيما طريقه الأخبار كالأناس والصاع وقال بعض أصحابه إنما أراد به الترجيح بنقلهم وقال بعضهم إنما أراد به في زمان الصحابة والتابعين وتابعهم التابعين . وقال بعض الفقهاء : إذا أجمع الخلفاء الأربع رضوان الله عليهم لم يعتمد بغيرهم وقال الرافضة إذا قال علي كرم الله وجهه شيئاً لم

يَعْتَدُ بِغَيْرِهِ وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِهِ أَلْأَقَاوِيلِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ عِصْمَةٍ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْخَطَاءِ عَلَى بَعْضِهِمْ .

الْقَوْلُ الثَّانِي : اِتْفَاقُ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ وَإِنْ خَالَفَ وَاحِدٌ أَوْ إِثْنَانِ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْحَالِقِ الْيُوسُفُ فِي أَلْبَيَانِ الْمَأْمُولِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ (١٠٤ / ١) : هَلْ يُؤْثِرُ فِي الْإِجْمَاعِ خِلَافُ الْرَّجُلِ وَالرِّجْلَيْنِ ؟ فَلَنَا إِنَّ الْإِجْمَاعَ حَسِبٌ تَعْرِيفٌ الْأُصُولِيِّينَ هُوَ اِتْفَاقُ جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَسَأَلَةٍ مَا .. وَهَذَا يَعْنِي فِي ظَاهِرِهِ أَنْ يَكُونَ الْاِتْفَاقُ تَامًا ، وَلَا يَحْدُثُ هُنَاكَ شُدُودٌ مُظْلَقاً وَالصَّحِيحُ أَنَّ خِلَافُ الْرَّجُلِ وَالرِّجْلَيْنِ أَمَامُ الْعَدَدِ الْهَائِلِ لَا يُؤْثِرُ ، لِأَنَّهُ يَتَعَدَّ فِعْلًا أَنْ تَجِدَ أَمْرًا مَا مِنْ أُمُورِ الْأَدِينَ بَعْدَ وَفَاتِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ فِيهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ بِرَأْيٍ وَاحِدٍ وَاتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِ الْرَّازِيِّ الْجَصَّاصُ فِي الْفُصُولِ فِي الْأُصُولِ (١٨٥ / ٣) : ثُمَّ لَا يَخْلُو مَنْ يَنْعَقِدُ بِهِ الْإِجْمَاعُ: مِنْ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ إِجْمَاعِهِ مُعْتَبِرًا، بِأَنَّ نَعْرِفَ قَوْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعِينِهِ، أَوْ أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَيَنْتَشِرُ فِي كَافِتِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ خِلَافٍ مِنْ الْبَاقِيَنَ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَكِيرَ عَلَى الْقَائِلِيَنَ بِهِ، وَغَيْرُ جَائزٍ أَنْ تَكُونَ صِحَّةُ الْإِجْمَاعِ مُؤْقَوَةً عَلَى وُجُودِ الْقَوْلِ فِي الْمَسَأَلَةِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، بِوَفَاقِ الْآخَرِينَ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ شَرْطُ الْإِجْمَاعِ لَمَا صَحَّ إِجْمَاعُ أَبْدَأَ، إِذْ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ مِنْ النَّاسِ أَنْ يَحْكِيَ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ قَوْلَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ عَصْرٍ. اِنْعَقِدَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى شَيْءٍ، إِنْ شِئْتَ مِنْ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ .

وَقَالَ أَبِي الْمُظْفَرِ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ السَّمْعَانِيِّ فِي قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ (١٣ / ٣) : مَسَأَلَهُ اِتْفَاقُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ شَرْطٌ فِي اِنْعَقِدَ الْإِجْمَاعِ وَإِنْ خَالَفَ وَاحِدٌ أَوْ إِثْنَانِ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ يَنْعَقِدُ وَلَا يَعْتَدُ بِخِلَافِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَقَيْلَ إِنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ وَيُقَالُ إِنَّهُ قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخِيَاطِ أَسْتَاذِ الْكَعْبِيِّ وَاسْتَدَلَ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَتَبَعُ

غَيْرَ سِبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَوْلُهُ وَكَذِيلَكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وَبِقُولِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْضَّالَّةِ) قَالُوا وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ حَقِيقَةٌ تَتَنَاؤلُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ وَجَمَاعَةُ الْأُمَّةِ وَأَنْ شَدَّ مِنْهُمُ الْوَاحِدُ فَخَرَجَ مِنْهُمْ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَقُولُ رَأَيْتَ بَقَرَةً سَوْدَاءَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا شُعَيْرَاتٌ بِيَضِّ وَيَقُولُ أَكَلْتُ مِنْهَا رُمَانَةً وَإِنْ سَقَطَتْ مِنْهَا حَبَّةً وَتَعْلَقُوا بِقُولِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ وَأَهْلِ الْعَصْرِ . كُلُّهُمْ إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْأَثَرَيْنِ هُمُ الْسَّوَادُ الْأَعْظَمُ فَلِإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ إِذَا خَالَفَ مَنْ سِوَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ . يُوصَفُ بِالشُّذُوذِ وَذَلِكَ إِسْمُ ذِمِّ فَلُوْ كَانَ يُعْتَدُ بِخِلَافِهِ مَعَهُمْ لَمْ يُوصَفُوا بِاسْمِ الَّذِمِّ .)

أَمَّا رَأَيُ الشَّافِعِيِّ فِي حُجَّيَّةِ قُولِ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدَ اللَّهِ الْزَّرْكَشِيِّ . الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ (٧ / ٣٢١) : فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ عَلَى قُولِ أَحَدُهُمْ دَلَالَةٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سَنَةٌ كَانَ قُولُ أَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرٍ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَقُولَ مِنْ عَيْرِهِمْ أَنْ أَخْالِفُهُمْ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ أَهْلُ عِلْمٍ وَحِكَايَةٍ . ثُمَّ قَالَ : وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَفْتُونُ بَعْدَ الْأَئِمَّةِ يَعْنِي مِنْ الصَّحَابَةِ وَلَا دَلِيلٌ فِيمَا إِخْتَلَفُوا فِيهِ ، نَظَرْنَا إِلَى الْأَكْثَرِ ، فَإِنْ تُكَافِئُوا نَظَرَنَا إِلَى أَحْسَنِ أَقَاوِيلِهِمْ مَحْرَجاً عِنْدَنَا . وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقُولُ إِشْتَهَرَ نَقْلُهُ عَنِ الْقَدِيمِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا ، وَقَدْ نَقَلَهُ الْبَيْهِقِيُّ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كِتَابِ الْأُمُّ ، فِي بَابِ خِلَافِهِ مَعَ مَالِكٍ .

إِذْنَ لَا يُوجَدُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ إِتْقَاقٌ عَلَى قُولٍ وَاحِدٍ حَوْلَ حُجَّيَّةِ الْإِجْمَاعِ هَلْ تَتَحَقَّقُ فِي رَأْيِ كُلِّ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ أَمْ أَكْثَرُهُمْ ، لِذَلِكَ تَجْدِهِمْ ضَيَّعُوا أَصْلَ مُعْتَقَدِهِمُ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ وَهُوَ مَحَلُّ بَحْثِنَا ، فَإِنَّهُمْ اعْتَمَدُوا عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ الْمَجْهُولِينَ الْهُوَيَّةِ وَاجْمَاعِهِمُ الْمُسْتَحِيلِ فِي زَمَانِنَا ، وَإِلَّا لِيُحِينَنَا أَحَدُهُمْ ، إِجْمَاعُ مَنْ فِي زَمَانِنَا هَذَا يَكُونُ حُجَّةً شَرِعِيَّةً ، هَلْ هُوَ إِجْمَاعُ الْأَشْعَرِيَّةِ أَمُ الْوَهَابِيَّةِ ، الْمُغَزِّلَةُ أَمُ الْصُوفِيَّةِ ، فِي بِلَادِ الْحِجَازِ أُمُّ الْعِرَاقِ ، فِي الْيَمِنِ أُمُّ الشَّامِ !!؟؟

وَالْقُولُ الْفَضْلُ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ نَجِدُهُ فِي كَلِمَاتٍ بَعْضِ عُلَمَائِهِمْ حِينَ قَالَ إِنَّ الْإِجْمَاعَ يَسْتَحِيلُ حُصُولُهُ ، وَهَذَا يَعْنِي فَقْدَانَ مَصْدَرِ التَّشْرِيعِ الْثَالِثِ عِنْدَهُمْ ، الَّذِي مِنْ خِلَالِهِ يَتَمُّ تَشْرِيعُ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ ، وَبِالْتَّالِي ضَاعَ فَرْضُ الْإِمَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْسَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ .

قالَ الشَّيْخُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجَدِيعَ فِي كِتَابِهِ تَيسِيرِ عِلْمِ أَصْوُلِ الْفَقْهِ (٢٧) : والاتفاقُ يحتاجُ إلى ضابطٍ صحيحٍ للمجتهدِ، وقد اختلفوا فيهِ، والاتفاقُ يحتاجُ إلى الإحاطةِ بأنَّ ذلِكَ الْحُكْمَ قد نَطَقَ بِهِ أو أَقْرَأَهُ كُلُّ مِنْهُمْ بأُمَارَةٍ صَرِيقَةٍ عَلَى الموافقةِ مع انتفاءِ المواتِعِ فَلَا يَكُونُ مُكْرَهًا مثلاً، وَهَذَا أَمْرٌ يُسْتَحِيلُ أَنْ يُدْرِكَ فِي الْمَجْتَهِدِينَ ، كَمَا تُسْتَحِيلُ الإحاطةُ بِآرَاءِ جَمِيعِهِمْ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ مَعَ اتساعِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَتَفْرِقَهُمْ فِيهَا. فَالوَاقِعُ يُحِيلُّ وقوعَ ذلِكَ، وَتَارِيخُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَعْلُومٌ، فَإِنَّهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَالصَّدِرِ الْأَوَّلِ قَدْ تَفَرَّقَتْ حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ اسْتِحَالَةِ جَمِيعِهَا عَلَى مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَهُوَ نَصٌّ قَطْعِيٌّ، فَكِيفَ يُتَصَوِّرُ إِمْكَانُ جَمِيعِهَا عَلَى أَمْرٍ لَا نَصَّ فِيهِ لِيَكُونَ حَكْمًا شَرِعيًّا لِلْأُمَّةِ؟

فَإِذَا كَانَ الْوُصُولُ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ وَالإِحاطَةُ بِأَفْوَاهِهِمْ أَمْرًا مُسْتَحِيلٌ أَنْ يُدْرِكَ فَكَيْفَ يَصُحُّ أَنْ يُقَالُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ فِي الدِّينِ وَهُوَ مَغْدُومٌ لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ !!؟؟؟

قالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ نَائِفَ الشَّحُودِ فِي مَوْسُوعَةِ الدِّينِ النَّصِيحَةِ (١١٢ / ٥) :
الْإِجْمَاعُ كَمَا يَبَيِّنُهُ الْعُلَمَاءُ : هُوَ أَنْ يُجْمِعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ الْمُعْتَدِلُ بِهِمْ فِي عَصْرٍ مِنَ الْعُصُورِ عَلَى مَسَأَلَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ ، وَلَوْ خَالَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ؛ لَمْ يَنْعَقِدْ الْإِجْمَاعُ . لَيْسَ الْإِجْمَاعُ إِجْمَاعَ عُلَمَاءِ بَلَدٍ فَقَطْ ، بَلْ هُوَ إِجْمَاعُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمُعْتَدِلُ بِهِمْ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ أَوْ مَغَارِبِهَا . إِذْنُ ، فَالْإِجْمَاعُ لَهُ صَوَابِطٌ وَشُرُوطٌ ، وَلَيْسَ أَمْرًا هَيِّنًا . وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : إِنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَنْعَقِدْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ . فَلَيَتَرِيَّثُ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْإِجْمَاعَ ، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ الْعِبْرَةَ لَيْسَتْ بِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ بِقَوْلِ مَا وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِصِحَّةِ الْقَوْلِ الْمَقْرُونِ بِالدَّلِيلِ .

لَأَنَّ هَذَا الْمَصْدَرُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْإِجْمَاعُ مُخْتَرٌ وَمُبْتَدَعٌ ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَلَا أَسَاسٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَلَا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ، صَارَ أَهْلُ السُّنَّةِ ، وَالْجَمَاعَةُ الْوَهَابِيَّةُ ، يُخَالِفُ بَعْضُهُمُ الْبَعْضَ وَيَنْقُضُ بَعْضُهُمُ عَلَى بَعْضٍ فِي قَوَاعِدِ وَمَبَانِي هَذَا الْأَصْلِ ، وَالظَّاماَةُ إِنَّهُمْ يُعْرِفُونَ الْإِجْمَاعَ بِأَنَّهُ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ ، وَالْعُلَمَاءُ لَمْ يَتَفَقُوا عَلَى الْإِجْمَاعِ ، وَلَا إِجْمَاعَ الْيَوْمِ عِنْدَهُمْ عَلَى الْإِجْمَاعِ .

وَهَذَا مُلْحَّصٌ أَقْوَالِهِمُ الْمُتَنَاقِضَةُ :

أَوَّلًا : الْإِجْمَاعُ مِنْ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلَلِ (الْغَرَائِيُّ) .

ثَانِيًّا : الْإِجْمَاعُ مِنْ الْأَكْثَرِ حُجَّةٌ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلَلِ (السَّمْعَانِيُّ) .

ثَالِثًا : الْإِجْمَاعُ يَحْتَاجُ إِلَى إِلْحَاظَةٍ بِآرَاءِ جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي كُلِّ الْبِقَاعِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَهَذَا أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ (الْجُدِيْعُ) .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : هَلْ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ تَبْحَثُونَ عَنْهُمْ وَعَنْ اِتْفَاقِهِمْ مَغْصُومُونَ مِنْ الْخَطَأِ حَتَّى يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً شَرْعِيَّةً حَالِهَا حَالٌ حُجَّيَّةٌ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ ؟ .

السُّؤَالُ الْثَانِي : يَقُولُ الْغَرَائِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ إِذَا خَالَفَ وَاحِدٌ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِدُونِهِ وَلَا يَكُونُ حُجَّةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، فَمَا هُوَ حَالٌ خِلَافَةٌ وَإِمامَةٌ أَيْ بَكْرٌ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ مَعَ مُخَالَفَةِ الصَّحَافِيِّ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ؟ ؟

الْأَمْرُ الْثَالِثُ : هَلْ يُعْتَبِرُ رَأْيُ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ أَمْ لَا ؟ .

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : لَا اِعْتِبَارٌ بِقَوْلِ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنُ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِيِّ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ (١ / ١٣٣) : الْبَحْثُ السَّابِعُ عَشَرُ : قَوْلُ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ لَا اِعْتِبَارٌ بِقَوْلِ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ ، وَلَا وِفَاقًا وَلَا خِلَافًا ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، وَلَا يَفْهَمُونَ الْحُجَّةَ وَلَا يَعْقِلُونَ الْبُرْهَانَ . وَقَيْلٌ : يُعْتَبِرُ قَوْلُهُمْ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمَمَةِ ، وَأَنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْأَمَمَةِ حُجَّةً لِعِصْمَتِهَا مِنَ الْخَطَأِ وَلَا يَمْتَنَعُ أَنْ تَكُونَ الْعِصْمَةُ لِجَمِيعِ الْأَمَمَةِ عَالِمَهَا وَجَاهِلَهَا ، حَكَى هَذَا الْقَوْلُ أَبْنُ الصَّبَاغِ وَأَبْنُ بُرْهَانٍ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَاحْتَازَهُ الْأَمِدِيُّ وَنَقَلَهُ الْجُوَينِيُّ ، وَأَبْنُ السَّمْعَانِيُّ ، وَالصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ عَنِ الْقَاضِيِّ أَبِي بَكْرٍ فَالَّذِي فَيَقُولُ فِي مُختَصَرِ التَّقْرِيبِ .

القول الثاني : يعتبر رأي العوام في الإجماع .

قال علي بن محمد الأدمي في أصول الأحكام (٢٢٨ / ١) : وبالجملة فهذه المسألة اجتهادية، غير أن الاحتجاج عند دخول العوام فيه يكون قطعياً ويدونهم يكون ظنناً وعلى هذا فمن قال بادخال العوام في الإجماع ، قال بادخال الفقيه الحافظ لآحكام الفروع فيه وإن لم يكن أصولياً، وبادخال الأصولي الذي ليس بفقيق طريق الأولى، لما بينهما وبين العامة من التفاوت في الأهلية وصححة النظر، هذا في الأحكام، وهذا في الأصول . ومن قال بأنه لا مدخل للعوام في الإجماع اختلفوا في الفقيه والأصولي نفياً وأثباتاً ، فمن ثبت نظر إلى ما استملا عليه من الأهلية التي لا وجود لها في العامي، ودخولهما في عموم لفظ الأمة في الأحاديث السابقات ذكرها .

الأمر الرابع : هل يجب أن يكون الإجماع مسندًا على نصٍ من الكتاب والسنّة ؟ ؟ .

القول الأول : يجب أن يكون الإجماع مسندًا إلى نصٍ من الكتاب أو السنّة .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٥ / ١٩) : الإجماع دليل آخر كما يقال: قد دلَّ على ذلك الكتاب والسنّة والإجماع وكلٌّ من هذه الأصول يدلُّ على الحق مع تلازمها؛ فإنَّ ما دلَّ عليه الإجماع فقد دلَّ عليه الكتاب والسنّة وما دلَّ عليه القرآن فعن الرَّسُولِ أخذَ فالكتابُ والسنّة كلاهُما مأخوذٌ عنه ولا يوجد مسألة يتافق الإجماع عليها إلا وفيها نصٌ.

وقال عبد الله بن محمد الغنيمان في شرح العقيدة الواسطية (٣١ / ١٠) :
فأراد المصنف أنْ بيّن ميزَةَ أهْلِ السُّنَّةِ، وَأَنَّ أَصْوَلَهُمُ الَّتِي يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا فِي الْأَحْكَامِ وَفِي الْعَقَائِدِ ثَلَاثَةَ : كِتَابُ اللهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالإِجْمَاعُ . ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْإِجْمَاعُ الْمُنْضَبِطُ ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ تَبعَهُمْ مِنْ الْتَّابِعِينَ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَحْصُورِينَ ، وَالْكَلَامُ الْمَحْصُورُ يُعْلَمُ . أَمَّا بَعْدَ أَنْ تَقَرَّفُوا فِي الْبِلَادِ ، وَكَثُرَ الْعُلَمَاءُ ، وَاتَّسَعَتْ بِلَادُ الْمُسْلِمِينَ ، فَالْإِجْمَاعُ لَا يَكُونُ مُنْضَبِطًا ، فَمُدَّعِي

الإجماع بعده ذلك يكون مدعياً لشيء يستحيل الإحاطة به ، وهذا معنى قوله : (الإجماع الذي ينضبط هو إجماع السلف) يعني : الصحابة ، **ولابد أن يكون الإجماع مسندًا إلى نص من كتاب الله أو سنة رسوله** ؛ لأنَّه ليس معنى الإجماع أنَّه يأتي بشيء جديداً ، وأنَّه أصلٌ يشرع به ، بل لابد أن يكون مسندًا إلى أصلٍ من كتاب الله وسنة رسوله ، واستدل على هذا بقوله جل وعلا : (ومن يشاقق الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) فسبيل المؤمنين يدخل فيه ما أجمعوا عليه ، فهذا أصل يرجع إليه في الإجماع .

وقال أبو عبد الله محمد بن الفقيه إلى الله تعالى عبد الله الزركشي. الشافعي في البحر المحيط (٦٤ / ٦) : **الفصل الثاني فيما ينعقد عن الإجماع : ولا بد له من مسند**؛ لأنَّ أهل الإجماع ليس لهم رتبة الاستقلال بإثبات الأحكام، وإنما يثبتونها نظراً إلى أدلةها ومأخذها، فوجب أن يكون عن مسند؛ لأنَّه لو انعقد من غير مسند لا يقضى إثبات الشرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل. وحكي إمام الحرمين في باب القراءض من النهاية عن الشافعي أنَّه قال: الإجماع إن كان حجة قاطعة سمعية، فلا يحكم أهل الإجماع بإجماعهم ، وإنما يصدر الإجماع عن أصل .

القول الثاني : لا حاجة للإجماع إلى مسند شرعي وإنما يصح بالإجهاض والقياس .

قال أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيقه لكتاب المواقف إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطئي (٢ / هامش ص ٨١) : جرى الخلاف في استناد الإجماع إلى اجتهاد وقياس ، فمتعة الطاھريه لإنكارهم أصل القياس وأبن جرير الطبری نظرًا إلى أنَّ الإجماع الصادر عن القياس لم ينعقد على مسند قاطع ، فلَا يكون حجة ، والراجح لدى الجمهور أنَّه واقع وحجة ، ومن أمثلته إجماع الصحابة على إمامه أي بكر الصديق مسندين إلى الاجتهاد الملوح إليه بقول جماعة منهم رضيه رسول الله لدينا أفالا نرضاه لدينا .

وَقَالَ أَبُو الْمُظَفِّرَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدَ الْسَّمْعَانِيِّ فِي قَوَاطِعَ الْأَدِلَّةِ فِي الْأَصْوَلِ (٢) : ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِإِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَنِ الْقِيَاسِ وَقَالُوا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ فِي ذَلِكَ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَنْ الْقِيَاسِ بِحَالٍ سَوَاءً كَانَ خَفِيًّا أَوْ جَلِيًّا أَوْ اخْتَارَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الْطَّبَرِيِّ وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى جَوَازِ إِنْعِقَادِهِ بِالْجَلِيِّ دُونَ الْخَفِيِّ وَأَمَّا نَفَاهَةُ الْقِيَاسِ مَنْعُوا إِنْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ بِالْقِيَاسِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ عِنْدِهِمْ وَالْكَلَامُ مَعَ نَفَاهَةِ الْقِيَاسِ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ . وَأَمَّا حُجَّةٌ مِنْ نَفَاهَةِ إِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ بِالْقِيَاسِ قَالَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَطَأَ مَوْهُومٌ فِي الْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ يُوجَبُ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِالْقِيَاسِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجَبُ أَنْ يَكُونَ فُرُوعًا لِشَيْءٍ أَقْوَى مِنْ أَصْلِهِ بِبَيِّنَةٍ أَنَّ الْقِيَاسَ فَرْعٌ الْإِجْمَاعِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ يُسْتَخْرِجُ مِنْهُ الْمَعْنَى فِيَقَاسٍ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا يُسْتَخْرِجُ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ فَإِذَا كَانَ الْقِيَاسُ فَرْعًا لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ الْإِجْمَاعُ فَرْعًا لِإِنَّهُ يُؤْدِي إِلَى أَنْ يَنْقِلِبَ الْأَصْلُ فَرْعًا وَالْفَرْعُ أَصْلًا وَهَذَا لَا يَجُوزُ . بِبَيِّنَةٍ أَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يَفْسُقُ مُخَالَفَهُ بَلْ يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ وَلَا يُجْعَلُ أَصْلًا فِي نَفْسِهِ بَلْ هُوَ فَرْعٌ لِغَيْرِهِ وَلَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ بِتُبُوتِهِ وَلَا عَلَى تَعْلِقِهِ بِالْأَمَارَةِ وَأَمَّا الْحُكْمُ الْمُجَمَّعُ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ وَيَفْسُقُ مُخَالَفَهُ وَيَجْعَلُ أَصْلًا وَيَقْطَعُ عَلَيْهِ وَعَلَى تَعْلِقِهِ بِطَرِيقَةٍ فَإِذَا صَدَرَ هَذَا الْإِجْمَاعُ عَنِ الْاجْتِهَادِ اجْتَمَعَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْكَامُ مَعَ تُنَافِيَهَا وَتَضَادَّهَا وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ وَهِيَ أَنَّ الْأَمَارَةَ دَلَالَةٌ خَافِيَّةٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْأُمَّةَ عَلَى كُثُرِتِهَا وَاحْتِلَافِهَا هُمْمَهَا وَأَغْرِاضِهَا يَجْمِعُهَا الْأَمَارَةُ مَعَ خَفَائِهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعَصْرِ . وَلَا عَصْرٌ إِلَّا وَفِيهِ مِنْ يَنْفِي الْقِيَاسُ أَصْلًا فَلَمْ يُجْزِ وُقُوعُ الْإِجْمَاعِ وَإِنْعِقَادِهِ وَالَّذِي يَنْعِقَدُ بِهِ الْإِجْمَاعُ مَعْدُومٌ وَأَمَّا حُجَّةٌ مِنْ جَوْزِ إِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَنِ الْقِيَاسِ فَنُبَيِّنُ أَوَّلًا وُجُودُ ذَلِكَ ثُمَّ نُبَيِّنُ جَوَازُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِ ذَلِكَ وَوَقْعَهُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِوانَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ قَالَ لَا أَفْرَقُ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فَقَاسَ الرَّكَأَةُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وُجُوبِ قِتَالِ الْمُخْلِ بِهَا وَلَوْ كَانَ مَعَهُمْ فِي قِتَالِ مَانِعِي الرَّكَأَةِ عَلَى نَصِّ لِنَقْلُوهُ وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ أَيْضًا عَلَى إِمَامَةِ أَيِّ بَكْرٍ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ فَإِنَّهُمْ إِسْتَدَلُوا فِي إِمَامَةِ أَيِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَقْدِيمِ الْأَنْبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ وَقَالُوا إِخْتَارَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا فَاخْتَرْنَاهُ لِدِينِنَا .

إِنَّ أَصْحَابَ الْقَوْلِ الْثَّانِي أَقْوَى حُجَّةً مِنْ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، لَا تَهُمْ إِعْتَمَدُوا
الْاجْتِهَادَ وَالْقِيَاسَ أَصْلَ لِحُصُولِ الْإِجْمَاعِ ، وَلَوْ كَانَ الْإِجْمَاعُ يَسْتَلِزُمُ وُجُودَ نَصٍّ مِنْ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَمَا فَائِدَةُ الْإِجْمَاعِ إِذْنٌ ؟ !! .

أَمَّا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَأَعْتَقَدُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّخَلُّصَ مِنْ مُعَارَضَةِ صَرِيحِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ لِمُعْتَقَدِهِمْ ، فَقَالُوا بِوُجُوبِ إِسْتِنَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَصٍّ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،
فَجَعَلُوا إِجْمَاعَهُمْ هَذَا وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَاحِدًا .

أَهُمْ تَنَاقُصَاتِهِمْ فِي مَصْدَرِ تَشْرِيعِهِمْ هَذَا :

أَوَّلًا : لَا إِغْتِبَارَ بِقَوْلِ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ (الشُّوكَاني) .

ثَانِيًا : يُعْتَبِرُ قَوْلُ الْعَوَامِ حَتَّى يَكُونَ الْإِجْمَاعُ قَطْعِيًّا (الآمِدي) .

ثَالِثًا : يَجُبُ أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مُسْتَنِدًا عَلَى نَصٍّ شَرِعيٍّ (الزرْكِشِي) .

رَابِعًا : لَا حَاجَةَ لِالْإِجْمَاعِ إِلَى مُسْتَنِدٍ شَرِعيٍّ (الشَّاطِئِي) .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : إِذَا كُنْتُمْ مُخْتَلِفِينَ مُتَنَاقِصِينَ فِي أَسَاسِيَّاتِ هَذَا الْمَصْدَرِ فَكَيْفَ
تَسْتَطِيُّونَ الْحُصُولَ عَلَى حُكْمٍ شَرِعيٍّ مُتَفَقٍ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ تَتَفَقُّوا عَلَيْهِ ؟ .

السُّؤَالُ الْثَّانِي : هَلْ الَّذِي تَنْبَئُنِي أَصْوُلُهُ وَقَوَاعِدُهُ عَلَى أَسَاسٍ هَشٍّ وَمُتَهَالِكٍ
يَكُونُ دِينٌ قَوِيٌّ وَثَابِتٌ ؟ !! .

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : إِنْقَلَابُ الْمَوَازِينِ وَتَبْدِيلُ الْقَوَانِينِ الشَّرِيعَيَّةِ .
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : الْإِمَامَةُ الْكُبْرَى تَبْعُدُ لِلْإِمَامَةِ الصُّغْرَى .

عِنْدَمَا اعْتَمَدَ أَهْلُ الْسُّنَّةَ وَالْوَهَابِيَّةَ مَقَالَةً أَهْلَ الْضَّلَالِ وَالْإِنْجَرَافِ ، وَهِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَرْكَ أُمَّتَهُ عَلَى سِكَّةِ التَّنَازُعِ وَالْاخْتِلَافِ ، وَلَمْ يَدْلِهِمْ طَرِيقُ الْهِدَايَةِ وَالْإِتْفَاقِ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا لَمْ يُنْلَغُهُمْ آلِيَّةُ الْعَمَلِ بِأَهْمَّ وَاحِدَاتِ الْدِينِ ، وَطَرِيقَةُ تَنْصِيبِ إِمَامٍ وَوَلِيِّ أُمْرِ الْمُؤْمِنِينَ ، الَّذِي يَتَكَفَّلُ إِدَارَةً شُؤُونَ الْعِبَادِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْدِينِ ، وَهُوَ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَةُ وَخِلَافَةُ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمَيْنِ ، قَلَبُوا الْمَوَازِينِ الْفِقْهِيَّةَ وَبَدَّلُوا الْقَوَانِينِ الشَّرِيعَيَّةِ .

مِمَّا جَعَلَ الْمُسْلِمُ صَاحِبَ الْقَلْبِ السَّلِيمِ يَسْتَنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ إِنَّ عَدَمَ تَنْصِيبِ وَتَعْيِينِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِمَاماً وَخَلِيفَةً يَقُومُ مُقاَمَهُ فِي قِيَادَةِ الْأُمَّةِ إِلَى بَرِ الْأَمَانِ يُؤَدِّي إِلَى الْفِرَقَةِ وَالْإِفْتِنَالِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَجْلِ الْسُّلْطَةِ وَالْحُكْمِ وَالنَّبِيُّ الْكَرِيمُ الرَّوُوفُ الرَّحِيمُ مُنْزَهٌ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ الْمَسِيقِ .

وَهَذَا مَا جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْطَرُّونَ إِلَى إِسْتِبْطَاطِ طَرِيقَةٍ رَعَمُوا أَنَّهَا تَدْلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَةِ ، وَقَلَبُوا بِذَلِكَ الْمَوَازِينِ الْعَقْدِيَّةَ وَبَدَّلُوا الْقَوَاعِدَ الشَّرِيعَيَّةَ ، وَجَعَلُوا الْسُّنَّةَ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ دَلِيلَ عَلَى الْفُرُوضِ وَالْوَاجِبَاتِ ، فَقَالُوا أَنَّ الْإِمَامَةَ الصُّغْرَى تَدْلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى ! ! ! .

جَاءَ فِي مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ تَرْتِيبُ السِّنْدِيِّ (صَفْحَةٌ ٣٦٢) أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هَشَّامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . وَهَذَا وَغَيْرُهُ صَرِيحٌ فِي إِنَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ الْإِمَامَةُ الصُّغْرَى وَالْإِحْتِيَارُ لَهَا إِحْتِيَارٌ لِلْكُبْرَى وَهَذَا مَا فَهَمَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِدَادًا قَالَ رَدًّا عَلَى مَنْ كَانُوا يُرِيدُونَهَا لِغَيْرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا فَكَيْفَ لَا نَرْضَاهُ لِدُنْيَانَا فَاقْتَنَعُوا وَاتَّقْفَوْا عَلَى تَوْلِيةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفُهْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ لِلْإِمَامِ عُدُرٌ إِسْتَحْلَفَ أَلَّا فَضَلَّ لِلصَّلَاةِ فَوَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَفَّةً فَجَاءَ

فَقَعَدَ إِلَى جَنْبِ أَيْ بَكْرٍ فَأَمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأُمُّ أَبُو بَكْرٍ أَنَّاسٍ وَهُوَ قَائِمٌ .

وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرُ ، مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ السَّمْعَانِيُّ الْحَنَفِيُّ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ فِي قَوَاطِعِ الْأَدَلَّةِ فِي الْأَصْوَلِ (٤٧٥ / ١) : وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ أَيْضًا عَلَى إِمَامَةِ أَيْ بَكْرٍ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْاجْتِهادِ فَإِنَّهُمْ إِسْتَدَلُوا فِي إِمَامَةِ أَيْ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَقْدِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ وَقَالُوا : اخْتَارَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا فَاخْتَرْنَاهُ لِدُنْيَانَا .

المَعْلُومُ أَنَّ إِمَامَةَ الصَّلَاةِ مِنْ الْمُسْتَحَبَّاتِ وَالْإِمَامَةُ الْكُبْرَى مِنْ الْوَاجِبَاتِ ، وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعُظْمَى مِنْ أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ وَالْإِمَامَةَ الْصُّغْرَى مِنْ الْفُرُوعِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْفَرْعُ دَالٌ عَلَى الْأَصْبَلِ ، وَالسُّنْنُ دَالَّةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ ؟ أَلَيْسَ الْحَقُّ هُوَ أَنَّ الْفُرُوعَ تُسْتَنْبِطُ مِنْ أُصُولِهَا كَمَا سَارَ رَكْبُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَقَامُوا بِتَالِيفِ الْكُتُبِ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ ؟ ؟ .

الْقَوْلُ الثَّانِي : الْإِمَامَةُ الْصُّغْرَى تَبْعُدُ لِلْإِمَامَةِ الْكُبْرَى .

قَالَ مَحْمُودُ بْنُ أَحْمَدَ الْزِنجَانِيُّ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصْوَلِ (٣٤ / ١) : ثُمَّ لَا يَخْفِي عَلَيْكَ أَنَّ الْفُرُوعَ إِنَّمَا تَبْنِي عَلَى الْأَصْوَلِ وَأَنَّ مَنْ لَا يَفْهَمُ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِنْبَاطِ وَلَا يَهْتَدِي إِلَى وَجْهِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَ أَحْكَامِ الْفُرُوعِ وَأَدَاتِهَا الَّتِي هِيَ أُصُولُ الْفِقْهِ لَا يَتَسَعُ لَهُ الْمَجَالُ وَلَا يُمْكِنُهُ التَّقْرِيرُ عَلَيْهَا بِحَالِ فَإِنَّ الْمَسَائِلِ الْفَرَعِيَّةِ عَلَى اتْسَاعِهَا وَبَعْدِ غَایَاتِهَا لَهَا أُصُولٌ مَعْلُومَةٌ وَأَوْضَاعٌ مَنْظُومَةٌ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أُصُولَهَا لَمْ يَحْطِ بِهَا عِلْمًا وَحَيْثُ لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَاضِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ تَصْدِي لِحِيَازَةِ هَذَا الْمَقْصُودِ بَلْ اسْتَقْلَلَ عُلَمَاءُ الْأَصْوَلِ بِذِكْرِ الْأَصْوَلِ الْمُجَرَّدَةِ وَعُلَمَاءُ الْفُرُوعِ بِنَفْلِ الْمَسَائِلِ الْمَبَدِدةِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى كَيْفِيَّةِ اسْتِنَادِهَا إِلَى تِلْكَ الْأَصْوَلِ أَحْبَبَتْ أَنَّ أَتَحْفَ ذَوِي التَّحْقِيقِ مِنَ الْمُنَاظِرِ بِمَا يَسِّرُ الْمُنَاظِرِ فَحَرَرَتْ هَذَا الْكِتَابَ كَاشِفًا عَنِ النَّبِأِ الْيَقِينِ فَذَلِكَتِ فِيهِ مُبَاحِثُ الْمُجْتَهِدِينَ وَشَفِيتِ غَلِيلِ الْمُسْتَرْشِدِينَ فَبَدَأَتِ

بِالْمَسَأَةِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي تردد إِلَيْهَا الْفُرُوعُ فِي كُلِّ قَاعِدَةٍ وَضَمِنَتْهَا ذِكْرُ الْحَجَّةِ الْأُصُولِيَّةِ
مِنَ الْجَانِبَيْنِ ثُمَّ رَدَدَتِ الْفُرُوعُ النَّاشرَةُ مِنْهَا.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسْنَوِيِّ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى
الْأُصُولِ (٤٧ / ١) : وَقَدْ مَهَدَتْ بِكَتَابِي هَذَا طَرِيقُ التَّخْرِيجِ لِكُلِّ ذِي مَذَهَبٍ وَفَتَحَتْ
بِهِ بَابَ التَّقْرِيرِ لِكُلِّ ذِي مَطْلَبٍ فَلَتَسْتَهْضُرْ أَزْبَابُ الْمَذاهِبِ قَوْاعِدُهَا الْأُصُولِيَّةِ
وَتَفَارِيُّهَا ثُمَّ تَسْلُكَ مَا سَلَكَهُ فَيُحَصَّلُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِجَمِيعِهِمُ التَّمَرُّنِ عَلَى
تَحْرِيرِ الْأَدِلَّةِ وَتَهْذِيبِهَا وَالْتَّبَيِّنِ لِمَا خَذَ تَضْعِيفَهَا وَتَصْوِيبَهَا وَيَتَهِيَا لِأَكْثَرِ الْمُسْتَعِدِينِ
الْمَلَازِمِينَ لِلنَّظَرِ فِيهِ نِهايَةُ الْأَرْبَ وَهُوَ تَمَهِيدُ الْوُصُولِ إِلَى مَقَامِ
اسْتِخْرَاجِ الْفُرُوعِ مِنْ قَوْاعِدِ الْأُصُولِ .

قَالَ الْزِنجَانِيُّ (أَنَّ الْفُرُوعَ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى الْأُصُولِ .. فَبَدَأَتِ الْمَسَأَةُ الْأُصُولِيَّةُ
الَّتِي تردد إِلَيْهَا الْفُرُوعُ) .

وَقَالَ الْأَسْنَوِيُّ (اسْتِخْرَاجُ الْفُرُوعِ مِنْ قَوْاعِدِ الْأُصُولِ) هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ
الشَّرْعِيَّةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي يَعْتَمِدُهَا الْعُلَمَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ فِي اسْتِنبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ،
لِمَاذَا قَلَبْتُمْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ وَجَعَلْتُمُ الْفُرُوعَ هِيَ الَّتِي تَبْنِي الْأُصُولَ !!؟؟

قَدْ أَعَانَنَا فِي الرَّدِّ عَلَى هُؤُلَاءِ الَّذِينَ حَرَفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَجْعَلُوا
رَأْيَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ شُرُبِيًّا وَدِينَ يَجْبُ إِتْبَاعُهُ حَتَّى وَلَوْ خَالَفَ أَصْوَلُ الْإِسْتِدَالَ
الْمُعْتَبَرَةِ ، بَعْضُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْسُّنْنَةِ ، مِنْهُمْ :

أَبُو الْعَبَّاسِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَالِكِيِّ الْقَرَافِيِّ فِي
أَنْوَارِ الْبُرُوقِ فِي أَنْوَاعِ الْفُرُوعِ (٤ / ٨٢) : وَيَظْهُرُ لَكَ بِاعتِبَارِ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ التَّقْدِيمَ
فِي الصَّلَاةِ لَا يَلِزُمُ مِنْهُ مِنْ حِيثُ هُوَ تَقْدِيمٌ فِي الصَّلَاةِ التَّقْدِيمُ فِي الْإِمَامَةِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّ
الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَ مُشْتَمَلَةً عَلَى سِيَاسَةِ الْأَمَمَةِ وَمَعْرِفَةِ مُعَاقدِ الشَّرِيعَةِ وَضَبْطِ الْجُيُوشِ
وَوِلَايَةِ الْأَكْفَاءِ وَعَزْلِ الصُّعَفَاءِ وَمُكافَحةِ الْأَضْدَادِ وَالْأَعْدَاءِ وَتَصْرِيفِ الْأَمْوَالِ وَأَحْذِهَا
مِنْ مَظَانِهَا وَصَرْفِهَا فِي مُسْتَحْقَاتِهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْإِمَامَةِ الْكُبْرَى ،
وَعَلَى هَذَا وَرَدَ سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ عُمَرَ لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ رَضِيَّكَ

رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِدِينِنَا أَفَلَا نُرْضِاكَ لِدُنْيَاَنَا إِشَارَةٌ لِتَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ .

ثُمَّ قَالَ الشِّيخُ قَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بَابِ الشَّاطِئِ فِي حاشِيَتِهِ عَلَى أَنْوَارِ الْقَرَافِيِّ : قَالَ (وَيَظْهَرُ لَكَ بِاعتْبَارِ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ التَّقْدِيمَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَقْدِيمٌ فِي الصَّلَاةِ التَّقْدِيمُ فِي الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ إِلَى قَوْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْإِمَامَةِ الْكُبْرَى) . قُلْتَ : مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ أَهْلِيَّةَ الْقِيَامِ بِإِمَامَةِ الصَّلَاةِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقِيَامِ بِإِمَامَةِ الْخِلَافَةِ صَحِيحٌ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَحِيِّ الْغَزَانِيِّ إِبْنِ الْأَذْرَقِ فِي بَدَائِعِ السُّلْكِ فِي طَبَائِعِ الْمَلِكِ (٤٣ / ١) : إِمَامَةُ الصَّلَاةِ وَفِيهَا مَسَائِلُ الْمَسَالَةِ الْأُولَى قَالَ ابْنُ خَلْدُونَ هِيَ أَرْفَعُ الْخَطَطِ كُلَّهَا وَأَرْفَعُ مِنَ الْمُلْكِ بِخُصُوصِهِ الْمَنْدُرُجُ مَعَهَا تَحْتَ الْخِلَافَةِ قَالَ وَيَشْهُدُ لِذَلِكَ اسْتِدْلَالُ الصَّحَابَةِ بِاستِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى استِخْلَافِهِ فِي السِّيَاسَةِ فِي قَوْلِهِمْ ارْتَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا أَفَلَا نُرْضِاهُ لِدِينِنَا فَلَوْلَا أَنَّ الصَّلَاةَ أَرْفَعُ مِنَ السِّيَاسَةِ لَمَا صَحَّ الْقِيَاسُ قُلْتَ قَالَ الْقَرَافِيُّ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَقْدِيمٌ فِيهَا التَّقْدِيمُ فِي الْأَمَامَةِ الْعَظِيمَ لَا شَتَّالُهَا عَلَى سِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَمَعْرِفَةِ مَعَاقِدِ الشَّرِيعَةِ وَضَبْطِ الْجَيُوشِ وَذَكَرُ مِنْ هَذَا مَا هُوَ مِنْ وَظَائِفِهَا ثُمَّ أَجَابَ عَنِ اسْتِدْلَالِ الصَّحَابَةِ بِوُجُوهٍ مِنْهَا أَنَّ الْقَصْدُ بِذَلِكَ تَسْكِينُ الثَّائِرَةِ وَرَدُّ الْأَهْوَاءِ بِحَجَّةٍ ظَاهِرَةٍ يُسْكِنُ لَهَا أَكْثَرُ النَّاسِ لِيَنْدُفعُ الْفَسَادُ .

وَقَالَ إِبْنُ حَزْمَ الْأَنْذَلِسِيِّ - فِي كِتَابِهِ الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ (١١٩ / ٣) : وَاحْتَجُوا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى الْخِلَافَةِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ قِيَاسٌ عَلَى تَقْدِيمِ الَّتِي لَهُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْأَنْصَارِ : إِرْضُوا لِإِمَامَتِكُمْ مِنْ رَضِيَّهُ رَسُولُ اللَّهِ لِصِلَاتِكُمْ وَهِيَ عِظَمُ دِينِكُمْ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا مِنْ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا يَحْلُّ ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ حُجَّةٌ إِلَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ إِسْتَخَلَفَ عَلَيْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَرْوَةِ تَبُوكَ ، وَهِيَ آخِرُ غَرْوَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقِيَاسُ الْإِسْتِخْلَافِ عَلَى الْإِسْتِخْلَافِ الَّذِينَ يَدْخُلُ فِيهِمَا الصَّلَاةُ وَالْأَحْكَامُ أُولَى مِنْ قِيَاسِ الْإِسْتِخْلَافِ عَلَى الصَّلَاةِ وَحْدَهَا . فَإِنَّ قَالُوا : إِنَّ إِسْتِخْلَافَ الَّتِي أَبَا بَكْرٍ هُوَ آخِرُ فِعْلَهُ . قِيلَ لَهُمْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى الْتَّوْفِيقُ ، إِنَّ عَلْيَا لَمْ يَنْحَطُ فَضْلُهُ بَعْدَ أَنْ إِسْتَخَلَفَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَرْوَةِ تَبُوكَ . بَلْ زَادَ

خَيْرًا بِلَا شَكٍ . فَلَمْ يَكُنْ إِسْتِخْلَافُ النَّبِيِّ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَجْلِ نَقِيقَةٍ حَدَثَتْ فِي عَلَيْهِ ، لَمْ تَكُنْ فِيهِ إِذَا إِسْتَخْلَفَهُ عَلَى تَبُوكَ . كَمَا لَمْ يَكُنْ إِسْتِخْلَافُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْا عَلَى الْمَدِينَةِ فِي عَامِ تَبُوكِ لِأَنَّهُ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ أَيِّ بِكْرٍ ، فَلَيْسَ إِسْتِخْلَافُ أَيِّ بِكْرٍ عَلَى الصَّلَاةِ حَاطَا لِعَلِيٍّ . وَإِنَّمَا الْعُلَمَاءُ فِي خِلَافَةِ أَيِّ بِكْرٍ عَلَى قَوْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ نَصَّ عَلَيْهِ ، وَوَلَّهُ خِلَافَتُهُ عَلَى الْأُمَّةِ وَأَقَامَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُقاَمُهُ فِي النَّظَرِ عَلَيْهِ وَلَهَا ، وَجَعَلَهُ أَمِيرًا عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ وَفَاتِهِ . وَهَذَا هُوَ قَوْلُنَا الَّذِي نُدِينُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ . وَنَلْقَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مَقْرُونًا مِنَ الشَّهَادَةِ التَّوْحِيدِ . وَحُجَّتُنَا أَلْوَاضِحَةً فِي ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ حِينَئِذٍ جَمِيعًا عَلَى أَنَّ سَمُوَّهُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَوْ كَانُوا أَرَادُوا ذَلِكَ أَنَّهُ خَلِيفَةً عَلَى الصَّلَاةِ ، لَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مُسْتَحْقَقًا لَهُذَا الْاسْمِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ، وَالْأُمَّةُ كُلُّهَا مُجَمَّعَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقْ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْاسْمِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ وَأَنَّهُ إِنَّمَا إِسْتَحْقَقَهُ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ، إِذَا وَلَيَّ خِلَافَتِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ . وَأَيْضًا : فَلُوْ كَانَ الْمُرَادُ بِتِسْمِيَتِهِمْ إِيَّاهُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الصَّلَاةِ ، لَا عَلَى الْأُمَّةِ لِمَا كَانَ بِهِذَا الْاسْمِ فِي ذَلِكَ الْأَوْقَتِ أُولَئِي مِنْ أَيِّ رَهْمٍ وَابْنَ أُمٍّ مَكْتُومٍ وَعَلِيٍّ ، فَكُلُّ هُوَلَاءَ فَقَدْ إِسْتَخْلَفَهُ النَّبِيُّ عَلَى الْمَدِينَةِ ، وَلَا مِنْ عِنَابِ بْنِ أَسِيدِ بْنِ أَبِي الْعَاصِنِ بْنِ أَمَيَّةِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، وَقَدْ إِسْتَخْلَفَهُ عَلَى مَكَّةَ ، وَلَا مِنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِنِ الْتَّقِيِّ ، فَقَدْ إِسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْطَّائِفِ ، وَلَا مِنْ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِنِ بْنِ أَمَيَّةِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ فَقَدْ إِسْتَخْلَفَهُ عَلَى صَنْعَاءَ . فَلَمَّا اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمِّي أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرَنَا (خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ) لَا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ يُسَمِّي بِذَلِكَ عَلِيٌّ إِذَا وَلَيَّ الْخِلَافَةَ ، عِلْمُنَا ضُرُورَةُ أَنَّهُ سُمِّيَ أَبُو بَكْرٍ (خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ) لِأَنَّهُ إِسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْخِلَافَةِ الْتَّامَّةِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي وِلَايَةِ جَمِيعِ أُمُورِ الْأُمَّةِ وَهَذَا بَيْنَ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَفْسِ الْمَصْدَرِ (٩٨٦ / ٧) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٌ : وَأَمَّا أَنْ يَقُولُ أَحَدٌ مِنْ الْأُمَّةِ أَنَّ أَبَا بَكْرًا إِنَّمَا قَدَّمَ قِيَاسًا عَلَى تَقْدِيمِهِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَبَيِّ اللَّهِ ذَلِكَ ، وَمَا قَالَهُ أَحَدُ قِطْ يَوْمَئِذٍ ، وَإِنَّمَا تَشْبِثُ بِهِذَا الْقَوْلِ السَّاقِطِ الْمُتَأْخِرُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ ، الَّذِينَ لَا يُبَالُونَ بِمَا نَصَرُوا بِهِ أَفْوَالُهُمْ ، مَعَ أَنَّهُ أَيْضًا فِي الْقِيَاسِ فَاسِدٌ ، لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا ، لِمَا بَيْنَا قَبْلُ ، وَلَانَ الْخِلَافَةُ لَيْسَتْ عَلَتْهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ جَائزٌ أَنْ يَلِيهَا الْعَرَبُ وَالْمَوْلَى وَالْعَبْدُ ، وَالَّذِي لَا يُحَسِّنُ سِيَاسَةَ الْجُيُوشِ وَالْأُمُوَالِ وَالْحُكَّامِ وَالسَّيِّرِ الْفَاضِلَةِ ، وَأَمَّا الْخِلَافَةُ فَلَا يَجُوَرُ أَنْ يَتَوَلَّهَا ، إِلَّا قُرْشِيٌّ صَلِيبِيٌّ ، عَالَمٌ بِالسِّيَاسَةِ وَوُجُوهِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْكَمًا لِلِقِرَاءَةِ . وَإِنَّمَا الصَّلَاةُ تَبَعُ لِلْإِمَامَةِ ، وَلَيْسَتِ الْإِمَامَةُ تَبَعًا لِلصَّلَاةِ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ أَنْ تُقَاسِ الْإِمَامَةُ

الْتِي هِيَ أَصْلُ ، عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ فَرْعُ مِنْ فُرُوعِ الْإِمَامَةِ ؟ هَذَا مَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ .

أَهَمُّ مَا جَاءَ عِنْدَهُمْ مِنْ خِلَافَاتٍ حَوْلَ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى وَالْإِمَامَةِ الصُّغْرَى :
أَوَّلًا : أَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَيِّ بَكْرٍ بِالصَّلَاةِ وَهِيَ الْإِمَامَةُ الصُّغْرَى دَلِيلٌ إِخْتِيَارِهِ لِلْإِمَامَةِ الْكُبْرَى (الشَّافِعِي) .

ثَانِيًّا : لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الصَّلَاةِ التَّقْدِيمُ فِي الْخِلَافَةِ (القرافي) .

ثَالِثًا : أَسْتَدَلَ الصَّحَابَةُ عَلَى إِمَامَةِ أَيِّ بَكْرٍ تَقْدِيمُ النَّبِيِّ إِبَاهُ فِي الصَّلَاةِ (السَّمْعَانِي) .

رَابِعًا : إِنَّ قِيَاسَ تَقْدِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَيِّ بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ تَقْدِيمَهُ لِلْخِلَافَةِ قِيَاسٌ فَاسِدٌ (ابن حرم) .

إنَّ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْإِسْتِبْلَاطِ ، وَالتَّخْبُطُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ ، حَصَلَ نَتْيَاجَةً إِبْتِعَادِ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ عَنْ الْمَصَادِرِ الشَّرِعِيَّةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ الدِّينِ وَفَرَّوْعَهُ ، وَتَعَصُّبَهُمْ لِآرَائِهِمْ وَأَهْوَاءِهِمْ ، وَرَدُّهُمْ لِلَّدَلِيلِ الْقُرْآنِ الْمُحْكَمِ فِي الْإِمَامَةِ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الْوَاضِعِ الْصَّرِيحِ فِي الْخِلَافَةِ ، وَأَخَذُهُمْ بِمَا وَجَدُوا عَلَيْهِ كُبَرَاءُهُمُ الَّذِينَ أَضْلَوْهُمُ الْسَّبِيلَ ، فَأَصْبَحُوا أَلْيَوْمَ بِلَا إِمَامٍ حَقٍّ وَهُدَى ، يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ وَيُبَايِعُونَهُ وَيَقْتَدُونَ بِهِ لِيَنْجُوا مِنْ الْتَّهَدِيدِ وَالْوَعِيدِ وَهُوَ مَيْتَةُ الْجَاهِلِيَّةِ وَالضَّالِّ الْبَعِيدِ .

الْمَسَأَلَةُ السَّادِسَةُ : حَادِثَةٌ وَقَعَتْ فِي الْتَارِيخِ ، وَعَمَلِيَّةٌ إِرْهَابِيَّةٌ وَسَطْوٌ مُسلِحٌ ، أَتَخْذُهُ أَهْلُ الْسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ مَصْدَرٌ لِتَشْرِيعِ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَى .

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) وما في هذه الآية من معانٍ وأحكام (٣٠٣ / ١) : الثامنة : فإن عقدتها واحدٌ من أهل الحل والعقد فذلك ثابتٌ ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا تنعقد إلا بجماعةٍ من أهل الحل والعقد ودليلنا أن عمر رضي الله عنه عقد البيعة لأبي بكر ولم ينكِر أحدٌ من الصحابة ذلك، ولأنه عقد فوجب ألا يفتقر إلى عددٍ يغدوه كسائر العقود. قال الإمام أبو المعالي : من انعقدت له الإمامة بعقد واحد فقد لزِمت ، ولا يجوز خلْعُه من غير حدثٍ وتغييرٍ أمرٍ، قال: وهذا مجمع عليه.

قال القرطبي : فإن عقدتها يعني الإمامة واحدٌ من أهل الحل والعقد فذلك ثابتٌ ويلزم الغير فعله .

أقول : ما هو دليلك يا فرضي من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله على هذا القول ؟؟

قال القرطبي : ودليلنا أن عمر عقد البيعة لأبي بكر .

أنظر عزيزي القاريء ، دليل القوم على هذا الفرض الديني والواحد الشريعي ما قاله وفعله عمر بن الخطاب وليس قال الله تعالى وقال رسوله صلى الله عليه وآله ، وممّى صار عمر بن الخطاب مشرعاً في دين الله يا عباد الله !!؟؟

ومن إجابات الشيخ الوهابي صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء على أسئلة المناهج الجديدة ، جمع تعليق وتحريج جمال بن فريحان الحارثي (١١٩ / ١) : ورداً على هذه الشبهة ؛ نقول - وبالله نستعين - : ليعلم الجميع من طلبة العلم وعامة الناس أن الخلافة والإمامية تنعقد بأمور : إما بالاختيار لمن هو أولى وأفضل ، كما حدث لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - . وإنما بعهد الأول إلى الثاني ، كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما . وإنما بالعهد إلى نفر معروفي معينين لاختيار واحد منهم ، كما عهد عمر - رضي الله عنه - إلى أصحاب الشورى . ثم لما أستشهد عثمان بآياتها علينا رضي الله

عَنْهُمَا . وَإِمَّا بِالْغَلَبَةِ وَالسَّيْفِ ، كَمَا هُوَ فِي عَهْدِ بَنِي أُمَّيَّةَ وَغَيْرِهِمْ ؛ فَقَدْ حَصَّلَتْ الْخِلَافَةُ لِبَنِي أُمَّيَّةِ فِي الْأَنْذَلْسِ ، وَالْخِلَافَةُ قَائِمَةٌ فِي بَعْدَادِ الْعَبَاسِيِّينَ ، وَالْأَئِمَّةُ وَالْعُلَمَاءُ مُتَوَافِرُونَ ، مِنْهُمْ : حَمِيدُ الظَّوِيلِ ، وَشَعْبَةُ بْنُ الْحَجَاجِ ، وَالثَّورِيُّ ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشَ ، وَابْنُ الْمُبَارِكِ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَيَحِيَ الْقَطَانُ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِبْطَالٌ قِيَامٌ خِلَافَةِ الْأَنْذَلْسِ ، وَالْبَيْعَةُ لِخَلِيفَتِهَا .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوْكَانِيِّ فِي السَّيْلِ الْجَرَارِ الْمُتَدَفِّقِ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ (٤ / ٥١١) : أَقُولُ طَرِيقُهَا أَنْ يَجْتَمِعَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَيَعْقِدُونَ لَهُ الْبَيْعَةَ وَيَقْبَلُ ذَلِكَ سَواءً تَقْدَمَ مِنْهُ الْطَّلْبُ لِذَلِكَ أَمْ لَا كِنَّهُ إِذَا تَقْدَمَ مِنْهُ الْطَّلْبُ فَقَدْ وَقَعَ النَّهْيُ الْثَّابِتُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَلْبِ الْإِمَارَةِ فَإِذَا بُوِيَعَ بَعْدَ هَذَا الْطَّلْبُ إِنْعَقَدَتْ وِلَايَتُهُ وَإِنْ أَتَمْ بِالْطَّلْبِ هَكَذَا يَتَبَيَّنُ أَنْ يُقَالَ عَلَى مُقْتَضَى مَا تَدْلُعُ عَلَيْهِ السَّنَةُ الْمُظَاهَرَةُ وَمِنْ طَرِيقُهَا أَيْضًا أَنْ يَعْهَدَ الْخِلِيفَةُ الْأَوَّلُ إِلَى الْخِلِيفَةِ الْآخِرِ كَمَا وَقَعَ مِنْ أَيِّ بَكْرٍ لِعُمْرٍ وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ وَمِنْ طُرُقِهَا أَيْضًا أَنْ يُنْصَلِّي أَئِمَّامُ الْأَوَّلُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةٍ يَتَوَالَّنُ عَلَيْهِ وَيُبَايِعُونَهُ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ إِلَى أُولَئِكَ الْأَنْقَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ وَقَعَ الْبَيْعَةُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَإِنَّهَا هِيَ الْأَمْرُ الَّذِي يَجْبُ بَعْدَهُ الْطَّاعَةُ وَيُتَبَيَّنُ بِهِ الْوِلَايَةُ وَتَحْرُمُ مَعَهُ الْمُخَالَفَةُ وَقَدْ قَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَدِلَّةُ وَتَبَيَّنَتْ بِهِ الْحَجَّةُ .

يَقُولُ الشَّوْكَانِيُّ فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَنْ فَرْضِ الْإِمَامَةِ وَشُرْعِيَّتِهَا (أَنْ يَعْهَدَ الْخِلِيفَةُ الْأَوَّلُ إِلَى الْخِلِيفَةِ الْآخِرِ كَمَا وَقَعَ مِنْ أَيِّ بَكْرٍ لِعُمْرٍ) !! وَهَلْ كُلُّ مَا وَقَعَتْ وَاقِعَةً أَوْ حَدَثَتْ حَادِثَةً عَلَى يَدِ أَخَادِ النَّاسِ تَكُونُ حَجَّةً شَرِيعَةً !!؟؟

مَنْ هُوَ الْمُشَرِّعُ عِنْدَكُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هَلْ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ خَيْرِ الْبَشَرِ أَمْ كِتَابٌ أَيِّ بَكْرٍ وَسُنَّةُ عُمَرٍ !!؟؟

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَوَرَّطُوا بِفَعْلٍ وَتَسْرِيعٍ أَيِّ بَكْرٍ حِينَ نَسَخَ حُكْمُ الشُّورَى إِلَى حُكْمِ الْتَّغْيِينِ وَالْتَّنْصِيبِ وَالنَّصْ ، حَيْثُ نَصَ عَلَى عُمَرٍ مِنْ بَعْدِهِ ، ثُمَّ تَطَوَّرُ هَذَا الْمُعْتَقَدُ وَقَفَرَ قَفْرَةً نَوْعِيَّةً شَوَّهَتْ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ ، مِنْ خِلَالِ جَعْلِهِمْ لِبَعْضِ الْعَمَلِيَّاتِ الْأَزْهَارِيَّةِ وَالسَّطْوِ الْمُسَلَّحِ مَصْدَرًا لِلتَّشْرِيعِ مُقَابِلَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ..

قال شمس الدين ، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي في لواط الأئمه البهية وسواطع الأسرار الأخرى لشرح الدر المضي في عقد الفرقا المرضية (٤٢٢ / ٢) : يثبت نصبه أي الإمام الأعظم بالنص من الإمام على استخلاف واحد من أهلهما، بأن يعهد الإمام إلى إنسان ينص عليه بعده، ولا يحتاج في ذلك إلى موافقة أهل الحل والعقد كما عهد أبو بكر الصديق بالخلافة إلى عمر الفاروق رضي الله عنهما ، وثبت نصبه أيضا بالإجماع من أهل الحل والعقد من المسلمين كإمام الصديق الأعظم أبي بكر - رضي الله عنه - خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإذا بآية أهل الحل والعقد من العلماء وجوه الناس الذين هم بصفة الشهود من العدالة وغيرها ثبتت إمامته، وكذا في جعل الأمر شورى في عدد مخصوص ليتفق أهل البيعة على أحدهم، فإذا انتفقوا على واحد منهم صار إماما كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث جعل أمرا لإماما بين ستة أئمة حتى وقع اتفاقهم على عثمان بن عفان رضي الله عنه وعنهم أجمعين، وثبت نصبه أيضا بقوله الناس بسيفه حتى يدعوا له ويدعواه إماما فثبت له الإمامة.

قال الإمام أحمد رضي الله عنه في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يوم من بالله يبيت ولا يراه إماما برأ كان أو فاجر انتهى. لأن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير - رضي الله عنهما - فقتلها واستولى على البلاد وأهلاها حتى بایعوه طوعا وكرها ودعوه إماما .

وقال الشيخ الوهابي محمد بن صالح العثيمين في سلسلة لقاءات الباب المفتوح ، هي عبارة عن سلسلة لقاءات كان يعقدها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - طيب الله ثراه - بمنزله كل خميس . ابتدأ الشيخ هذه اللقاءات في آخر شوال تكريبا في العام (١٤١٢هـ) وانتهت هذه السلسلة في الخميس الرابع عشر من شهر صفر ، عام (١٤٢١هـ) . سؤال : فضيلة الشيخ ! ما وجه الجمع بين قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي) ، وقوله : (الأئمة من قريش) ؟ وهل يمكن أن يجوز لعبد حبشي أن يكون إماما أعظم ؟ وهل يوجد في هذا الزمان إمام أعظم ؟

الجواب : نعم إذا يسر الله للعبد حبشي . أن يكون إماما أعظم فليكن إماما أعظم ، والرسول عليه الصلاة والسلام إنما قال ذلك في الاختيار ، إذا أردنا أن نختار إماما للمسلمين فلنختار من قريش ، ولكن من قريش من الذين قاموا بالدين ، أما مجرد الانساب لقريش أو إلى الرسول عليه الصلاة والسلام فإنه ليس بفضيلة إلا إذا

إِقْتَرَنَ بِالدِّينِ ، لَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ مِنْ قُرْيَشٍ وَقَالَ : إِنَّهُ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ فَاسِقٌ . قُلْنَا : لَا ، لَأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِمَامَةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْاِسْتِخْلَافِ : أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، لَكِنْ لَوْ أَنَّ أَحَدًا فَهَرَ النَّاسَ وَحَكَمُهُمْ فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهُ السَّمْعُ وَالظَّاعَةُ ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا حَبِيشِيًّا كَانَ رَأْسَهُ رَبِيبَة ، فَفَرَقَ بَيْنَ الْاِخْتِيَارِ وَبَيْنَ أَنْ يَسْطُو أَحَدٌ وَيَسْتَوِي عَلَى النَّاسِ بِقُوَّتِهِ ، فَهُنَا نَقُولُ : سَمْعٌ وَنُطِيعٌ وَلَا نُنَادِي إِلَّا أَنْ نَرَى كُفُرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فِيهِ مِنْ آلِهِ بُرْهَان . وَلَا يُوجَدُ إِمامٌ أَعْظَمُ ، وَهَذَا مِنْ زَمَانٍ ، الْإِمَامَةُ الْعَامَةُ فَقَدَتْ مِنْ وَقْتٍ وَعَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْرَّازِيَّ كَانَ خَلِيفَةً فِي مَكَّةَ وَالْحِجَازِ ، وَأَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ فِي الشَّامِ وَمَا وَالَّهَا ، وَأَنَّ فِرْقَةً أُخْرَى فِي الْعِرَاقِ ؟ لَكِنْ مِنْ تَوْلَى عَلَى قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَصَارَ إِمامُهَا فَهُوَ إِمامٌ .

يَقُولُ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ ابْنُ عُثَيمِينَ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَ فَقِدَتْ مِنْ زَمَانٍ وَلَيْسَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِمامٌ .

لَوْ كُنْتَ متَدبراً لِكَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ يَا شَيْخَ ابْنِ عُثَيمِينَ ، وَمُتَّبِعاً لِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، لَعِلْمَتَ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَفَقَّدْ وَتَدْهَبْ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ هُوَ صَاحِبُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، فَهَلْ فُقدَتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ حَتَّى تَقُولَ أَنَّ الْإِمَامَةَ فُقدَتْ ؟ !!؟؟!!.

يَقُولُ هَوْلَاءِ الدُّعَاءِ إِلَى الْإِرْهَابِ وَالْقَتْلِ وَالْاجْرَامِ ، يَثْبِتُ نَصْبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَمَا يَسْطُو أَحَدُهُمْ وَيَسْتَوِي عَلَى النَّاسِ بِسَيِّفِهِ وَقُوَّتِهِ ؛ كَمَا فَعَلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ عِنْدَمَا قُتِلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْرَّازِيَّ .

يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (٣٣٩ / ٨) : فَلَمَّا ماتَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، وَابْنُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَزِيدَ مِنْ بَعْدِهِ قَرِيبًا ، اسْتَفْحَلَ أَمْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْرَّازِيِّ جَدًا ، وَبُوَيْعَ لَهُ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ ، وَبَاتَعَ لَهُ الصَّحَّافُ بْنُ قَيْسَ بِدِمَشْقَ وَأَعْمَالِهَا... إِلَى أَنْ قَالَ : فَإِنَّهُ كَانَ عَلَى صِفَاتٍ حَمِيدَةٍ ، وَقِيَامَةٍ فِي الْإِمَامَةِ إِنَّمَا كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ هُوَ كَانَ الْأَمْرُ بَعْدَ مَوْتِ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَزِيدَ لَا مَحَالَةَ ، وَهُوَ أَرْشَدُ مِنْ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمَ ، حَيْثُ نَازَعَهُ بَعْدَ أَنِ اجْتَمَعَتِ الْكِلَمَةُ عَلَيْهِ ، وَقَامَتِ الْبَيْعَةُ لَهُ فِي الْأَفَاقِ ، وَانْتَظَمَ لَهُ الْأَمْرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَاذَا حَدَثَ بَعْدَ أَنْ بُوِيَعَ لَابْنُ الْزَّيْرِ بِالْخِلَافَةِ وَصَارَ إِمَامًا شَرِيعًا لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا يَعْتَقِدُونَ ؟ .

قالَ السُّيُوطِيُّ فِي تَارِيخِ الْخُلُفَاءِ (٨٧ / ١) : وَالْأَصَحُّ مَا قَالَهُ الدَّهِيُّ أَنَّ مَرْوَانَ لَا يُعْدُ فِي أُمَّرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ هُوَ بَاغٌ خَارِجٌ عَلَى إِبْنِ الْزَّيْرِ وَلَا عَهْدُهُ إِلَى ابْنِهِ بِصَحِيحٍ وَإِنَّمَا صَحَّتْ خِلَافَةُ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ حِينِ قَتْلِ إِبْنِ الْزَّيْرِ وَأَمَّا إِبْنُ الْزَّيْرِ فَإِنَّهُ إِسْتَمَرَ بِمِكَةَ حَلِيفَةً إِلَى أَنَّ تَغْلَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ فَجَهَزَ لِقَتْلِهِ الْحَجَاجَ فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا فَخَضَرَهُ بِمِكَةَ أَشْهُرًا وَرَمَى عَلَيْهِ بِالْمَنْجَنِيقِ وَخَذَلَ إِبْنَ الْزَّيْرَ أَصْحَابَهُ وَتَسَلَّلُوا إِلَى الْحَجَاجِ فَظَفَرَ بِهِ وَقَتْلَهُ وَصَلْبَهُ .

لِذِلِكَ نَقُولُ لِلَّذِينَ يَرْفَعُونَ شِعَارَ "الْإِرْهَابُ لَا دِينَ لَهُ" ، أَنْ شِعَارُكُمْ هَذَا خَطَا ، وَالْإِرْهَابُ لَهُ دِينٌ وَلَهُ قَادَةٌ وَدَعَاءٌ ، وَهُمْ بَعْضُ مَشَايخٍ وَدَعَاءَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ، الَّذِينَ جَعَلُوا خِلَافَةَ وِإِمَامَةَ الْمُجْرِمِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ شَرِيعَةً ، فَأَضَبَّحُتْ سُنَّةً وَدِينٍ يُتَّبَعُ .

وَقَالَ الدَّهِيُّ فِي سِيِّرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٣٦٤ / ٣) : وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَعُدْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي أُمَّرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَعَدَ دُولَتَهُ رَمَنَ فُرْقَةً ، فَإِنَّ مَرْوَانَ غَلَبَ عَلَى الشَّامِ ثُمَّ مِصْرَ ، وَقَامَ عِنْدَ مَصْرِعِهِ ابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ ، وَحَارَبَ ابْنَ الْزَّيْرِ ، وَقُتِلَ ابْنُ الْزَّيْرِ رَحْمَةُ اللَّهِ فَاسْتَقَلَّ بِالْخِلَافَةِ عَبْدُ الْمَلِكِ وَآلُهُ ، وَاسْتَوْسَقَ لَهُمُ الْأَمْرُ ، إِلَى أَنَّ قَهْرَهُمْ بَنُو الْعَبَّاسِ بَعْدَ مُلْكٍ سِتِّينَ عَامًا .

وَقَالَ الْعِصَامِيُّ فِي سِمْطِ النُّجُومِ الْعَوَالِيِّ فِي أَنْبَاءِ الْأَوَّلِيِّ وَالثَّوَالِيِّ (١٢١ / ٢) : ثُمَّ حَمَلَ (ابن الزبير) حَتَّى بَلَغَ الْحَجُونَ فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ فِي وَجْهِهِ فَأَرْعَشَ لَهَا وَدْمِيَ وَجْهِهِ ثُمَّ قَاتَلَ قَاتِلًا شَدِيدًا وَقُتُلَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ وَحملَ رَأْسَهُ إِلَى الْحَجَاجِ فَسَجَدَ وَكَبَّ أَهْلَ الشَّامَ وَسَارَ الْحَجَاجُ وَطَارِقُ حَتَّى وَقَفَا عَلَيْهِ وَبَعْثَ الْحَجَاجِ بِرَأْسِهِ وَرَأْسِ عبدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَأْسِ عَمَارَةَ بْنِ عَمْرُو بْنِ حَزْمٍ إِلَى عبدِ الْمَلِكِ وَصَلَبَ جَثْتَهُ مِنْكَسَةً عَلَى ثَنِيَّةِ الْحَجُونِ الْيَمِنِيِّ وَبَعْثَتْ إِلَيْهِ أَسْمَاءَ فِي دَفْنِهِ فَأَبَى وَكَتَبَ إِلَيْهِ عبدُ الْمَلِكِ يَلْوُمُهُ عَلَى ذَلِكَ فَخَلَى بَيْنَهَا وَبَيْنِهِ .

هَذَا مَا فَعَلَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِالْخَلِيفَةِ وَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ لِلْمُسْلِمِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْرَّزِيرِ ، قُتْلَهُ وَهُوَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَقَطَعَ رَأْسَهُ وَصَلَبَ جِثَتَهُ مَنْكُوسَةً ، نَظَرَ بَعْضُ عُلَمَاءِ وَمَشَايخِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْوَهَابِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَمَا قَامَ بِهِ الْحَجَاجُ بْنُ يُوسُفَ الْتَّقِيِّ مِنْ إِرْهَابٍ وَإِجْرَامٍ وَقُتِلَ بِأَمْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، فَاسْتَبْطُوا مِنْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الْإِرْهَابِيَّةِ دَلِيلًا شَرِعيًّا يَقُولُ إِنَّ الْإِرْهَابِيَّ الْمُجْرُمَ عَبْدَ الْمَلِكَ بْنَ مَرْوَانَ هُوَ الْخَلِيفَةُ وَالْإِمَامُ الْأَعْظَمُ لِلْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ قَتَلَ الْخَلِيفَةَ وَالْإِمَامَ الْأَعْظَمَ لِلْمُسْلِمِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْرَّزِيرِ وَغَلَبَهُ ، وَلَا نَعْلَمُ أَيُّ دِينٍ هَذَا الَّذِي يَجْعَلُ مِنْ قَاتِلِ الصَّاحِيِّ وَالْمُنْتَهِيِّ لِحُرْمَةِ خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ الشَّرِعيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلِيفَةً وَأَمِيرًا لِلْمُؤْمِنِينَ شَرِعيًّا أَيْضًا وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ !! .

أَفْوَالُ عُلَمَاءِهِمْ وَبَيَانُ تَنَاقُضِهِمْ فِي أُصُولِ مُعْتَقِدِهِمْ :

أَوَّلًا : الْإِمَامَةُ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ بَلْ لَا قِيَامٌ لِلدِّينِ إِلَّا بِهَا .

ثَانِيَا : الْإِمَامَةُ الْأَعْظَمُ تَنْعِقِدُ بِبَيْعَةِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، أَوْ بِعَهْدِ مِنْ الْخَلِيفَةِ الْسَّابِقِ ، أَوْ بِالسَّطْوِ الْمُسَلَّحِ وَالْإِنْقِلَابِ الْعَسْكَرِيِّ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : إِذَا كُنْتُمْ تَعْتَقِدُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَلَغَ كُلَّ الدِّينِ أُصُولَهُ وَفُرُوعَهُ وَالْإِمَامَةُ الْأَعْظَمُ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ عِنْدَ بَعْضِكُمْ وَمِنْ أُصُولِ الإِسْلَامِ عِنْدَ الْبَعْضِ الْآخَرِ ، هَلْ بَلَغَهَا النَّبِيُّ لِأُمَّتِهِ أَمْ لَا ؟ .

السُّؤَالُ الثَّانِي : هَلْ تَجِدُونَ يَا عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ، آيَةً في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ حَدِيثًّا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، يَجْعَلُ الْإِنْقِلَابِ الْعَسْكَرِيِّ وَالسَّطْوِ الْمُسَلَّحِ حُجَّةً شَرِعيَّةً ؟ !! .

الفصل السابع

تَعْدُدُ الْإِمَامَةِ وَانْقِسَامُهَا وَبِالْتَّالِي ضَيَاعُهَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ أَكْثَرٌ مِنْ إِمَامٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؟؟ .

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ : إِنْقِسَامُ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ إِلَى إِمَامٍ دِينٍ وَإِمَامٍ دُنْيَا .

الْمَسَأَلَةُ الْثَالِثَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ) فَمَاذَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ؟؟ .

الْمَسَأَلَةُ الْأَرْبَعَةُ : هَلْ الْبَيْعَةُ تَكُونُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقُرَشِيِّ أَمْ لِحَاكِمِ هَذَا الْبَلَدِ أَوْ ذَاكَ ؟؟ .

الْمَسَأَلَةُ الْأُولَى : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ أَكْثَرٌ مِنْ إِمَامٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؟؟ .

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ إِمَامَانِ أَوْ أَكْثَرٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

وَمِنْ إِعْتِقَادَاتِ الْقَوْمِ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَدَّ وَتَكُونُ فِي أَكْثَرِ مِنْ إِمَامٍ ، وَأَنْ يَتَوَلَّ هَذَا الْمُنْصِبُ شَخْصٌ وَاحِدٌ وَيُبَايِعُهُ كُلُّ الْمُسْلِمِينَ فِي مُخْتَلِفِ الْأَمْمَصَارِ ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قُتْرَةٍ مَا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ دَائِمًا بَلْ يَجْرِي عَلَيْهِ النُّسُخُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبَدِيلُ عِنْدَهُمْ كَمَا سِيَّأْتِي .

وَالآن نَبْدَأُ بِمُنَاقَشَةِ مَرْحَلَةِ جَدِيدَةٍ يَمْرُرُ بِهَا دِينُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيةِ ، مِنْ حَيْثُ الْأُسُسِ وَالْأَصْوَلِ الْعَقَائِدِيَّةِ الَّتِي اسْتَخْدَمُوهَا وَطَوَّرُوهَا حَتَّى تُصْبِحَ مُوَافِقَةً لِوَاقِعِهِمُ الَّذِي يَعِيشُونَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الَّذِينَ وَهُنَّ الْعَقِيْدَةُ إِنَّمَا هُنَّ مِنْ وَضْعِ الْكَذَّابِينَ الْمُؤْسِسِينَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ ، وَاخْتِرَاعِ عُلَمَاءِ الْبَلَاطِ لِإِرْضَاءِ الْحُكَّامِ الْطُّغَاةِ الْفَسَقَةِ ، وَالسَّلَاطِينِ الْبُغَاءِ الْفَجَرَةِ ، نَرَاهُمْ يَضْرِبُونَ أُصُولَ مُعْتَقَدِهِمْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ، مُحاوَلَةً مِنْهُمْ لِإِيجَادِ مَخْرِجٍ لِمَا وَقَعُوا فِيهِ مِنْ تَنَاقُصَاتٍ عَقْدِيَّةٍ .

قال الحافظ الفقيه الأصولى المجدد ابن حزم الأندلسى . في كتابه مراتب الإجماع (١٢٤ / ١) : واتفقوا أن الإمامة فرض وانه لا بد من امام حاشا النجدات وأراهم قد حادوا الإجماع وقد تقدمهم واتفقوا انه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مفترقان ولا في مكان ولا في مكان واحد .

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية (١٠ / ١) : فإذا عقدت الإمامة لامامين في بلدين لم تتعقد إمامتهم؛ لأن لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد، وإن شد قوم فجروه . واختلف الفقهاء في الإمام منهما؛ فقال طائفة: هو الذي عقدت له الإمامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه؛ لأنهم بعدها أخص، وبالقياس بها أحق، وعلى كافة الأمة في الأنصار كلها أن يفوضوا عقدتها إليهم، ويسلمونها لمن بايعوه لئلا ينتشر الأمر بخلاف الآراء وتباين الأهواء . وقال آخرون: بل على كل واحد منهمما أن يدفع الإمامة عن نفسه ويسلمها إلى صاحبه طلبا للسلامة وحسما للفتنة؛ ليختار أهل العقد أحدهما أو غيرهما، وقال آخرون: بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعًا للتخاصم، فائيهما قرع كان بالإمام أحق . والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون أن الإمام لا يقعهما بيعة وعقدًا، كالأوليين في نكاح المرأة إذا زوجها باثنين كان النكاح لا يقعهما عقدًا . فإذا تعين سابق منهما استقرت له الإمامة، وعلى المسбуق تسليم الأمير إليه والدخول في بيته، وإن عقدت الإمامة لهما في حال واحد لم يسبق بها أحدهما فسد العقدان واستونف العقد لآحدهما أو لغيرهما، وإن تقدمت بيعة أحدهما وأشكل المتقدم منهما وقف أمرهما على الكشف، فإن تنازعاهما وادعى كل واحد منهمما أنه الأسبق لم تسمع دعواه ولم يحلف عليهما؛ لأن لا يختص بالحق فيها، وإنما هو حق المسلمين جمیعا، فلا حكم لیمینه فيه ولا لنکوله عنه، وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها أحدهما إلى الآخر لم تستقر إمامته إلا ببيته تشهد بيقادمه، ولو أقر له بالتقديم خرج منها المقرر ولم تستقر للآخر؛ لأن مقرر في حق المسلمين، فإن شهد له المقرر بتقادمه فيها مع شاهد آخر سمعت شهادته إن ذكر اشتباهة الأمر عليه عند التنازع، ولم يسمع منه إن لم يذكر الاشتباة لما في القولين من التكاذب .

وقالَ الشَّيخُ الْوَهَابِيُّ حَمْودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّوْيِجْرِيِّ فِي كِتَابِهِ الْإِيضَاحِ (٢٠٥ / ١) : مِنْ أَنَّ شَبَّهَ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَعْلُ الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ جُمْهُورِيَّةً وَهَذَا مِنْ عَمَلِ أَمَمِ الْكُفَّرِ وَالضَّلَالِ وَمَنْ يَقْتَدِي بِهِمْ مِنْ الْمُنْتَسِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهُوَ خِلَافُ مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ نَصْبِ إِمَامٍ وَاحِدٍ لَا غَيْرٍ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْمُسْنَدِ وَسَنَنِ إِبْنِ ماجحة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْتِيَاءُ كُلُّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَأَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِنِي وَسَيَكُونُ خَلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ . قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : فَوَا بَيْعَةُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا إِسْتَرْعَاهُمْ . وَفِي الْمُسْنَدِ وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَسُنْنَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ ماجحة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : وَمَنْ بَأَيَّعَ إِمَاماً فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةً قَلْبِهِ فَلَيُطِعْهُ إِنْ إِسْتَطَاعَ فَإِنَّ جَاءَ آخِرٌ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوهُ عُنْقَ الْآخِرِ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا بُوِيَعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوَا الْآخَرَ مِنْهُمَا . وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَةَ لَا تَجُوزُ لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ وَأَنَّ الْجُمْهُورِيَّةَ لَا تَجُوزُ فِي الْإِسْلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى وُلَادَةِ الْأُمُورِ وَإِنْ ظَلَمُوا وَجَارُوا وَإِنَّ الْخَارِجَ عَلَيْهِمْ لِيُتَازِعُهُمُ الْمُلْكُ يَجِبُ قَتْلُهُ .

وقالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرِحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣١٦ / ٦) : وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لِخَلِيفَتَيْنِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ سَوَاءً اتَّسَعَتْ دَارُ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا وَقَالَ إِمامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِهِ الْإِرْشَادِ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا شَخْصَيْنِ قَالَ وَعَنِيَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا لِاثْنَيْنِ فِي صُفْقٍ وَاحِدٍ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ قَالَ فَإِنْ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ وَتَخَلَّتْ بَيْنَهُمَا شُسُوعٌ فَلِلَا حِتْمَالٍ فِيهِ مَجَالٌ قَالَ وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْقَوَاطِعِ وَحَكَى الْمَازِرِيُّ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَّاخِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَصْلِ وَأَرَادَ بِهِ إِمامَ الْحَرَمَيْنِ وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ السَّلْفُ وَالْخَلْفُ وَلِظَّوَاهِرِ إِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقالَ أَبُو سَعِيدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي أُصُولِ الدِّينِ (١٧٩ / ١) : نَصْبُ إِمَامَيْنِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ نَصْبِ الْأَئمَّةِ صَلَاحٌ أُمُورِ الْمُسْلِمِيْنَ وَأَنْتِظامٌ أَسْبَابِهِمْ وَسُكُونُ الْفِتْنَةِ الْثَّائِرَةِ وَإِذَا نَصْبَ إِمامَانِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ فَاتَّأْتَ الْمَصْلَحَةُ وَكَانَ فِي ذَلِكَ ظُهُورُ فِتْنَةٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ وَوُقُوعُ الْحَرْبِ وَالْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمْ فَمَنَعَ مِنْهُ وَاخْتَرَنَا الْوَاحِدَ لِكُونِ الْأُمُورِ كُلُّهَا صَادِرَةً عَنْ رَأْيِهِ فَلَا تَعْضَلْ أُمُورُ .

عُلَمَاءُ الْقَوْمِ وَمَشَايِخُهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ
وَتَجْبُ بِيَعْتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ بِمُخْتَلِفِ أَمْصَارِهَا (الْدُّولَةِ) وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ
الْعُلَمَاءِ عِنْدَهُمْ ، فَمَنْ هُوَ إِلَّا إِمَامٌ الْأَعْظَمُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْيَوْمَ الَّذِي يُجَنِّبُهُمْ
الْفِتْنَ وَالْحُرُوبَ وَالْعَدَاوَةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ !!؟؟!!.

الْقُولُ الْثَّانِي : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ إِمَامٌ أَوْ أَكْثَرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّوَّكَانِيِّ فِي السَّيْلِ الْجَرَارِ الْمُتَدَفِّقِ عَلَى حَدَائِقِ
الْأَزْهَارِ (ص ٩٤٠) : إِذَا كَانَتِ الْإِمَامَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مُخْتَصَّةً بِوَاحِدٍ ، وَالْأُمُورُ رَاجِعَةٌ
إِلَيْهِ ، مَرْبُوَّظَةٌ بِهِ ، كَمَا كَانَ فِي أَيَّامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ ؛ فَحُكْمُ الْشَّرْعِ فِي
الثَّانِي الَّذِي جَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِ وِلَايَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقْتُلَ إِذَا لَمْ يَتُّبْ عَنِ الْمُنَازَعَةِ . وَأَمَّا بَعْدُ
إِنْتَشَارِ الْإِسْلَامِ ، وَاتِّسَاعِ رُقُوعِهِ ، وَتَبَاعُدِ أَطْرَافِهِ ؛ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي كُلِّ قُطْرٍ أَوْ
أَقْطَارِ الْوَلَايَةِ إِلَى إِمَامٍ أَوْ سُلْطَانٍ ، وَفِي الْقُطْرِ الْآخَرِ أَوْ الْأَقْطَارِ كَذَلِكَ ، وَلَا يُنَفَّذُ
لِبَعْضِهِمْ أَمْرٌ وَلَا نَهَيٌ فِي قَطْرِ الْآخَرِ وَأَقْطَارِهِ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَى وِلَايَتِهِ ؛ فَلَا بَأْسَ بِتَعْدِيدِ
الْأُمَّةِ وَالسَّلَاطِينِ ، وَيَحِبُّ الطَّاغِيَةَ لِكَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ الْبَيْعَةِ لَهُ عَلَى أَهْلِ الْقُطْرِ
الَّذِي يُنَفَّذُ فِيهِ أَوْ أَمْرَهُ وَنَوَاهِيهِ ؛ وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْقُطْرِ الْآخَرِ ، فَإِذَا قَامَ مِنْ يُنَازِعِهِ فِي
الْقُطْرِ الَّذِي قَدْ ثَبَّتْ فِيهِ وِلَايَتُهُ ، وَبَايَعَهُ أَهْلُهُ ، كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يَقْتُلَ إِذَا لَمْ يَتُّبْ ؛
وَلَا تَجْبُ عَلَى أَهْلِ الْقُطْرِ الْآخَرِ طَاعَتَهُ ، وَلَا الدُّخُولُ تَحْتَ وِلَايَتِهِ لِتَبَاعُدِ الْأَقْطَارِ .
فَأَغْرِفْ هَذَا ؟ فَإِنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلْقَواعِدِ الْشَّرِعِيَّةِ ، وَالْمُطَابِقُ لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ ، وَدَعَ
عَنْكَ مَا يُقالُ فِي مُخَالَفَتِهِ ، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْوَلَايَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي أَوَّلِ
الْإِسْلَامِ ، وَمَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنُ أَوْضَحَ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ ، وَمِنْ أَنْكَرَ هَذَا فَهُوَ مُبَاهِثٌ ... لَا
يَسْتَحِقُ أَنْ يُخَاطِبَ بِالْحُجَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُعَلِّقُهَا .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَمِيِّ فِي سِلْسِلَةِ لِقَاءَاتِ الْبَابِ
الْمَفْتُوحِ (٦ / ٥٤) : السُّؤُالُ : مَا حُكْمُ مِنْ لَا يَرَى الْبَيْعَةَ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ إِنَّ كَانَ يَتَرَبَّ عَلَى
ذَلِكَ خُرُوجٌ ؟ الْجَوَابُ : الَّذِي لَا يَرَى الْبَيْعَةَ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ يَمُوتُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ إِمَامٌ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْبَيْعَةَ تَثْبِتُ لِلْإِمَامِ إِذَا بَايَعَهُ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، وَلَا
يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ الْبَيْعَةَ حَقٌّ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا : أَنَّ
الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَايَعُوا الْخِلِيفَةَ الْأَوَّلَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ

كُلّ فَرِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ ، بَلْ مِنْ أَهْلِ الْحَلِ وَالْعَقْدِ ، فَإِذَا بَاَيَعَ أَهْلُ الْحَلِ وَالْعَقْدِ لِرَجُلٍ وَجَعَلُوهُ إِمَامًا عَلَيْهِمْ صَارَ إِمَامًا ، وَصَارَ مَنْ خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْبَيْعَةِ يَحْبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْبَيْعَةِ حَتَّى لَا يَمُوتُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ، أَوْ يَرْفَعُ أَمْرُهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ لِيَنْظُرَ فِيهِ مَا يَرَى ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَبْدَأَ مَبْدَأً خَطِيرًا فَاسِدٌ يُؤَدِّي إِلَى الْفِتْنَ وَالشُرُورِ . فَنَقُولُ لِهَذَا الرَّجُلِ نَاصِحِينَ لَهُ : إِتَّقِ اللَّهَ فِي نَفْسِكَ ، وَاتَّقِ اللَّهَ فِي أُمَّتِكَ ، وَيَحْبُّ عَلَيْكَ أَنْ تُبَايِعَ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ أَوْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ إِمَامٌ ثَابِتٌ ، سَوَاءً بَاَيَعْتَ أَنْتَ أَمْ لَمْ تُبَايِعْ ، إِذْ إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْبَيْعَةِ لَيْسَ لِكُلِّ فَرِدٍ مِنْ أَفْرَادِ النَّاسِ وَلَكِنَّهُ لِأَهْلِ الْحَلِ وَالْعَقْدِ .

السَّائِلُ : وَإِذَا كَانَ عُدُرُهُ تَعْدُدُ أُولَاءِيَّاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَالْبَيْعَةُ تَكُونُ لِإِمَامٍ الْوَاحِدِ

؟

الجواب : هَذَا عُدُرٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَتَعُدُّ الْخِلَافَاتِ الْإِسْلَامِيَّةُ ثَابِتٌ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَهِيَ مُتَعَدِّدَةٌ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَالْأَئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ كُلُّهُمْ مُتَفَقُونَ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَةَ تَكُونُ لِإِمَامٍ أَوْ لِلأَمِيرِ الَّذِي هُمْ فِي حَوْرَتِهِ ، وَلَا أَحَدٌ يُنَكِّرُ ذَلِكَ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَلْبِيسُ مِنْ الشَّيْطَانِ ، وَلَا فِإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ كُلُّهُمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا أَنْ يُبَايِعُوا لَمِنْ كَانَتْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَى مِنْظَقَتِهِمْ ، وَيَرْوَنَ أَنَّهُ وَاجِبُ الطَّاعَةِ . فَنَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلِ : إِذَا كُنْتُ لَا تَرَى أَنَّ الْبَيْعَةَ إِلَّا لِإِمَامٍ وَاحِدٍ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ النَّاسَ الْآنَ أَصْبَحُوا كُلُّهُمْ بِلَا إِمَامٍ ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ مُتَعَدِّدُرُ ! لَوْ أَنَّا أَحَدُنَا بِهَذَا الرَّأِيِّ لَأَصْبَحَتْ الْأُمُورُ فَوْضَى ، كُلُّ إِنْسَانٍ يَقُولُ : لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى طَاعَةِ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقُولِ مِنْ الْمُنْكَرِ الْعَظِيمِ .

يقول ابن عثيمين : (تَعُدُّ الْخِلَافَاتِ الْإِسْلَامِيَّةُ ثَابِتٌ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ ، وَهِيَ مُتَعَدِّدَةٌ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا) .

نَقُولُ لِهَذَا الشَّيْخِ وَاتَّبَاعِهِ أَيْنَ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْقَائِمَةُ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ ابْنِ عُثَيْمِينَ وَمَنْ هُمُ الْخُلَفَاءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ؟ !! .. مَا هَذِهِ الْعِقِيدَةُ وَهَذَا الدِّينُ الَّذِي لَا يَسْتَمِرُ إِلَّا بِالْكَذِبِ ؟ !! ..

وقال صالح بن عبد العزيز آن الشّيخ في شرح كتاب ثلاثة الأصول (٢٤ / ٥) :

ومن البدع المحدثة أيضاً التي أحدثت في الدين أن يُفرق في أبواب الإمامة في الاعتقاد ما بين الإمامة العظمى والإمامات الخاصة ، قال بعضهم : الإمامة العظمى لها حقوق هي التي جاءت في الحديث ، وأما الإمامون أو ولئن الإمام إذا كان في بذلك معين فهذا له السمع والطاعة ، وليس له حقوق الإمامة العظمى من البيعة ونحو ذلك . وهذه بذلة وحيمه خطيرة خالفة فيها أصحابها ما أجمع عليه سلف هذه الأمة وأجمعوا على كتب الاعتقاد من أن الإمام هو الذي له البيعة وله والسمع والطاعة بلا تفريقي ، وأن الإمامة سواء كانت خاصة أو عامة الحقوق واحدة فيها البيعة وفيها السمع والطاعة ونحو ذلك . لهذا أجمع المسلمون على أن بيعة وامامة أهل الأندلس للمويين فيها صحيحة ماضية ، وعلى أن بيعة من في الشرق من أهل بغداد أي العراق والحرمين ودمشق ومصر . إلى آخره ، أن بيعته للعباسيين ماضية فقام إمامان هنا وهما ، وكل منهما إمامته إسلامية والبيعة متعقدة لهذا وهذا ، كل بحسب محله ولم يُفرقوا في هذا الأمر فيما بين الإمامة العظمى والإمامات الخاصة . هذا والحديث في هذا الآباب يطول ، فالحدّر الحذر ما كل سبيل فيه مخالفة السنة . فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف .

عندما قال الأنصار للمهاجرين في سقيفةبني ساعدة (من أمير ومنكم أمير) مادا
قال لهم عمر بن الخطاب؟؟. قال : سيفان في غمدٍ واحدٍ إذا لا يصطلحان .

فهل أنت يا شيخ أفقه من عمر بن الخطاب في أمر الإمامة حتى تجوز تعدد الأئمة وتصح إمامية بنى أمية وإمامية بنى العباس في وقت واحد؟؟!!.

فما كان أماماً علماء القوم ومشايخهم إلا الاستمرار في احتراز الأحكام وصناعة العقائد ، والإجتهاد والتکلف من أجل مطابقتها مع الواقع الذي يعيشونه ، والأخذات التي يحدثنها ويسمونها دين وتشريع في مقابل المعتقد الذي سطروه في كتبهم العقائدية وسار عليه سلفهم ، إذ أنهم آليوم وفي أعقاهم بيعات متعددة ، وكل فرقة منهم يباعون إماماً خاصاً بهم ، ثم تراهم يرفعون شعارات لا حقيقة لها وهي (أهل السنة والجماعة) أي جماعة هذه وأنتم بلا إمامه .

مُلَخَّصٌ تَنَاقُضَاتِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْرِدِ :

أَوَّلًا : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ إِمَامًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَمَنْ جَوَزَ ذَلِكَ فَهُوَ شَاذٌ (الماوردي).

ثَانِيًّا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأُمَّةِ إِمَامًا أَوْ أَكْثَرَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ (صالح آل الشیخ).

ثَالِثًا : أَنْ تَعْدُدَ الْأُمَّةَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ هُوَ تَشْبُهُ بِأُمِّ الْكُفَّارِ (التويجري).

رَابِعًا : يَجُوزَ تَعْدُدُ الْأُمَّةَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عِنْدَ اِنْتِشَارِ الْإِسْلَامِ (الشوكاني).

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : هَلْ آلَدِلِيلُ الشَّرِيعِي يَقُولُ بِوُجُوبِ اِجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ كُلُّهَا عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ إِمَامٍ ، وَلِمَاذَا اِخْتَلَفَ عُلَمَاءُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ حَوْلَ ذَلِكَ ؟ .

السُّؤَالُ الثَّانِي : هَلْ يُوجَدُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَيْوَمٌ إِمَامٌ وَاحِدٌ بِايْغُوهُ وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ ، أَمْ تَعَدَّدَتِ الْإِمَامَةُ وَالْبَيْعَةُ عِنْدَهُمْ ؟ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّالِثَيْنِيَّةُ : إِنْقِسَامُ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَى إِلَى إِمَامٍ دِينٍ وَإِمَامٍ دُنْيَا .

وَمِنْ الْمَشَاكِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا أَتَبَاعُ إِمَامٍ أَهْلِ السَّقِيقَةِ هُوَ إِنْقِسَامُ الْإِمَامَةِ الْكُبِيرِيِّ وَأَنْشِطَارُهَا فِي شَخْصَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَحَمَّلُ شَطْرًا مِنَ الْمَسْؤُلِيَّةِ ، وَهَذَا أَفْعُلُ مِنْ الْبَدَعِ الْمُحَدَّثَةِ فِي مُعْتَقِدِهِمْ ، إِذَا نَهْمُ كَمَا أَسْلَفْنَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِمَامَةَ الْعَظِيمَى هِيَ رِئَاسَةُ وَرَعَايَةُ عَامَّةٍ فِي أُمُورِ الْأَدِينَ وَالدُّنْيَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْ الْأُمَّةِ ، وَهَذَا الْإِمامُ هُوَ الَّذِي يَتَكَفَّلُ إِدَارَةً شُؤُونَ الْعِبَادِ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ بِشُرُوطٍ مِنْهَا :

قالَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْطَّيِّبِ بْنَ مُحَمَّدَ الْبَاقِلَانِيَّ فِي كِتَابِهِ الْإِنْصَافِ (٢٣ / ١) شُرُوطُ الْإِمَامَةِ يَحِبُّ أَنْ يَعْلَمُ : أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِمَنْ تَجْتَمِعُ فِيهِ شَرَائِطٌ . مِنْهَا : أَنْ يَكُونَ قُرْشِيًّا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الْأُمَّةُ مِنْ قُرْشِيٍّ .

والثاني : أن يكون مجتهداً من أهل الفتوى؛ لأن القاضي الذي يكون من قبله يفتقر إلى ذلك ، فالمأمور أولى .

والثالث : أن يكون ذا نجدة وكفاية وتهذب لسياسة الأمور ، ويكون حراً ورعاً في دينه .

وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد النسائي في أصول الدين (١٧٨) : شرط الإمامة أن يكون من ينصب إماماً رجلاً مسلماً حراً عاقلاً بالغاً مجتهداً بحيث لا يحتاج أن يستفتني فيما يقع من الحوادث وأن يكون مهتماً إلى الأمور يضبط أمور المسلمين ويقوم بصالحهم ذا رأي قوي حصيف يتوجه إلى الجيوش وسد الثغور وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق .

إذن ، من الشروط اللازم توفرها في الشخص حتى يكون صالحًا للإمامادة وقيادة الأمة ، أن يجتمع فيه العلم المفضي. إلى إصدار الأحكام الشرعية بحيث لا يحتاج أن يستفتني غيره فيما يقع من النوازل والحوادث ، ويكون قادر على تدبير شؤون العباد السياسية ، ولكن ما حدث عند القوم هو إنقلاب على هذه الشروط أو نسخها وتشريع شروط جديدة تختلف عن الشروط الأولى .

حيث صار عندهم إمامان أحدهم إمام في الدنيا وهو الحاكم ، وأمام في الدين وهو المفتي أو شيخ الأزهر أو إمام المذهب كما هو حال أبو حنيفة الذي يسمونه الإمام الأعظم وبعده مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، هنا يصبح الحكم الشرعي عندهم عليه ضبابية وغموض وحيرة ، وهو لمن تكون البيعة والطاعة التي أوجبها الشارع المقدس على المسلمين ، عندما قال (من مات وليس في عنقه بيضة مات ميتة الجاهلية) لمن تكون البيعة الشرعية التي تنجي صاحبها من ميتة الجاهلية ، هل هي للأمام الدينيي الحاكم أم للأمام الديني المفتي ؟ !!.

الْمَسَأَلَةُ الْثَالِثَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرْيَشٍ) فَمَاذَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ؟ ؟ .

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : لَا يَجُوَرُ أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ إِلَّا في قُرْيَشٍ .

روى في صحيح البخاري (١٢ / ٢١٦ رقم الحديث : ٣٤٩٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي الرِّزْنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ النَّاسُ تَبَعُّ لِقُرْيَشٍ فِي هَذَا الشَّأنِ مُسْلِمُهُمْ تَبَعُّ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ تَبَعُّ لِكَافِرِهِمْ .

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠ / ٢٩٦) :

قَوْلُهُ النَّاسُ تَبَعُّ لِقُرْيَشٍ قيل هو خبر بمعنى الأمر ويدل عليه قوله في رواية أخرى قدموا قريشاً ولا تقدموها أخرجها عبد الرزاق باسناد صحيح لكنه مرسلاً ولهم شواهد وقيل هو خبر على ظاهره والمراد بالناس بعض الناس وهم سائر العرب من غير قريش وقد جمعت في ذلك تاليقاً سميت به لذلة العيش بطرق الأئمة من قريش وسأذكر مقتضاه في كتاب الأحكام مع إيضاح هذه المسألة قال عياض اسند الشافعية بهذه الحديث على إماماة الشافعي وتقديره على غيره ولا حجة فيه لأن المراد به هنا الخلفاء .

وروى أيضاً في صحيح البخاري (١٢ / ٢٢٤ رقم الحديث : ٣٥٠١) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَرَأُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرْيَشٍ مَا بَقَى مِنْهُمْ اثْنَانِ .

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٠ / ١٩٦) :

قلت في رواية مسلم عن شيخ البخاري في هذا الحديث ما بقي من الناس اثنان وفي رواية الإسماعيلي ما بقي في الناس اثنان وأشار إلى صبعيه السبابية والوسطى وليس المراد حقيقة العدد وإنما المراد به انتقاء أن يكون الأمر في غير قريش ويحتمل أن يحمل المطلق على المقتضى في الحديث الأول ويكون التقدير لا يرأ هذا الأمر أى لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قريش .

وقال النووي في شرحه على مسلم (٢٨١ / ٦) : قوله صلى الله عليه وسلم
 (الناس تَبَعُ لِقُرْيَشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ) وفي رواية
 (الناس تَبَعُ لِقُرْيَشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ) وفي رواية (لَا يَرَأُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرْيَشٍ مَا بَقَى مِنَ
 النَّاسِ اثْنَانِ) وفي رواية البخاري ما بقي مِنْهُمَا اثْنَانِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَشَبَاهُهَا دَلِيلٌ
 ظَاهِرٌ أَنَّ الْخِلَافَةَ مُخْتَصَّةٌ بِقُرْيَشٍ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا لِأَحَدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ وَعَلَى هَذَا أَنْعَقَدَ
 الْإِجْمَاعُ فِي زَمْنِ الصَّحَابَةِ فَكَذَلِكَ بَعْدَهُمْ وَمَنْ خَالَفَ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ أَوْ عَرَضَ
 بِخِلَافٍ مِنْ غَيْرِهِمْ فَهُوَ مَحْجُوحٌ إِنْ جَمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالثَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ بِالْأَحَادِيثِ
 الصَّحِيقَةِ .

وقال أبو المعالي عبد الملك الجوني في لمع الأدللة في قواعد أهل السنة
والجماعة (١٣٠ / ١) : لا يصلح للإماماة إلا من تجتمع فيه شرائط أحدتها أن يكون
 قريشاً فإنَّ رسول الله عليه السلام قال الأئمة من قريش ، والآخر أن يكون مجتهداً
 من أهل الفتوى وأن يكون ذا نجدة وكفاية وتهدد لسياسة الأمور وإياتها ، وأن يكون
 حراً ورعاً في دينه .

وقال أبو الحسن علي بن محمد المأوزي في الأحكام السلطانية (٦ / ١) :
 والسابع: النسب، وهو أن يكون من قريش؛ لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه،
 ولَا اعتبار بضرار حين شد فجوزها في جميع الناس؛ لأن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 احتاج يوم السقيفة على الانصار في دفعهم عن الخلافة لمما بايعوا سعد بن عبادة
 عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (الأئمة من قريش) فأقلعوا عن التفرد بها
 ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا : مينا أمير ومنكم أمير، تسليمًا لروايته وتصديقاً
 لخبره ورضوا بقوله : نحن الأمراء وأنتم الوراء، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم :
 قدمو قريشاً ولا تقدموها) . وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه، ولَا قول
 لمخالف له .

وقال ابن الملقن أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي في البدر المنير في
تخریج الأحادیث والأثار الواقعية في الشريح الكبير (٥٣٧ / ٨) : قال الرافعى : وقد
 احتاج بهذا (يعنى) الأئمة من قريش أبو بكر رضي الله عنه على الانصار يوم السقيفة
 فتركوا ما توهموه . قلت: هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله
 عنه في جملة حديث طويل إلى أن قال: إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول: إنما كانت بيعة

أبي بكر فلتة وتمت. ألا وإنَّها قد كَانَتْ كَذِلِكَ، ولَكِنَ اللَّهُ وَقِي شَرِّهَا، وَلَيْسَ فِيهِمْ مِنْ تَقْطُعٍ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقِ مُثْلِ أَبِي بَكْرٍ وَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خَبْرَنَا حِينَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ الْأَنْصَارَ حَالَفُونَا وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيقَةِ بْنِ سَاعِدَةِ، وَخَالَفُ عَنَّا عَلَيِّ وَالْزَّيْرِ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيْ أَبِي بَكْرٍ، فَقَلَّتْ لِأَبِي بَكْرٍ: انْطَلَقْ بِنَاهُ إِلَيْ إِخْرَانَاهُ هَوْلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْنَا نَرِيدُهُمْ، فَلَمَّا دُنُونَا مِنْهُمْ لَقِينَا مِنْهُمْ رِجَالَنِ صَالِحَانِ فَذَكَرَا مَا تَمَالَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالَا: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مُعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقَلَّنَا: نُرِيدُ إِخْرَانَاهُ هَوْلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: لَا عَلَيْكُمْ لَا تَقْرِبُوهُمْ، اقْضُوا أَمْرَكُمْ.

إِذْنُ شَرْطِ الْقُرْشِيَّةِ وَاجِبٌ فِيمَنْ يَتَصَدَّى لِمَنْصِبِ الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ، لِوُرُودِ النَّصِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ، وَكَذِلِكَ الْأَنْهَى عَنْ مُنَارَعَةِ قُرَيْشٍ أَمْرُ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ كَمَا جَاءَ النَّصُّ أَيْضًا بِذَلِكَ (وَأَنَّ لَا نُنَازِعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ) وَهَذَا شَرْطٌ إِشْتَرَطَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْأَنْصَارِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَهَلْ أَنْتُمْ فِي هَذَا الْشَّأنِ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْ عَلَى سُنَّةِ غَيْرِهِ ؟ وَمَنْ هُوَ إِمَامُكُمْ الْأَعْظَمُ الْقُرْشِيُّ الْيَوْمَ الَّذِي بَايَعْتَمُوهُ حَتَّى لَا تَمُوتُوا مِيَتَةً جَاهِلِيَّةً مَيَتَةً كَفْرِ وَضَلَالٍ !!؟؟

الْقَوْلُ الْآثَانيُّ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ فِي غَيْرِ الْقُرْشِيِّ .

قَالَ الشَّيْخُ أَنْوَهَابِيُّ صَالِحٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آنَ الشَّيْخُ فِي شُرْحِ كِتَابِ الْأَصْوَلِ الْثَّلَاثَةِ لِمُؤَسِّسِ الْفِرْقَةِ الْأَنْوَهَابِيَّةِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْأَنْوَهَابِ الْتَّمِيميِّ (١٦٤ / ١٦) : قَوْلُهُ: (وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَأَنَّ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ يَكُونُ لِوِلَايَةِ الْأَخْتِيَارِ ، وَوِلَايَةِ الْأَخْتِيَارِ هَذِهِ تَكُونُ فِي قُرَيْشٍ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (الْأَلَمَمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ فِي النَّاسِ إِثْنَانِ) يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ أَمْرُ الْأَخْتِيَارِ أَمَّا إِنْ كَانَ الْأَمْرُ أَمْرٌ تَغْلِبُ فَالوِلَايَةُ أَيْضًا شَرِيعَةً يَعْنِي: قَاتِمٌ فَغَلَبَ النَّاسُ بِسِيَفِهِ أَوْ يُوجَدُ مِنْ هُوَ الْأَصْلَحُ مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّ الْأَمِيرَ يُطَاعُ وَالْإِمَامَ يُطَاعُ سَوَاءً كَانَ مِنْ قُرَيْشٍ أَوْ لَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ .

هُنَا يُحَاوِلُ هَذَا الشَّيْخُ الْوَهَّابِي تَحْرِيفُ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، حَتَّىٰ يُقْمِصَ الْمُجْرِمِينَ وَالظَّالِمِينَ وَالْخَوَارِجَ فَمِيزَنَ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بِلَادِ الْحِجَازِ الْمُخْتَلَّةِ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا جَعَلَ وِلَايَةً وَإِمَامَةً الْمُتَغَلِّبِ بِالسَّيْفِ وَالْقَهْرِ وَالْإِرْهَابِ وَإِنَّ كَانَ مِنْ غَيْرِ قُرْيَشٍ شَرْعِيَّةً .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنُ سُلَيْمَانَ الدُّمِيَّيِّ فِي الْإِمَامَةِ الْعَظِيمَيِّ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (٢٦٩ / ١) : وَهَذَا الشَّرْطُ كَغَيْرِهِ مِنْ الشُّرُوطِ الْسَّابِقَةِ الَّتِي لَا تُشْرِطُ إِلَّا عِنْدَ الْإِلْخَاتِيَّارِ مِنْ قِبْلَ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَوْلِي الْإِمَامَ لِلْإِمَامَةِ بِغَيْرِ هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ فَلَا يُشْرِطُ فِيهِ الْقُرْشِيَّةُ كَالْمُتَغَلِّبِ مَثَلًا وَمَنْ عَهِدَ إِلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ سَابِقٍ وَخَشِيتَ الْفِتْنَةَ إِنَّ عُزْلَ ، فَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ تَجْبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَالْجِهَادِ مَعْهُ وَنَحْنُ ذَلِكَ ، وَلَهُ مِنْ الْحُقُوقِ مَا لِلْقُرْشِيِّ بِنَصْ الْأَحَادِيَّاتِ الْسَّابِقَةِ وَالْمُوجَبَةِ لِطَاعَةِ الْمُتَغَلِّبِ وَإِنَّ لَمْ تَكُنْمِ فِيهِ جَمِيعُ هَذِهِ الْشُّرُوطِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لَقَدْ جَاءَ هَذَا الْوَهَّابِيُّ أَيْضًا بِبِدْعَةٍ وَلَاهِيَّ الْمُتَغَلِّبِ ، وَجَعَلَهَا دِينًا وَتَشْرِيعًا مُقَابِلَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ .

وَهَلْ دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَدْعُوا إِلَى الْقَتْلِ وَالْإِرْهَابِ وَطَاعَةِ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَتَسَلَّطُونَ عَلَى رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقُوَّةِ وَالْقَهْرِ ؟ !! .

وَمَا قَالَ هَؤُلَاءِ الشَّوَّاذِ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا لِأَنَّهُمْ عُلَمَاءُ الْسُّلْطَانِ الظَّالِمِ ، وَمَطَايَا الْحَاكِمِ الْجَائِرِ ، الَّذِينَ خَدَعُوا الْعِبَادَ بِفَتَاوَاهُمُ الْفَاسِدَةُ الَّتِي يُصْدِرُونَهَا ، لِتَمْكِينِ الْحُكَّامِ الْمُجْرِمِينَ مِنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُصْلِحِينَ الْأَمْرِيْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِيْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ .

مُلَخَّصٌ مَا سَطَرُوهُ مِنْ نِقَاطٍ حَوْلَ قُرْشِيَّةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ :
أَوَّلًا : يَجِدُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مِنْ قُرْيَشٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ الْأَئِمَّةِ مِنْ قُرْيَشٍ (الْبَاقِلَانِي) .

ثَانِيًّا : إِذَا تَوَلَّ الْإِمَامَ الْإِمَامَةَ بِالْغَلَبَةِ أَوْ الْعَهْدِ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقُرْشِيَّةُ (الْدُّمِيَّجِيُّ) .
ثَالِثًا : لَا يَصِلُّ لِلْإِمَامَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ قُرْشِيًّا (الْجُوَيْنِيُّ) .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : يَقُولُ النَّبِيُّ (لَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ) يَعْنِي الْإِمَامَةَ وَالخِلَافَةَ لِقُرْيَشٍ ، فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ الْخَارِجِيَّ (الْمُتَغَلِّبُ) الْمُنَازِعَ لِلْقُرْشَيْنَ حَقَّهُمْ إِمَاماً وَخَلِيفَةً شَرْعِيًّا ؟ ؟ .

السُّؤَالُ الْثَّانِي : هَلْ بَيْعَةُ الْمَلِكِ سَلْمَانَ فِي بِلَادِ الْحِجَازِ شَرْعِيَّةٌ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ قُرْيَشٍ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرْيَشٍ) ؟ ؟ .

الْمَسَأَلَةُ الْرَّابِعَةُ : هَلْ الْبَيْعَةُ تَكُونُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقُرْشِيِّ أَمْ لِحَاكِمِ هَذَا الْبَلَدِ أَوْ ذَاكَ .؟؟

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْبَيْعَةَ الَّتِي تُنْجِي الْعَبْدَ مِنْ مِيَتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ تَكُونُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ .

رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٤٥١ / ٨ رَقْمَ الْحَدِيثِ : ٢٣٥٨) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيَادٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا صَالِحَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (ثَلَاثَةُ لَا يَنْتَزِعُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرَدُّهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ) : رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٌ بِالْطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَاعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا ، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ بَعْدَ الغَصْرِ فَقَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ

غَيْرُهُ، لَقَدْ أَعْطَيْتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ). ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثُمَّ مَا قَلِيلًا).

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١٨٤٤ / ٣) حَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ رُهَيْرُ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ) عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ. قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ. وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ. فَأَتَيْنَاهُمْ. فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا. فَمِنْنَا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءً هُوَ فِيهِ وَمِنْنَا مَنْ هُوَ فِي جَسَرٍ. إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً. فَاجْتَمَعُنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ (إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَّيِّرًا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدْلِلَ أَمْتَهُ عَلَى حَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنَذِّرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ. وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوْلَاهَا. وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءً وَأَمُورٌ تُنْكِرُونَهَا. وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فِي رِيقَقٍ بَعْضُهَا بَعْضُهَا. وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ). فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْجِعَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخِلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَأْتِ إِلَى النَّاسِ إِلَيْيَهُ يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَ إِلَيْهِ. **وَمَنْ بَأْيَعَ إِمَامًا**، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلَيُطْعِغُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ. فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاَصْرِيُوا عُنْقَ الْآخِرِ). فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقُلْتُ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ! أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَأَهْوَى إِلَى أَذْنِيَهُ وَقَلْبِهِ بِيَدِيَهُ. وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي. فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةً يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ. وَنَقْتُلَ أَنفُسَنَا. وَاللَّهُ يَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: أَطِغْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَأَعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ آبَادِيُّ أَبُو الظَّيْبَابِ فِي عَوْنَ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سُنْنِ أَبِي دَاؤِدِ (٤٦٨ / ٧) : (بَأْيَعَ إِمَامًا) : **أَيْ عَاقِدُ الْإِلَمَامِ الْأَعْظَمِ وَلَا يُبَأِيْعُهُ إِلَّا لَدُنْنِيَا كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ .**

وَقَالَ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ فِي عُمْدَةِ الْقَارِيِّ شَرْحُ صَحِيفَةِ الْبُخَارِيِّ (٣٠ / ١٩) : **رَجُلٌ بَأْيَعَ إِمَامًا الْمُرَادُ هُوَ الْإِلَمَامُ الْأَعْظَمُ .**

لَقْدْ ضَيَّعَ الْقَوْمُ مِنْ دِينِهِمْ فَرِضَ الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ مُنْذُ زَمِنٍ بَعِيدٍ ، وَصَارُوا
يَبْحَثُونَ عَنْ مَخْرَجٍ لِمَا يَجِدُونَهُ مَسْطُورٍ فِي مُصَنَّفَاتِهِمُ الْعَقَائِدِيَّةِ وَكُتُبِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ مِنْ
تَهْدِيَّهِ وَوَعِيَّهِ لِمَنْ يَبْقَى وَلَوْ لَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَةً لِإِمَامِ الْحَقِّ وَهُدَى ، وَمَا
حَدَّثَ لَهُمْ ذَلِكَ لَوْ تَمَسَّكُوا بِوَصِيَّةِ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (إِنِّي تَارِكٌ فِيْكُمْ
خَلِيفَتَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِيْ أَهْلِ بَيْتِيْ) .

**الْقَوْلُ الثَّانِي : وَهُوَ قَوْلُ الْمُبْتَدَعِ أَنَّ الْبَيْعَةَ مُرْتَبِطَةٌ بِوَلَايَةِ الْأَمْرِ وَلَيْسَتْ مُرْتَبِطَةٌ
بِالْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ !!**

قَالَ الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ صَالِحُ الْأَصْوُلِ الشَّلَاثَةُ لِمُؤَسِّسِ
الْفِرَقَةِ الْوَهَابِيَّةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ (٣٤١ / ١٣) : يَقُولُ مَا صِحَّةُ تَسْمِيَةِ الْوَلَاةِ
الْأَنِ بِوَلَاةِ الْأَمْرِ ، وَمَا الْدَلِيلُ عَلَى وَلَايَتِهِمْ مَعَ تَعْدُدِهِمْ فِي الْعَالَمِ وَعَدَمِ تَوْحِيدِ
الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا عَلَى وَلِيٍّ أَمْرٍ وَاحِدٍ ؟ سُؤَالٌ جَيِّدٌ مِنْ حَيْثُ إِثَارَةُ الْمَوْضُوعِ وَهُوَ
إِشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَسْأَلَتَيْنِ : مَسَالَةُ أَوَّلِي مُتَقَقَّعِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ هَوْلَاءِ وَلَاةَ أَمْرٍ - يَعْنِي
الْمُسْلِمُ الَّذِي يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ يُسَمَّى وَلِيُّ أَمْرٍ بِالْتَّفَاقِ سَوَاءٍ كَانَ بَلَدُ أَوْ بَلَدَيْنِ أَوْ عَشْرِ.
أَوْ عِشْرِينَ أَوْ مِائَةً لَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ - وَإِنَّمَا خَالَفَ بَعْضُهُمْ فِي تَسْمِيَتِهِ إِمَاماً ، وَإِنْعِقادَ
الْبَيْعَةِ لِلْإِمَامِ الْمُتَعَدِّدِ ، يَعْنِي عِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِمَامَةَ إِنَّمَا تُعَقَّدُ لِمَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ
الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا ، هَذَا لَفْظُ الْإِمَامُ وَهُوَ الَّذِي تَحِبُّ لَهُ الْبَيْعَةُ عِنْدَهُمْ ، هَذِهِ شُبُّهَةُ
عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَوْ بَعْضِ الشَّيَّابِ ، عِنْدَهُمْ هُنَاكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ وَلَاةَ الْأَمْرِ وَالْإِمَامَةِ
، فَعِنْدَهُمْ وَلِيُّ الْأَمْرِ تَحِبُّ لَهُ الطَّاعَةُ وَلَكِنْ مَا تَحِبُّ لَهُ بَيْعَهُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْمُسْلِمُونَ
عَلَى وَالِيٍّ وَاحِدٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ مُجَانِبٌ لِلصَّوَابِ ثُمَّ الْمُجَانَبَةُ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ
أَجْمَعُوا بِلَا نِكِيرٍ وَلَا اخْتِلَافٍ عَلَى إِنْعِقادِ الْإِمَامَةِ الشَّرِعِيَّةِ لِإِمَامَيْنِ هُمَا إِمامٌ بَنِي الْعَبَّاسِ
فِي بَعْدَادَ ، وَإِمامٌ بَنِي أُمَيَّةٍ فِي الْأَنْدَلُسِ ، وَمَضَتْ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ قُرُونًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
هَذَيْنِ إِمَامَيْنِ الْعُلَمَاءُ وَأَئِمَّةُ الْسَّنَةِ فِي بَلَدِهِ يَقُولُ هَذَا الْإِمَامُ الَّذِي تَحِبُّ بَيْعَتُهُ وَيَحْرِمُ
الْخُرُوجَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَةَ لَا يَشْرِطُ لَهَا الْخِلَافَةُ الْرَّاِشِدَةُ الْعَامَةُ
بَلْ الْبَيْعَةُ مَنْوَطَةٌ بِمَنْ وَلَيَّ الْأَمْرِ لِأَنَّ الْبَيْعَةَ تَتَجَزَّأُ حَسْبَ الْبَلَدِ ، بِحَسْبَ الْوَالِي كَمَا
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ (مِنْ بَايَعَ أَمِيرًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً
يَدِهِ وَثَمَرَةً قَلْبِهِ) مِنْ بَايَعَ أَمِيرًا سَوَاءً بَايَعَ هَذَا الْأَمِيرُ عَلَى جِهَادٍ أَوْ بَايَعَهُ عَلَى إِمَامَةٍ عَامَةٍ
أَوْ إِمَامَةٍ خَاصَّةٍ ، فَهَذِهِ تَنْعِقَدُ الْبَيْعَةُ ، فَالْبَيْعَةُ مُرْتَبِطَةٌ بِوَلَايَةِ الْأَمْرِ وَلَيْسَتْ مُرْتَبِطَةٌ
بِالْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ .

الْعَجَبُ كُلَّ الْعَجَبِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوَهَابِيَّةِ ، نَقُولُ لَهُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُونَ قَالَ بَنِي أُمَيَّةَ وَقَالَ بَنِي الْعَبَاسِ ؛ أَلَّا يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي مَصَادِرِهِمُ الْمُعْتَبَرَةِ يَقُولُ (إِذَا بُوِيَعَ لِخَلِيقَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْأُخْرَ مِنْهُمَا) وَيَأْتِي هَذَا الْوَهَابِيَّ وَيَضُربُ بِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَرْضَ الْحَائِطِ وَيَقُولُ بِأَنَّ خِلَافَةَ بَنِي أُمَيَّةَ فِي الْأَنْدَلُسِ صَحِيحَةً وَخِلَافَةَ بَنِي الْعَبَاسِ فِي بَعْدَادِ صَحِيحَةً وَهُمَا شَرِيعَيْتَانِ ، وَدَلِيلُهُ عَلَى شَرِعيَّتِهِمَا هُوَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا بِلَا نِكْرٍ وَلَا اخْتِلَافٍ عَلَى إِنْعَقَادِ الْإِمَامَةِ الشَّرِيعَيَّةِ لِإِمَامَيْنِ ، تَبَّا وَسُخْقًا لِهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يُجْمِعُونَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ نِبِيِّهِمْ وَأَمْرِهِ .

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِبْنَ بَازِ فِي مَجْمُوعِ فَتاَوِي وَمَقَالَاتِ إِبْنِ بَازٍ (٤ / ٩٢) : أَمَّا إِعْتِمَادُ الْمَنَامَاتِ فِي إِثْبَاتِ كَوْنِ فَلَانُ هُوَ الْمَهْدِيَ فَهُوَ مُحَالِفُ لِلْأَدَلَّةِ الْشَّرِيعَيَّةِ وَلِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ . لِأَنَّ الْمَرَائِيَ مَهْمَماً كَثُرَتْ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي خِلَافِ مَا ثَبَّتَ بِهِ الشَّيْءُ الْمُظَهَّرُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَكْمَلَ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَأُمَّتِهِ الَّذِينَ وَأَتَمُّ عَلَيْهِمُ النِّعَمَةَ قَبْلَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتِمِدَ شَيْئًا مِنَ الْأَحَدَلَمِ فِي مُخَالَفَةِ شَرِيعَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، ثُمَّ أَنَّ الْمَهْدِيَ قَدْ أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِالشَّرِيعَةِ الْمُظَهَّرِ فَكَيْفَ يَجُوزُ لَهُ وَلِأَتَبَاعِهِ إِنْتِهَاكُ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحُرْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَحَمْلُ الْسَّلَاحِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَكَيْفَ يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ عَلَى دُولَةِ قَائِمَةٍ قَدْ إِجْتَمَعَتْ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ وَأَعْطَتْهُ الْبَيْعَةَ الْشَّرِيعَيَّةَ فَيُشْقِقُ عَصَاهَا وَيُفْرِقُ جَمْعَهَا ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا صَحَّ عَنْهُ : مِنْ أَنَّا كُمْ وَأَمْرَكُمْ جَمِيعُ يُرِيدُ أَنْ يَشْقِقَ عَصَاكُمْ أَوْ يُفْرِقُ جَمَاعَتَكُمْ فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ خَرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، وَلَمَّا بَأْيَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ بَأْيَعُهُمْ عَلَى أَنَّ لَا يُنَازِعُوهُ الْأَمْرُ أَهْلَهُ .

يَقُولُ هَذَا الْوَهَابِيُّ أَنَّ أَهْلَ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَأْيَعُوا الْمَلِكَ بَيْعَةَ شَرِيعَةَ ، وَهِيَ طَبْعًا عَلَى دِينِ وَتَشْرِيعِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالضَّلَالِ ، إِذَا أَنَّ الْبَيْعَةَ الْشَّرِيعَيَّةَ الَّتِي تُنْجِي صَاحِبَهَا مِنْ مِيَتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْعَامَّ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ ، وَسَنَجْعَلُ بَعْضَ مَشَايخَ وَدُعَاءِ الْفِرْقَةِ الْوَهَابِيَّةِ يَنْقُضُونَ كَلَامَ بَعْضِهِمُ الْبَعْضِ ، يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُصْطَفَى بْنُ الْعَدُوِيِّ الْمِصْرِيُّ فِي سِلْسَلَةِ التَّفْسِيرِ دُرُوسِ صَوْتِيَّةٍ قَامَ بِتَفْرِيغِهَا مَوْقِعُ الشَّبَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (٤ / ١٠٣) : فَمِنْ شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الَّذِي يَحْكُمُ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً ، أَنْ يَكُونَ فُرِشَيًّا فَتَصْوَرَ الْإِمَامَ لِلْمُسْلِمِينَ لَيْسَ كَتَصْوُرِهَا الْآنِ ، لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ كُلَّ دُولَةٍ يَكُونُ لَهَا رَئِيسٌ أَوْ مَلِكٌ ، بَلْ الَّذِي فِي الْإِسْلَامِ هَكُذا

فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ لِلْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ إِمَاماً وَاحِدًا ، وَهَذَا الْإِلَامَ لَهُ شُرُوطٌ مَبْسُوطةٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ ، وَهَذَا الْإِلَامَ يُرْسِلُ أُمَّرَاءً عَلَى الْبُلدَانِ ، أَمِيرًا عَلَى مِصْرَ ، أَمِيرًا عَلَى الْيَمَنِ ، أَمِيرًا عَلَى الْحِجَازِ ، أَمِيرًا عَلَى الْمَغْرِبِ ، أَمَّا آنَّا فَغَيْرُوا حَتَّى إِسْمِ الْإِلَامِ إِلَى الْأَرْئَى فِي نِظَامِ الْجُمْهُورِيَّاتِ الَّتِي ظَهَرَتْ .

أَوْقَعَتْ نَفْسَكَ يَا عَدَوِيِّ فِي مَأْزِقٍ كَبِيرٍ لَا مَخْرَجَ مِنْهُ ، عِنْدَمَا تَقُولُ أَنَّ الْبَيْعَةَ تَكُونُ لِلْإِلَامِ الْأَعْظَمِ الْقُرْشِيِّ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الْأُمَّارَ ، أَمِيرًا عَلَى الشَّامِ وَأَمِيرًا عَلَى الْحِجَازِ ، يَعْنِي بَيْعَةً أَهْلِ الْحِجَازِ لِابْنِ سُعْودِ بَاطِلَةً ، وَبَيْعَةً أَهْلِ الْمَغْرِبِ لِمُحَمَّدِ السَّادِسِ فَاسِدَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَكُمْ إِمَاماً عَامَّاً قُرْشِيًّا قَدْ وَلَاهُمْ عَلَى هَذِهِ الْوِلَايَاتِ ، وَإِلَّا قُلْ لَنَا مِنْ هُوَ إِمَامُكُمُ الْأَعْظَمِ يَا أَهْلَ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ الْيَوْمِ ؟ !!

أُنْظُرُوا الْفِرْقَةَ الَّتِي تَدْعُوا
إِلَى أَمْرٍ عَلَيْهِ فَأَلْزَمُوهَا
فَإِنَّهَا عَلَى الْحَقِّ

الفصل الثامن

يتولى على هذه الأمة بعد نبيها أمم مُضللة

المِسْلَةُ الْأُولَى : الْأَئِمَّةُ الْمُضَلِّلُونَ ، مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟؟ .

الْمَسْأَلَةُ الْثَانِيَةُ : الْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ ، مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟؟ .

المِسْلَةُ الْأُولَى : الْأَئِمَّةُ الْمُضَلِّلُونَ .. مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟؟ .

روى مسلم في صحيحه (١٤٧٥ / ٣) رقم الحديث : ١٨٤٧
بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرِ التَّمِيميُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَانَ . حَوْدَثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِيِّ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ حَسَانَ) . حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ) . حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ . قَالَ : حَدَّيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ . فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ . فَنَحْنُ فِيهِ . فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ : هَلْ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ ؟ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ : فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ (نَعَمْ) قُلْتُ : كَيْفَ ؟ قَالَ يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَائِي ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنْنَتِي . وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثُمَانِ إِنْسٍ قَالَ قُلْتُ : كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ ؟ قَالَ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ . وَإِنْ ضربَ ظهركَ . وأخذَ مالكَ .
فاسمع وأطع.

وروى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ (٢٧٨ / ٥) رقم الحديث : ٢٤٤٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ، عَنْ ثُوبَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّةِ الْأَئِمَّةِ الْمُضَلِّلِينَ .

تَغْلِيقُ شَعْبِ الْأَرْنُووْطِ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَىٰي وَلَا يَسْتَنُونَ بِسَنَتِي) أَيْ سَوْفَ يَتَمَكَّنُ مِنْ رِقَابِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُسْبِطُرُ عَلَى حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَتَقْمِصُ مَقَامَ وَمَنْصِبَ خِلَافَةِ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَالسَّلَامُ بَرِجَالٍ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ ، لَا يَهْتَدُونَ بِهُدْيِ النَّبِيِّ وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنْتِهِ . وَحَتَّى نَسْتَطِيعَ مَعْرِفَةَ هَوِيَّةِ أَئِمَّةِ الظَّلَالِ هَوْلَاءِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتْرُكَ أُمَّتَهُ جَاهِلَةً بِهِمْ وَغَيْرَ قَادِرَةٍ عَلَى مَعْرِفَتِهِمْ لِكَيْ يَتَجَنَّبُهُمُ الْأَنَاسُ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ وَيَقْتَدُونَ بِهِمْ ، وَلَكِنْ نَتَنَزَّلُ جَدَلًا مَعَ أَصْحَابِ هَذَا الْمَذْهَبِ وَنَنْتَظِرُ إِلَى مَا جَرَى وَحَدَثَ بَعْدَ رَحِيلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ هَذِهِ الدُّنْيَا .

قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقِلِبْ عَلَى عَقِبِيهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ / ١٤٤

الآية الْكَرِيمَةُ تُخْبِرُنَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الصَّحَابَةِ سَيَنْقَلِبُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمُ الْقَهْقَرَى وَيَخْتَلِفُونَ بَعْدَ رَحِيلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ هَذِهِ الدُّنْيَا ، وَهِيَ مَسِيقَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ، لِيُمْيِزَ بِهَا الْخَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ ، قَالَ تَعَالَى (تِلْكَ الرُّسُلُ فَصَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا افْتَنَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيْنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا افْتَنَلُو وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ) .

وَكَذِلِكَ أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِهِ سَوْفَ يَرْتَدُونَ بَعْدَهُ ، وَيَتَبَعُونَ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحَّاحِهِ (١٥ / ٤٣٦ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٧٤٠) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنِ الْمُغِيْرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ، شَيْخُ مِنَ النَّجْعَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَّةً عُرَاءً غُرَلًا : (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيْدُهُ وَعَدْا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُكَسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ، أَلَا إِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: لَا تَدْرِي مَا أَخْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: (وَكُنْتُ

عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ) إِلَى قَوْلِهِ : (شَهِيدٌ) ، فَيُقَالُ : إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَرَالُوا مُرْتَدِينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ .

وَرَوَى الْبَخَارِي أَيْضًا فِي صَحَّةِ (٢١ / ٤٩٣ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٦٥٨٧) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمَ بْنُ الْمُنْذِرِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ : حَدَّثَنَا أَيْ قَالَ : حَدَّثَنِي هَلَالُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَيِّ هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا رُمْرَةً، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِهِمْ وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ : هَلْمَ، فَقُلْتُ : أَيْنَ؟ قَالَ : إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ : وَمَا شَانُهُمْ؟ قَالَ : إِنَّهُمْ ارْتَدُوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرِيِّ ، ثُمَّ إِذَا رُمْرَةً حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِهِمْ وَبَيْنِهِمْ، فَقَالَ : هَلْمَ؟ فَقُلْتُ : أَيْنَ؟ قَالَ : إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ : مَا شَانُهُمْ؟ قَالَ : إِنَّهُمْ ارْتَدُوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرِيِّ، فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحَّةِ (١١ / ٢٤٧ رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٢٤٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ أَيِّ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَيِّ حَازِمٍ ، عَنْ أَيِّ هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضَ، وَأَنَا أَذُوذُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُوذُ الرَّجُلُ إِلَيْنَا الرَّجُلُ عَنْ إِلَيْهِ، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ : نَعَمْ، لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ، تَرْدُونَ عَلَيَّ غُرَّا مُحَاجِلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، وَلَيُصَدِّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ، فَأَقُولُ: يَا رَبَّ، هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَاحِيِّ، فَيُحِبِّنِي مَلِكٌ، فَيَقُولُ: وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوكُمْ بَعْدَكَ؟

وَقَدْ إِعْتَرَفَ بِذَلِكَ أَحَدُ الصَّحَابَةِ وَهُوَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَأَقَرَّ بِمَا أَحْدَثَهُ الصَّحَابَةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي صَحَّةِ (١٤ / ٦٣ رَقْمُ الْرِّوَايَةِ : ٤١٧٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : لَقِيَتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقُلْتُ : طُوبَى لَكَ، صَحِبْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَأَيْغَتَهُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثْنَا بَعْدَهُ .

وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ ، عِنْدَمَا حَدَثَ اِنْقِلَابُ السَّقِيقَةِ وَتَغْلِبَ بَعْضُ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ وَاسْتَطَاعُوا السَّيُّطِرَةَ عَلَى الْمَوْقِفِ بَعْدَ نِزَاعٍ وَاحْتِلَافٍ وَأَوْامِرٍ بِالْقَتْلِ (أَفْتَلُوا سَعْدًا قَتْلَهُ اللَّهُ) قَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ وَبَابَيْعُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ وَهَرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ يُبَايِعُونَهُ رَهْبَةً وَرَغْبَةً ، فَاتَّبَعَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ عُمَرَ وَبَابَيْعَوْا أَيِّ بَكْرٍ كَمَا إِتَّبَعَ أَكْثَرَ الصَّحَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّامِرِيُّ وَعَبَدُوا الْعِجْلَ حَذَوَ النَّغْلِ بِالنَّغْلِ وَالْقَدْدَةَ بِالْقَدْدَةَ .

رَوَى الطَّبَرَانِيُّ فِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (١٠٠ / ٢) رَقْمُ الْحَدِيثِ : ٩٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَعِيبِ السَّمْسَارِ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ خِداشٍ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ نَصْرٍ بْنُ مَالِكٍ، ثَنَا عَبَادُ بْنُ يُوسُفَ الْقَصِيرِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرُو، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ حَذَوَ النَّغْلِ بِالنَّغْلِ لَا تُخْطِئُونَ وَلَا يُخْطِأُ لَكُمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ حَتَّىٰ يَعْبُدُوا عِجْلَ بْنِ إِسْرَائِيلَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ وَعِجْلُ أَمَّتِي فُلَانٌ ، قَدْ سَمَّاهُ صَالِحٌ

قَالَ (وَعِجْلُ أَمَّتِي فُلَانٌ) هَلْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَعِجْلَ أَمَّتِي فُلَانٌ أَمْ أَنَّ كَلِمَةَ فُلَانٍ هَذِهِ كَانَتْ عَبَاءَةً لِلتَّغْطِيَةِ عَلَى تِلْكَ الشَّخْصِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ وَالْمُحْبُوبَةِ وَالْمُتَّبَعَةِ مِنْ قِبَلِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنْ الْأُمَّةِ ؟ !؟ !.

هُنَا وَكَمَا هِيَ عَادَةُ أَهْلِ الْخِلَافِ ، تَحْرِيفُ الْأَحَادِيثِ ، وَإِخْفَاءُ الْحَقَائِقِ ، حَتَّىٰ لَا تَنْكِشِفْ هُوَيَّةُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْبَرَ الَّذِيْنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهُمْ ، وَتَجِدُ مِثْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ وَمَصَادِرِهِمُ الْرِّوَايَيَّةِ (فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، كَذَا وَكَذَا . . . وَغَيْرُهَا مِنْ وَسَائِلِ التَّدْلِيسِ) وَلَوْ كَانَ هَذَا الشَّخْصُ الَّذِي سَمَّاهُ الَّذِيْنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِعَجْلٍ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ لَهُ ثِقْلٌ وَوَزْنٌ فِي مُعْتَقَدِ وَدِينِ الْقَوْمِ لَمَا أَخْفَوْا هُوَيَّتَهُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَعْمَدَةِ وَقَوَاعِدِ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السَّقِيقَةِ وَأَوَّلَ مَنْ ظَلَمَ آلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ الْسَّلَامُ حَقَّهُمْ ، وَالْحُرُّ تَكْفِيهِ الْإِشَارةُ .

نَذْكُرُ لَكُمْ بَعْضَ تَدْلِيسَاتِ الْقَوْمِ فِي كُتُبِهِمْ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَجِدُونَ حَدِيثَ فِي مَصَادِرِهِمْ يَكْشِفُ حَقِيقَةً حَطِيرَةً تَهَدَّمُ مُعْتَقَدَهُمْ ، يَتَلَاقَعُونَ بِهِ وَيَجْعَلُونَهُ مُبْهَمًّا ، وَهَذَا حَدَثَ فِي أَصْحَاحِ كِتَابِ عِنْدَهُمْ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحَّحِهِ (٤٥٤/١٦) رُقْمُ الْحَدِيثِ : ٤٩٧٧ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَيِّ لَبَابَةَ، عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، وَحَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زَرِّ قَالَ: «سَأَلْتُ أَيَّ بْنَ كَعْبٍ: قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّ أَخَاهُ أَبْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ أَيَّ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: قِيلَ لِي فَقُلْتُ، قَالَ: فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال : (أَبْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا) مَاذَا كَانَ يَقُولُ أَبْنُ مَسْعُودٍ ؟ !.

قال : (فَقَالَ لِي قِيلَ لِي) مَاذَا قِيلَ لَهُ وَقَالَهُ لَكَ ؟ !.

قال : (فَقُلْتُ قَالَ) مَاذَا قَالَ ؟ !.

قال : (فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ؟ !.

الْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْتَّرَاجِمِ ، وَهِيَ أَنَّ الصَّحَّاヒِيَ أَبْنُ مَسْعُودٍ كَانَ يُنْكِرُ قُرْآنِيَّةَ سُورَةَ الْفَلَقِ وَسُورَةَ النَّاسِ ، وَكَانَ يَحْكُمُهُمَا مِنْ مُضْحِفِهِ ، وَالْقَوْمُ يَكْفُرُونَ مَنْ يَعْتَقِدُ بِهَذَا الْمُعْتَقَدِ ، فَهَلْ يَكْفُرُونَ الصَّحَّاھِيَ أَبْنُ مَسْعُودَ الَّذِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ طَبْعًا لَا يَسْتَطِيعُونَ وَإِلَّا سَقَطَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ دِينِهِمْ ، فَعَمِدُوا إِلَى تَحْرِيفِ الْأَحَادِيثِ لِإِخْفَاءِ الْحَقِيقَةِ ، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ .

نَرْجِعُ إِلَى مَوْضُوعِ بَحْثِنَا ..

وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّرْعِيُّ لِلْمُسْلِمِينَ وَخَلِيفَةُ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمَيْنِ حَالُهُ حَالٌ خَلِيفَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَبَيْ إِسْرَائِيلَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ (أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى) ، وَكُلُّ مَا جَرَى عَلَى هَارُونَ مِنْ أُمَّةٍ مُوسَى جَرَى عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، فَكَانَ بَيْنَهُمْ مُسْتَضْعِفًا لَا نَاصِرَ لَهُ وَلَا مُعَيْنَ ، يَظْمَعُ فِيهِ الْضَّعِيفُ وَيَتَعَزَّزُ عَلَيْهِ الْذَّلِيلُ .

إِذْنُ ، يَتَضَرُّعُ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ، أَنَّ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْخَلِيفَةِ الشَّرْعِيِّ لِرَسُولِ رَبِّ الْعَالَمَيْنِ هُوَ شَخْصٌ لَمْ يُتَبَعْ وَيُطَاعُ مِنْ قِبْلِ

**الأُمَّةٌ ، وَإِنَّمَا صَارَتْ الْطَّاعَةُ وَالِاتِّبَاعُ لِمَنْ وَصَفَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِعْدَهُ هَذِهِ
الْأُمَّةُ وَإِمَامُ الضَّلَالِ .**

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : الْأَئِمَّةُ الْمُهَدِّيُّونَ مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟ ؟

**قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمَنْ دُرْرِيَتِي قَالَ لَا يَنَالُ
عَهْدِي الظَّالِمِينَ) . لَمَّا وَقَّى مَا أَمْرَهُ رَبُّهُ بِهِ مِنَ التَّكَالِيفِ الْعَظِيمَةِ جَعَلَهُ لِلنَّاسِ إِمَاماً
يَقْتَدُونَ بِهِ . وَيَأْتُمُونَ بِهِدْيِهِ ، وَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأُمَّةُ مُتَّصِلَّةً بِسَبِيلِهِ وَبِاقِيَةً
فِي نَسِيَّهِ وَخَالِدَةً فِي عَقِبِهِ ، فَأَجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ وَرَأَمَ وَسُلِّمَتْ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ بِزِمامٍ ،
وَاسْتُشْنِي مِنْ نَيْلِهَا الظَّالِمُونَ ، وَاحْتُصَرَ بِهَا مِنْ دُرْرِيَتِهِ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ .**

**وَقَالَ الدَّهْبَيُّ فِي الْمُنْتَقَى مِنْ مِنْهَاجِ الْأَعْتِدَالِ فِي نَفْضِ كَلَامِ أَهْلِ الرَّفْضِ وَالْأَعْتِرَالِ
(١٨٧ / ١) : قَالَ تَعَالَى (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِإِيمَانِنَا
يُوقَنُونَ) وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمِ (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً) وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَنْ جَعَلَهُ ذَا
سِيفٍ يُقَاتِلُ بِهِ جَمِيعَ النَّاسِ بَلْ جَعَلَهُ بِحِيثُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ إِتْبَاعُهُ سَوَاءً أَطَاعُوهُ
أَمْ عَصَوْهُ .**

**قَالَ : (بَلْ جَعَلَهُ) أَيْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ وَنَصَبَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَاماً .
قَالَ : (بِحِيثُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ إِتْبَاعُهُ سَوَاءً أَطَاعُوهُ أَمْ عَصَوْهُ) أَيْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
صَارَ إِمَاماً وَقَائِدُنَا وَرَئِيسًا لِلنَّاسِ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهمُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، يَجِبُ عَلَى النَّاسِ
بَيْعَتَهُ وَالْأَفْتِداءُ بِهِ .**

**قَالَ : (سَوَاءً أَطَاعُوهُ أَمْ عَصَوْهُ) أَيْ أَنَّ النَّاسَ سَوَاءُ نَصَرُوا هَذَا الْإِمَامَ وَأَتَبَعُوهُ
وَمَكَنُوهُ مِنْ قِيَادَةِ الْأُمَّةِ وَصَارَ الْمَرْجُحُ الْدِيِّنيُّ وَالْحَاكِمُ السِّيَاسِيُّ أَوْ عَصَوْهُ وَخَدَلُوهُ وَلَمْ
يَتَمَكَّنْ مِنْ الْحُكْمِ فَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الشَّرْعِيُّ لِلنَّاسِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ بَيْعُتُهُ حَتَّى لَا
يَمُوتُوا مِيتَةُ الْجَاهِلِيَّةِ (مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ) .**

عندما يتدبّر المؤمن قوله تعالى (إِنَّ جَاعِلَكُ لِلنَّاسِ إِمَامًا) سيعلم أنَّ مجرَّد السيطرة على السلطة والجلوس على كرسي الحكم لا يعني أن ذلك الشخص صار إماماً وحاكمًا شرعياً، لذلك تجد أصحاب نظرية (الحاكم المسلم هو الإمام الشرعي) يقفون حياله عند هذه الآية، لأنهم يعتقدون ويؤمنون بأنَّ كلَّ من يتمكّن من الحكم هو الإمام الشرعي الواجب الطاعة والبيعة، ولكن يتضادون بما جرى مع النبي إبراهيم عليه السلام إذ أنه لم يتمكّن من الحكم وتمكّن طاغية زمانه من حكم العباد والسيطرة على البلاد فهل ذهبت إمامية إبراهيم عليه السلام وصار حاكم زمانه هو الإمام الشرعي؟!!.

الخلاصة : أنَّ الميزان هو القرآن وسنة خير الأنام عليه الصلاة والسلام ، فمن نصبه وجعله الله تعالى إماماً للناس فهو الحاكم الشرعي لهم وهو إمام الحق والهدى الواجب على الناس بيعته وأتباعه ونصرته ، وليس كما يزعم أهل البدع والضلال من أنَّ أهل الحل والعقد هم من ينصبون الإمام للناس ، أو كلَّ من يتمكّن من الحكم بالقوَّة والقُوَّة ويتبَعُ الناس يَكُونُ ولِي لامر المسلمين .

الفَصْلُ التَّاسِعُ

عِقِيدَةُ الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ وَالإِمَامَةُ الْعَظِيمَةُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : إِلِمَامَةُ الْعَظِيمَيْ هِيَ خِلَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ .
الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : إِلِمَامُ وَالخَلِيفَةُ مَبْعُوثٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى .
الْمَسْأَلَةُ الْثَالِثَةُ : مَنْزِلَةُ إِلِمَامَةٍ أَعْلَى مِنْ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ .
الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : إِلِمَامَةُ وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ .

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : إِلِمَامَةُ الْعَظِيمَيْ هِيَ خِلَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ .

مِنْ الْأَدِيلَةِ وَالبَرَاهِينِ النَّبِيَّةِ الَّتِي تَنْقِضُ عِقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ فِي إِلِمَامَةِ الَّتِي صَنَعُوهَا وَأَحْدِثُوهَا مُقَابِلَ إِلِمَامَةِ الشَّرِعِيَّةِ ، عِقِيدَةُ الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ فَعِنْدَمَا تَقْرَأُ مُصَنَّفَاتِ الْقَوْمِ الْعَقَائِدِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ تَجِدُ أَنَّهُمْ نَادِرًا مَا يَتَطَرَّفُونَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهَذَا الْمَوْضُوعُ ، وَذَلِكَ بِسَبِبِ التَّعَارُضِ وَالتَّصَادُمِ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي وَضَعُوهَا فِي طَرِيقَةِ تَنْصِيبِ إِلِمَامٍ وَالخَلِيفَةِ وَيَئِنْ طَرِيقَةٌ تَوَلِّي الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ الْخِلَافَةَ الْكُبْرَى وَإِلِمَامَةَ الْعَظِيمَيْ ، وَكَمَا بَيَّنَا سَابِقًا أَنَّ طُرُقَ إِنْعِقَادِ إِلِمَامَةِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةُ أَوْلَاهَا بَيْعَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ ، وَالثَّانِيَةُ التَّعْيِينُ وَوِلَايَةُ الْعَهْدِ مِنْ إِلِمَامِ السَّابِقِ ، وَالثَّالِثَةُ الْغَلَبةُ وَالْقَهْرُ ، وَلَكِنَّ الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ يَتَصَدَّى لِرِقَابَةِ الْأُمَّةِ وَإِقَامَةِ دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ الْرَّاشِدَةِ عَلَى مِنْهاجِ النُّبُوَّةِ بِطَرِيقَةٍ تَخْتِلُّ فَعَنْ هَذِهِ الْطُّرُقِ الْثَلَاثَةِ وَهِيَ طَرِيقَةُ الْجَعْلِ الْإِلَاهِيِّ (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) أَيْ أَنَّ الْمَهْدِيِّ هُوَ إِلِمَامُ الشَّرِعِيِّ وَخَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ النَّبِيُّ الْشَّرِيفُ الْقَائلُ أَنَّ الْمَهْدِيِّ هُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ تَعَالَى .

رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِتَلْخِيصِ الدَّهْيِ (٤١٠ / ٤) رَقْمُ ٨٤٣٢ : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَارُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَرْوَمَةَ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ

ثَلَاثَةُ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةً، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّأْيَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ فَيُقْتَلُونَكُمْ قِتَالًا لَمْ يُقَاتِلُهُ قَوْمٌ ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَارِعُوهُ وَلَوْ حَبُّوا عَلَى الثَّلْجِ ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ تَعْلِيقِ الدَّهِيِّ فِي التَّلْخِيصِ : عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي النَّهَايَةِ فِي الْفَتْنَ وَالْمَلَاجِمِ (١٧ / ١) : وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَمِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةُ، كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّأْيَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَيُقْتَلُونَكُمْ قِتَالًا لَمْ يُقَاتِلُهُ قَوْمٌ - ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ فَقَالَ - فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَارِعُوهُ وَلَوْ حَبُّوا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ . تَفَرُّدُ بِهِ ابْنُ مَاجَةَ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ قَوِيٌّ صَحِيحٌ .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ) أَيْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي نَصَبَهُ وَجَعَلَهُ خَلِيفَةً وَإِمَاماً لِلنَّاسِ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ إِتْبَاعُهُ وَفَرْضَ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مِنْكُمْ) وَلَيْسَ الشُّورَى أَوْ الْأَنْقَلَابُ الْعَسْكَرِيُّ الَّذِي يَقُولُ بِهِ أَيُّ شَخْصٍ كَانَ ، فَالنَّصُّ وَالتَّعْبِينُ إِلَلَهِيُّ فِي الْإِمَامَةِ الْعَظِيمِ هِيَ سُنْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَنْ تَجِدَ لِسُنْنَةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّانِيَةُ : الْإِمَامُ وَالخَلِيفَةُ مَبْعُوثٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (٥٩٦ / ١) : حَدَّثَنَا
الْفَضْلُ بْنُ دَكِينَ ، عَنْ فُطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زِرَّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، رَفْعُهُ إِلَى
النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : لَا تَذَهَّبُ الْأَدْنِيَا حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ
بَيْتِي يُواطِئُ اسْمَهُ اسْمِي ، وَاسْمَ أَبِيهِ إِسْمَ أَبِيِّ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا) أَيْ أَنَّ الْإِمَامَ
الْمَهْدِيَ مَبْعُوثٌ وَمُرْسَلٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ مُحَمَّدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ،
الَّذِي بَلَغَ الْأُمَّةَ إِسْمَ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ وَاسْمَ أَبِيهِ وَقَبِيلَتِهِ وَعُرْفِهِمْ بِهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفُوا
وَيَضِلُّوا ، كَمَا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى طَالُوتَ مَلِكًا عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَآلِهِ وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا) هَذِهِ هِيَ الْخِلَافَةُ
وَالْإِمَامَةُ الَّتِي أَرَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَشَرَعَهَا فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ وَفِي سُنَّةِ نَبِيِّهِ الْأَمِينِ وَلَيْسَ مَا
أَخْتَرَهُ الْقَوْمُ بَعْدَ رَحِيلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَحْدِثُوهُ فِي سَقِيقَةِ بُنْيَ سَاعِدَةِ
الَّتِي لَا تَجِدُ فِيهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

الْمَسَأَلَةُ الْثَّالِثَةُ : مَزِيزَةُ الْإِمَامَةِ أَعُلَى مِنَ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ .

رَوَى أَبُو بَخَارِيٍّ فِي صَحِيحِهِ (٣٢٦٥ / ٣) رَفْقَ الْحَدِيثِ (١٢٧٣ / ٣) حَدَّثَنَا أَبُنْ بُكْرٍ
حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَيِّ قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ أَبْنُ مَزِيزٍ فِيْكُمْ وَإِمَامُكُمْ
مِنْكُمْ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ الْبَاقِلَانِيِّ الْمَالِكِيِّ فِي تَمْهِيدِ الْأَوَّلِ فِي
تَلْخِيصِ الدَّلَائِلِ (٤٧٤ / ١) : فَالْأَخْبَارُ الْمُنْتَظَاهِرَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
وَجْبِ تَقْدِمِ الْأَفْضَلِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقُومِ أَفْضَلُهُمْ وَقَوْلُهُ
أَئْمَتُكُمْ شَفَاعَكُمْ فَانظُرُوا بِمَنْ تَسْتَشْفِعُونَ وَقَوْلُهُ فِي خَبْرِ آخرِ أَئْمَتُكُمْ شَفَاعَكُمْ إِلَى
اللَّهِ فَقَدَّمُوا حَيْرَكُمْ وَقَوْلُهُ مِنْ تَقْدِمُ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَرِي أَنَّ فِيهِمْ مِنْ هُوَ

أفضل منه فقد خان الله ورسوله والمسلمين في أمثال هذه الأخبار مما قد تواترت على المعنى وإن اختلفت الفاظها.

قوله : (من تقدم على قومٍ من المسلمين يرى أنَّ فيهم منْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) أي إن الإمام المهدى عليه السلام بالمفهوم السادس والوهابي أفضل وخير من النبي عيسى عليه السلام ، لأنَّه تقدم عليه في الصلاة ، وإلا يكون قد خان الله تعالى ورسوله ، بتقدمه على منْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ .

في هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عند أهل السنّة والوهابية دليل يثبت أنَّ خليفة الله المهدى أفضل من النبي عيسى عليه السلام ، وذلك من خلال صلاة النبي عيسى عليه السلام ماموما خلف الإمام المهدى عليه السلام ، ولا يختلف إثنان على أنَّ للإمام فضل على الماموم ، والنبي صلى الله عليه وآله أمر بتقديم الأفضل فقال (قدموا أفضلكم) فدل ذلك على أنَّ مَنْزَلَةَ وَمَرْتَبَةَ الْمَهْدِي الْمُنْتَظَرِ أَعْلَى مِنْ مَنْزَلَةَ وَمَرْتَبَةَ النَّبِيِّ عِيسَى . عليه السلام ، وبذلك تكون الإمام العظيم أعلى مرتبة وأرفع مَنْزِلَةً مِنَ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ ، كما هو واضح من القرآن والسنة .

ولكنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْوَهَابِيَّةِ يُرُكُونَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَاءِ ظُهُورِهِمْ وَيَتَّبِعُونَ مَا وَجَدُوا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ وَمَا أَحْدَثُهُ لَهُمْ كَبَراءَهُمْ .

الْمَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْإِمَامَةُ وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ .

إِنَّ فِي سُورَةِ الْقَدْرِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ شَخْصٍ مُتَّصِلٍ بِالسَّمَاءِ بِوَاسِطةِ الْمَلَائِكَةِ وَجِبْرِيلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، أَمَّا فِي وَقْتٍ حُضُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّسُولِ ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ ، وَأَمَّا فِي وَقْتٍ ذَهَابِ النُّبُوَّةِ وَهِيَ الْفَتْرَةُ بَعْدَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، بَقِيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَبَقِيَ نُرُولُ جِبْرِيلَ وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُسْتَمِراً .

قَالَ تَعَالَى : (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ) .

رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِتَلْخِيصِ الْذَّهَبِيِّ (٨٧/٢ ، رُقِمُ الْحَدِيثِ : ٣٦٧٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ هَانِي، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زَيَادٍ الْقَبَائِيُّ، ثنا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّكَ لَتَرَى الرَّجُلَ يَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ، وَقَدْ وَقَعَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتِيَّ، ثُمَّ قَرَأَ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ، إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ) ، يَعْنِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ يُفْرَقُ أَمْرُ الدُّنْيَا إِلَى مِثْلِهَا مِنْ قَابِلٍ . صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ .

تَعْلِيقُ الْذَّهَبِيِّ فِي التَّلْخِيصِ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَوَيْرَ الْطَّبَرِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ (٢٤ / ٥٣٤) : وَقَوْلُهُ: (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ) اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: { تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ } [القدر: ٤] وَجِبْرِيلُ مَعْهُمْ، وَهُوَ الرُّوحُ، فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ [بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ] [القدر: ٤] يَعْنِي بِإِذْنِ رَبِّهِمْ، مِنْ كُلِّ أَمْرٍ قَضَاهُ اللَّهُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، مِنْ رِزْقٍ وَاجْلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ . ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا أَبْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: ثنا أَبْنُ ثُورٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: (مِنْ كُلِّ أَمْرٍ) قَالَ: يُقْضَى. فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهَا فَعَلَى هَذَا الْقُولُ مُنْتَهَى الْخَبَرِ، وَمَوْضِعُ الْوَقْفِ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ وَقَالَ آخَرُونَ: (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ) لَا يَلْقَوْنَ مُؤْمِنًا وَلَا مُؤْمِنَةً إِلَّا سَلَّمُوا عَلَيْهِ ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حُدُّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيَادٍ الْفَرَاءِ، قَالَ: ثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْكَلْيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: « مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ » وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ بِهَا وَجَّهَ مَعْنَى « مِنْ كُلِّ أَمْرٍ » : مِنْ كُلِّ مَلَكٍ؛ كَانَ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ: تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ مَلَكٍ يُسَلِّمُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ؛ وَلَا أَرَى الْقِرَاءَةَ بِهَا جَائِزَةً، لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَاءِ عَلَى خِلَافِهَا، وَأَنَّهَا خِلَافٌ لِمَا فِي مَصَاحِفِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مُصْحَّفٍ مِنْ

مَصَاحِفُ الْمُسْلِمِينَ فِي قَوْلِهِ: أَمْرٌ، يَاءٌ، وَإِذَا قُرِئَتْ: «مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» لَحِقَتْهَا هَمْزَةٌ،
تَصِيرُ فِي الْخَطِّ يَاءً. وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ، عَلَى
مَا تَأَوَّلَهُ قَتَادَةُ .

وَإِنَّهُ لِيُنْزَلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِ الْأَمْرِ تَقْسِيرَ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً ، يُؤْمِنُ فِيهَا فِي أَمْرٍ
نَفْسِهِ بِكَدَّا وَكَدَّا ، وَفِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَدَّا وَكَدَّا ، يُنْزَلُ بِهَا جِبْرِيلُ وَالْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
عَلَى الْإِمَامِ الْقَائِمِ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَهُوَ لِلَّذِينَ تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ هُمْ
وُلَّةُ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ) فَإِنَّهُمْ
أَصْحَابُ الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ الَّذِي يُنْزَلُ عَلَيْهِمْ مِنْ السَّمَاءِ لِتَطْبِيقِهِ عَلَى الْأَرْضِ ، كَمَا فِي عَهْدِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ ، لِذَلِكَ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ طَاعَتَهُمْ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا
أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ .

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ : الَّذِي كَانَ يَتَلَقَّ الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنْ جِبْرِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ
النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَلَكِنْ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ هُوَ الَّذِي
صَارَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ وَالْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِأُمُورِ الْعِبَادِ كَافَةً مِنْ
بَلَاءِي وَمَنِيَا وَأَرْزَاقِ ؟؟.

السُّؤَالُ الثَّانِي : فِي زَمَانِنَا هَذَا ، عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟؟.

بِقُضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْهُ ، انْتَهَيْنَا مِنْ نَقْضِ أَهَمِ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ ، فِي مُعْتَقَدِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ ، بِالْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ النَّبِيَّيَّةِ ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْبَرِّيَّةِ ، وَصَلَّى اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَنْ تِرَهِ الْهَادِيَّةِ الْمَهْدِيَّةِ ، صَلَاةً دَائِمَةً
أَبِدِيَّةً .

اللَّهُمَّ عَرَفْنِي نَفْسِكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَعْرِفْنِي نَفْسِكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيِّكَ ، اللَّهُمَّ عَرَفْنِي
رَسُولَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَعْرِفْنِي رَسُولَكَ لَمْ أَعْرِفْ حُجَّتُكَ ، اللَّهُمَّ عَرَفْنِي حُجَّتُكَ فَإِنَّكَ إِنْ
لَمْ تَعْرِفْنِي حُجَّتُكَ ضَلَّتْ عَنْ دِينِي .

رَحِيمُ اللَّهُ مِنْ أَهْدَى ثَوَابِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَى رَوْحِ أَيِّ الْمَرْحُومِ الْحَاجِ عَبْدِ الرَّزَاقِ
بْنُ حَسَنِ الشَّاعِيِّ مَسْبُوقَةً بِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .

أَبُو زَيْدِ الشَّاعِيِّ
الْخَمِيس ٣٠ رَبِيعُ الْأَوَّلِ ١٤٤٤ هـ جريدة

المصادر

١- لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ وَسَوَاطِعُ الْأَسْرَارِ الْأَتْرِيَّةِ لِشَرْحِ الدُّرَّةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفُرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ ، شَمْسُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَوْنَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ سَالِمِ السَّفَارِينِيُّ الْحَنْبَلِيُّ (الموتى : ١١٨٨ هـ) ، مُؤَسَّسَةُ الْخَافِقِينَ وَمَكْتَبَتُهَا - دِمْشَقُ ، الطَّبْعَةُ : الثَّانِيَّةُ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٢- مُقَدَّمَةُ ابْنِ خَلْدُونَ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٣- شَرْحُ الْمَقَاصِدِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ، مَسْعُودُ بْنُ عُمَرَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّفَازَانِيُّ ٧٩٣ هـ كَتَبَ الْعَقِيْدَةُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤- الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ ، عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ الْبَعْدَادِيِّ الْمَاوَزِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُتَوَقِّيُّ سُنَّةً (٤٥٠ هـ جريدة) ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥- تَفْسِيرُ الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ أَيِّ بَكْرٍ بْنُ فَرِحِ الْقُرْطُبِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٦- مَقَاتِيحُ الْعُلُومِ ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ يُوسُفَ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْكَاتِبُ الْبَلْخِيُّ الْخُوارِزْمِيُّ الْمُتَوَقِّيُّ سُنَّةً (٣٨٧ هـ جريدة) ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٧- أُصُولُ الدِّينِ ، جَمَالُ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدِ الْغَرْنَوِيِّ ، كَتَبَ الْعَقِيْدَةُ ، دَارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٩٩٨ ، تَحْقِيقُ : عُمَرَ وَفِيقُ الدَّاعِوْقُ .

٨- تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ ، أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ عَلَيٌّ بْنُ يُوسُفَ بْنُ حَيَّانَ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٩- مُجمَلُ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْعِقِيدَةِ الدُّكْتُور نَاصِر بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ
الْعَقْلُ ، عَقَائِدُ الْوَهَابِيَّةُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

١٠- السِّيَاسَةُ الشَّرِيعِيَّةُ فِي إِصْلَاحِ الرَّاعِيِّ وَالرَّعِيَّةِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنُ تَيْمِيَّةَ
الْحَرَانِيُّ ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ .

١١- الدُّرُرُ الْمُخْتَارُ ، عَلَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَىٰ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحِصْنِيُّ الْحَصْكَفِيُّ الْحَنَفِيُّ
الْمُتَوَفِّ سُنَّةُ (١٠٨٨ هـ) ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

١٢- كِتَابُ الْمَوَاقِفِ ، عَصْدُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الْأَيْجِيُّ ، كَتَبَ الْعِقِيدَةَ ،
النَّاشرُ : دَارُ الْجِيلِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٩٩٧ ، تَحْقِيقُ : دُ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ
عَمِيرَةُ .

١٣- الصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ عَلَى أَهْلِ الرَّفْضِ وَالضَّلَالِ وَالزَّنْدَقَةِ ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ
مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَىٰ بْنُ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ ، كَتَبَ الْعِقِيدَةَ ، مُؤَسِّسَةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوتُ ،
الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٩٩٧ ، تَحْقِيقُ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ وَكَامِلُ مُحَمَّد
الْخَرَاطُ .

١٤- شَرْحُ الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ ، الشَّيْخُ عَبْدُالعزِيزِ الرَّاجِيُّ ، الْكِتَابُ عِبَارَةٌ عَنْ أَشْرِطةِ
مُفْرَغَةٍ ضَمِّنَ الدَّوْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي أُقِيمَتْ بِجَامِعِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، الْمَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

١٥- الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقَ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَعْدَادِيُّ الْمُتَوَفِّ سُنَّةُ (١٠٩٣ هـ)
، عَقَائِدُ الْوَهَابِيَّةُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

١٦- الْفَصْلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالتَّحْلُلِ أَيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَزْمِ الظَّاهِرِيُّ ،
الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

١٧- لَمَعَ الْأَدِلَّةِ فِي قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبُو الْمَعَالِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يُوسُفَ الْجُوَيْنِي الشَّافِعِيُّ الْمُتَوَقِّيُّ سُنَّةُ (٤٧٨ هِجْرِيَّةً) ، عَالِمُ الْكُتُب - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٩٨٧ ، تَحْقِيقُ دَوْلَةِ فَوْقِيَّةِ حُسَينِ مَحْمُودٍ .

١٨- نِهايَةُ الْأَقْدَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنُ أَحْمَدَ الشَّهْرِسْتَانِيِّ الْمُتَوَقِّيُّ سُنَّةُ (٥٤٨ هِجْرِيَّةً) ، كَتَبُ الْعِقِيدَةِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٩- فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ، ابْنُ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٢٠- مَجْمُوعُ الْفَتاوَىِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنُ تَيْمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٢١- جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ بْنُ يَزِيدَ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عَالِبِ الْأَمْلِيِّ ، أَبُو جَعْفَرِ الْطَّبَرِيِّ ، الْمُحَقِّقُ : أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٍ ، مُؤَسِّسُ الرِّسَالَةِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٢٠ هِجْرِيَّةً .

٢٢- تَقْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ مَسْنَدًا عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ الْمُتَوَقِّيُّ سُنَّةُ (٣٢٧ هِجْرِيَّةً) ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٢٣- إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأَصْوُلِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ الشُّوكَانِيُّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٢٤- شَرْحُ أَصْوُلِ اعْتِقادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَنْصُورِ الْطَّبَرِيِّ الرَّازِيِّ الشَّافِعِيِّ الْلَّالَكَائِيِّ (١٨٤ هِجْرِيَّةً) . بِتَحْقِيقِ دَوْلَةِ فَوْقِيَّةِ حُسَينِ مَحْمُودٍ .

حَمْدَان ، صَدَرَ عَنْ دَارِ طَبِيبَةِ الرِّيَاض ، سُنَّةُ ١٤٠٩ هـ . وَهِيَ الطَّبِيعَةُ الَّتِي اعْتَمَدْنَا عَلَيْهَا .

٢٥- كِتَابٌ شَرْحُ السُّنَّةِ ، الْحَسَنُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ خَلْفٍ الْبَزَبَهَارِيٌّ ، كَتَبَ الْعِقِيدَةَ ، دَارُ ابْنِ الْقَيْمِ الدَّمَام ، الطَّبِيعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٨ ، تَحْقيقٌ : د. مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ سَالِمٌ الْقَحْطَانِي .

٢٦- سِلْسِلَةُ لقاءاتِ الْبَابُ الْمَفْتُوحُ ، هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ سِلْسِلَةِ لقاءاتٍ كَانَ يَعْقُدُهَا فَضْلِيَّةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العَثَيمِينَ - طَبِيبُ اللَّهِ ثَرَاهُ - بِمَذْلَةِ كُلَّ حَمِيسٍ . ابْتَدَأَ الشَّيْخُ هَذِهِ الْلَّقاءاتِ فِي أَوَاخِرِ شَوَّالٍ تَقْرِيبًا فِي الْعَامِ (١٤١٢هـ) وَأَنْتَهَتْ هَذِهِ السِّلْسِلَةُ فِي الْحَمِيسِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرٍ ، عَامِ (١٤٢١هـ) . قَامَ بِتَفْرِيغِهَا مَوْقِعُ الشَّبَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

٢٧- مَنهجُ الْإِعْتِدَالِ ، الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ عَذْنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَرْعُورِ ، دَارُ التَّابِعِينَ بِالرِّيَاضِ .

٢٨- عِقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الصَّحَابَةِ ، نَاصِرٌ بْنُ عَلَيٍّ عَائِضُ حَسَنُ الشَّيْخِ ، أَصْلِ الْكِتَابِ : رِسَالَةُ دُكْتُورَاةِ . مَكْتَبَهُ الرُّشْدُ ، الرِّيَاضُ ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ . الطَّبْعَةُ : الثَّالِثَةُ .

٢٩- مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ إِعْدَادٌ : د. أَسَامَةُ بْنِ سَعِيدٍ الْقَحْطَانِي ، د. عَلَيٍّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْخَضِيرِ ، د. ظَافِرُ بْنُ حَسَنِ الْعُمَرِيِّ ، د. فَيِصلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَعْلَانِ ، د. فَهْدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْلَّهِيْدَانِ ، د. صَالِحُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَرْبِيِّ ، د. صَالِحُ بْنِ نَاعِمَ الْعُمَرِيِّ ، د. عَزِيزُ بْنِ فَرْحَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَبَلَانِيِّ الْعَزِيزِيِّ ، د. مُحَمَّدُ بْنُ مَعِيشَةِ آلِ دَوَاسِ الشَّهْرَانِيِّ ، د. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُحَارِبِ ، د. عَادِلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَبَيْسيِّ .

٣- الْبَحْرُ الْمُحِيطُ الْثَّجَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَاجَاجِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ آدَمَ الْأَثِيوْبِيِّ ، النَّاشرُ : دَارُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ . الرِّيَاضُ ، الطَّبِيعَةُ الْأُولَى : ١٤٢٦ هِجْرِيَّةٌ .

٣١- الأربعون العقدية ، أربعون حديثاً في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو عبد الرحمن أيمن بن إسماعيل ، دار الآثار . مصر . الطبعة الأولى ، ٢٠٢١ م .

٣٢- شرحه لبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، عبد الكري姆 بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمدي الخضير ، باب الدعاء والبيانات - المكتبة الشاملة .

٣٣- كتاب الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم ، عبد الرحمن بن حسن جبنكة الميداني الدمشقي (المتوفى ١٤٢٥ هجرية) . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى ١٤١٨ هجرية .

٣٤- الإفصاح عن معاني الصحاح ، أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد الذهلي الشيباني (المتوفى ٥٦٠ هجرية) . تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد . دار الوطن ١٤١٧ هجرية .

٣٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني . مؤسسة قرطبة - القاهرة الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها .

٣٦- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جواجم الكلم ، أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥ هجرية ، حقيق تصوّره وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور ماهر ياسين الفحل ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

٣٧- المنهل الحديث في شرح الحديث ، الدكتور موسى شاهين لاشين ، دار المدار الإسلامي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م ، المكتبة الشاملة .

٣٨- دَلِيلُ الفالحين لِطُرقِ رِياضِ الصَّالِحِينَ ، مُحَمَّدُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَانَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ (المتوفى: ١٠٥٧ هـ) ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٣٩- تَارِيخُ الْخُلُفَاءِ ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ السِّيُوطِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤٠- تَارِيخُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ الدَّهْرِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤١- الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ، أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرُو الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الدَّمْشِقِيُّ ابْنُ كَثِيرٍ ، مَكْتَبَهُ الْمَعَارِفُ - بَيْرُوتُ .

٤٢- الْمُخْتَصَرُ فِي أَخْبَارِ الْبَشَرِ ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلَيٌّ بْنُ مَحْمُودٍ ابْنُ أَبِي الْفِدَاءِ الْمُتَوَفِّ فِي سُنَّةِ (٧٣٢) هـ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤٣- سَمْطُ النُّجُومِ الْعَوَالِيِّ فِي أَنْبَاءِ الْأَوَّلِيَّاتِ وَالْتَّوَالِيَّاتِ ، عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَكِيِّ الْعَصَامِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤٤- تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ حُجْرٍ أَبُو الْفَضْلِ الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

٤٥- سِيرِ إِعْلَامِ النُّبَلَاءِ ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ الدَّهْرِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤٦- الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ ، أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٤٧- الجامع الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ . المُسَمَّى صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ دَارِ ابْنِ كَثِيرٍ ، الْيَمَامَة - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، تَحْقِيق : د . مُصْطَفَى دِيبِ الْبَغَا أَسْتَاذُ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةِ دِمْشَقِ .

٤٨- صَحِيحُ مُسْلِمٍ ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَاجِ أَبُو الْحُسْنَيْنِ الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ، دَارِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوت ، تَحْقِيق : مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِيِّ .

٤٩- سِلْسِلَةُ التَّفْسِيرِ لِمُصْطَفَى الْعَدُوِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُصْطَفَى بْنُ الْعَدُوِيِّ شِلْبَايَةُ الْمِصْرِيِّ ، دُرُوسُ صُوتِيَّةٍ قَامَ بِتَفْرِيغِهَا مَوْقِعُ الشَّبَكَةِ الإِسْلَامِيَّةِ ، الْمَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥٠- الدِّيَاجِ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَاجِ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرِ السِّيُوطِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥١- شَرْحُ الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ ، الشَّيْخُ الْوَهَابِيُّ صَالِحُ بْنِ عَبْدِالْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ ، الْمَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥٢- جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ يَزِيدَ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ غَالِبِ الْأَمْلِيِّ ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ ، الْمُتَوَفِّ فِي سَنَةِ ٣١٠ هـ جُرِيَّةً ، الْمُحَقِّقُ : أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاهِرٍ ، مُوَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ ، الطَّبْعَةُ : الْأُولَى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥٣- تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبِي حَاتِمٍ ابْنُ إِدْرِيسِ التَّمِيميِّ الْرَّازِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥٤- الْبِدَائِيَّةُ وَالنَّهَايَةُ ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ الْقُرَشِيِّ أَبُو الْفِداءِ ، النَّاشرُ : مَكَتبَةُ الْمَعَارِفِ - بَيْرُوت .

٥٥- تَفْسِيرُ الْكَشَافِ ، أَبُو الْقَاسِمِ مَحْمُودُ بْنُ عَمْرُو الْزَّمْخَشَريِّ ، الْمَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِيُّ .

٥٦- بَدَائِعُ السَّلْكِ فِي طَبَائِعِ الْمَلِكِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدُ الْأَصْبَحِي الْغِرْنَاطِي ابْنِ الْأَزْرِقِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٥٧- أَوْلَيَاءُ الرَّحْمَنِ وَأَوْلَيَاءُ الشَّيْطَانِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيَّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٥٨- جَامِعُ لَطَائِفِ التَّفْسِيرِ ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْقُمَاشِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٥٩- مِنْهاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيَّ أَبُو الْعَبَّاسِ ، النَّاشرُ : مُؤَسَّسَةُ قُرْطُبَةِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٦ ، تَحْقِيقُ دُ. مُحَمَّدَ رَشَادِ سَالِمَ .

٦٠- آلَدَرُ الْمَنْثُورُ فِي الْتَّأْوِيلِ بِالْمَأْثُورِ عَبْدُ الرَّحْمَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، جَلَالُ الدِّينُ الْسُّعُودِيُّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦١- تَفْسِيرُ الشَّوْرِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقِ الشَّوْرِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٢- تَفْسِيرُ الْلُّبَابِ ، ابْنُ عَادِلٍ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٣- تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ عَلَيٌّ بْنُ يُوسُفَ بْنُ حَيَّانَ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٤- تَفْسِيرُ فَتْحِ الْقَدِيرِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدِ الشَّوْكَانِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٥- تَفْسِيرُ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ وَإِسْرَارِ التَّأْوِيلِ ، نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْضَاوِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٦- صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ، أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَاجِ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيُّ ، النَّاشرُ : دَارُ الْجَيلِ بَيْرُوتُ دَارُ الْأَفَاقِ الْجَدِيدَةِ . بَيْرُوت

٦٧- الْمُسْتَدْرِكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو عَبْدُ اللَّهِ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ ، النَّاشرُ : دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤١١ - ١٩٩٠ ، تَحْقِيقُ مُصْطَفَى عَبْدِ الْقَادِرِ عَطا .

٦٨- الْبَحْرُ الرَّخَارُ مُسْنَدُ الْبَرَّارِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ أَبُو بَكْرِ الْبَرَّارِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦٩- صَحِيحٌ وَضَعِيفٌ سُنَّةُ التَّرْمِذِيِّ ، مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلَبَانِيُّ ، مَصْدَرُ الْكِتَابِ : بَرَنَامِجٌ مَنْظُومَةُ التَّحْقِيقَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ - المُجَانِي - مِنْ إِنْتَاجِ مَرْكَزِ نُورِ الْإِسْلَامِ لِأَبْحَاثِ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ .

٧٠- تُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ بِسَرْحَجِ جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ ، مُحَمَّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَبَارِكِفُوريِّ أَبُو الْعَلَاءِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٧١- تَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ أَبُو جَعْفَرٍ ، النَّاشرُ : دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوت .

٧٢- عِقِيدةُ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْأَئْرَارِ فِي الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ ، عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنُ حَمْدَ الْعِبَادِ الْبَدْرِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٧٣- تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ، أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ الْقُرْشِيِّ الدِّمشْقِيِّ [٧٤- هـ] الْمُحَقِّقُ : سَامِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ سَلَامِهُ ، النَّاشرُ : دَارُ طَيِّبَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ ، الطَّبْعَةُ : الثَّانِيَةُ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٧٤- فَتاوى الشَّبَكَةِ الإِسْلَامِيَّةِ ، الْدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيهِ ، الْمَكْتَبَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الشَّامِلَةِ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

٧٥- مَجْمُوعُ فَتاوى وَمَقَالاتِ ابْنِ بَازٍ ، عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ ، النَّاشرُ : الرِّيَاسَةُ الْعَامَّةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ .

٧٦- فَرَائِدُ السُّمْطَيْنِ فِي فَضَائِلِ الْمُرْتَضَىِ . وَالْبَتْولُ وَالسَّبْطَيْنُ وَالْأَئْمَةُ مِنْ ذُرَيْتِهِمْ ، ابْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْمُؤَيدِ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ .

٧٧- يَنَابِيعُ الْمَوَدَّةِ لِدُوِيِ الْقُرْبَى لِشَيْخِ سَلَيْمَانِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الْقَنْدَوْزِيِ الْحَنَفِيِّ (١٢٢٠ - ١٢٩٤ هـ) تَحْقِيقُ سَيِّدِ عَلَيِّ جَمَالِ أَشْرَفِ .

٧٨- صَحِيحُ وَضَعِيفُ سُنَّتِ ابْنِ مَاجَهِ ، مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ ، مَصْدَرُ الْكِتَابِ : بَرَنَامِجُ مَنْظُومَةِ التَّحْقِيقَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ - المَجَانِي - مِنْ إِنْتَاجِ مَرْكَزِ نُورِ الإِسْلَامِ لِأَبْحَاثِ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ .

٧٩- صَحِيحُ وَضَعِيفُ سُنَّتِ ابْنِ أَبِي دَاؤِدِ ، مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ ، مَصْدَرُ الْكِتَابِ : بَرَنَامِجُ مَنْظُومَةِ التَّحْقِيقَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ - المَجَانِي - مِنْ إِنْتَاجِ مَرْكَزِ نُورِ الإِسْلَامِ لِأَبْحَاثِ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ .

٨٠- الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْإِحْكَامِ ، عَلَيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَرْبِ الْأَنْدَلُسِيِّ - أَبُو مُحَمَّدٍ ، الْمَكْتَبَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الشَّامِلَةِ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

-٨١- فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِي ، مُؤَسِّسَةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ ، تَحْقِيقُ دَوْلَةِ اللَّهِ مُحَمَّدِ عَبَّاسِ .

-٨٢- تَهْذِيبُ الْأَثَارِ وَتَفْصِيلُ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ يَزِيدَ الطَّبَرِي ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

-٨٣- مُجَمْعُ الصَّحَابَةِ ، أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْوَيِّ (٣١٧ هـ) تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ عَوَضَ الْمَنْقُوشِ - إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي النَّاشرُ : مَبَرَّةُ الْأَلِ وَالْأَصْحَابِ - دُولَةُ الْكُوَيْتِ .

-٨٤- المُعْجَمُ الْكَبِيرُ ، سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ أَيُوبَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ ، مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ - الْمُوَصَّلُ ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ، تَحْقِيقُ حَمْدِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلَفيِّ .

-٨٥- تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمْشَقَ ، عَلَيِّ بْنِ الْحَسَنِ إِبْنِ هِبَةِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفُ بِإِبْنِ عَسَاكِرِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

-٨٦- المُعْجَمُ الْأَوْسَطُ ، أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبَرَانِيِّ ، النَّاشرُ : دَارُ الْحَرَمَيْنِ - الْقَاهِرَةُ ، ١٤١٥ ، تَحْقِيقُ طَارِقِ بْنِ عَوَضَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَبْدِ الْمُحْسِنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحُسَيْنِيِّ .

-٨٧- الغَرَائِبُ الْمُلْتَقَطَةُ مِنْ مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ الْمُسَمَّى زُهْرَةُ الْفِرْدَوْسِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ حُجْرَ الْعَسْقَلَانِيِّ ، تَحْقِيقُ الدُّكَّوْرُ الْعَرَبِيِّ الدَّائِرُ الْفَرِيَاطِيِّ ، النَّاشرُ : جَمْعِيَّةُ دَارِ الْبَرِّ ، دُبَيَّ - الإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى .

-٨٨- السُّنَّةُ ، أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ أَبِي عَاصِمِ الصَّحَّافِ ابْنِ مَخْلُدِ الشَّيْبَانِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

٨٩- مَجْمِعُ الرَّوَايَدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ ، نُورُ الدِّينِ عَلَيْ بْنُ أَيِّ بَكْرِ الْهَيْثَمِيِّ ، النَّاشر : دَارُ الْفِكْرِ ، بَيْرُوت - ١٤١٢ هِجْرِيَّة .

٩٠- أَسَدِ الْغَابَةِ عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ إِبْنِ الْأَئِمَّةِ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٩١- ظِلَالُ الْجَنَّةِ فِي تَخْرِيجِ السُّنَّةِ لِابْنِ أَيِّ عَاصِمٍ ، مُحَمَّدَ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ ، النَّاشر : الْمَكْتبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ : الْثَّالِثَةُ - ١٤١٣ - ١٩٩٣ .

٩٢- السُّنَّةُ ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَارُونَ بْنُ يَزِيدَ الْخَلَالِيِّ أَبُو بَكْرٍ ، النَّاشر : دَارُ الرَّأْيِ - الرِّيَاضُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤١٠ ، تَحْقِيق : دُ. عَطِيَّةُ الزَّهْرَانِيِّ .

٩٣- الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيٌّ ، الْكِتَانِيُّ ، الْعَسْقَلَانِيُّ الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٩٤- بُغْيَةُ الْبَاحِثِ عَنْ رَوَايَدِ مُسْنَدِ الْحَارِثِ ، الْحَارِثُ بْنُ أَيِّ أَسَامَةَ / الْحَافِظُ نُورُ الدِّينِ الْهَيْثَمِيِّ ، النَّاشر : مَرْكَزُ خِدْمَةِ السُّنَّةِ وَالسَّيِّرَةِ . الْتَّبَوَّيَّةُ - الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤١٣ - ١٩٩٢ ، تَحْقِيق : دُ. حُسَيْنُ أَحْمَدُ صَالِحُ الْبَاكِريِّ .

٩٥- دَلَائِلُ الْنُّبُوَّةِ ، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَلَيٌّ بْنُ مُوسَى أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٩٦- كِتَابُ الْأَمْوَالِ ، أَبُو عُبَيْدُ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٢٢٤ هـ) الْمُحَقِّقُ : خَلِيلُ مُحَمَّدٍ هَرَاسُ . النَّاشر : دَارُ الْفِكْرِ . بَيْرُوت .

٩٧- جَامِعُ الْأَحَادِيثِ جَلَالُ الدِّينِ السُّيوُطِيِّ الْمُتَوَفِّ سَنَةً (٩١١ هِجْرِيَّةً) ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٩٨- الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ ، أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيِّ شَيْبَةَ الْكُوفِيِّ ، النَّاشر : مَكْتبَةُ الرُّشْدِ - الرِّيَاضُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٩ ، تَحْقِيق : گَمَالُ يُوسُفُ الْحُوتُ .

٩٩ - المذَكُور والتدْكِير أَحْمَد بْنُ عَمْرُو بْنِ أَبِي عَاصِمِ الشَّيْبَانِي ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٠٠ - السُّنَّةُ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِي ، النَّاشرُ : دَارُ ابْنِ الْقَيْمِ - الدَّمَامُ
، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٦ ، تَحْقِيقُ : دُ. مُحَمَّد سَعِيد سَالمِ الْقَحطَانِي .

١٠١ - المُخْتَصَرُ فِي أَخْبَارِ الْبَشَرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مَحْمُودٍ بْنُ أَبِي الْفِداءِ ، المَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٠٢ - مُجَمَّعُ الْأَنْهَرِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ عَبْدُ الرَّحْمَنُ بْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمانُ
شَيْخُ زَادَةِ مِنْ أَحْنَافِ الدُّولَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي

١٠٣ - حَاشِيَةُ الْطَّحاوِي عَلَى الْمَرَاقِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلِ الْطَّحاوِي الْحَنَفِيِّ ،
المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٠٤ - الْبَحْرُ الْرَّائِقُ شَرْحُ كَنزِ الدَّقَائِقِ رَيْنُ الدِّينُ بْنُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِبْنُ نَجِيمٍ
الْحَنَفِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٦ - الجامع لأحكام القرآن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، المكتبة
الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

٧ - تَبْيَنُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنزِ الدَّقَائِقِ عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مَحْجَنٍ فَخْرُ الدِّينُ الْزَّيْلِيُّ
الْحَنَفِيِّ ، المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

٨ - إِمْتَاعُ الْأَسْمَاعِ بِمَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْحَقَدَةِ
وَالْمَتَاعَ تَقِيُّ الدِّينُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَقْرِيزِيُّ الْحَنَفِيُّ ثُمَّ الْشَّافِعِيُّ ، دَارُ
الْكُتُبِ الْعُلُومِيَّةِ .

٩ - موسوعة مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب الرافضة محمد بن عبد الوهاب الحنبلي، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١١ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقعة المرضيية ، شمس الدين ، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى : ١١٨٨هـ) ، الناشر : مؤسسة الخاقاني ومكتبتها - دمشق ، الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١١١ - الأصول أبي بكر محمد بن أحمد السريسي - الحنفي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١١٢ - الكبائر ، محمد بن عثمان الذبيحي ، الناشر : دار الندوة الجديدة - بيروت

١١٣ - صحيح وضعيف سئن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، مصدر الكتاب : برنامج منظومة التحقيقـات الحـديـثـية - المجـانـي - مـن إـنـتـاج مـرـكـز نـور الإـسـلـام لـأـبـاحـات الـقـرـآن وـالـسـنـة بـالـإـسـكـنـدـرـيـة .

١١٤ - تهذيب الأسماء واللغات ، للعلامة أبي زكرياء محيي الدين بن شرف النووي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١١٥ - الاعتصام بإبراهيم بن موسى بن محمد الشاطئي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١١٦ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى : ٦٤٦هـ) ، المحقق : مصطفى بن أحمد الغلوبي و محمد عبد الكبير البكري ، الناشر : مؤسسة القرطبة .

١١٧ - مقالات إسلاميين واحتلاف المسلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١١٨ - مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ التَّيْمِيِّ الرَّازِيِّ
الْمُلَقَّبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي

١١٩ - عِقِيدَةُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ السَّالِفِيَّةُ وَآثَرُهَا عَلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ ، صَالِحٌ بْنٍ
عَبَّالَهُ الْعَبُودُ ، النَّاشرُ : عِمَادَةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِالْجَمَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، الْمَدِينَةُ
الْمُنَوَّرَةُ ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ١٤٢٤ هِجْرِيَّةٍ

١٢٠ - أَصْوَلُ الدَّعْوَةِ ، عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَانُ ، مُؤَسِّسَةُ الرِّسَالَةِ ، الطَّبْعَةُ التَّاسِعَةُ ١٤٢١
هِجْرِيَّةٍ .

١٢١ - التَّمَهِيدُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصْوَلِ الْمُؤَلَّفُ : عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ
الْإِسْنَوِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ ، مُؤَسِّسَةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٠ ، تَحْقِيقٌ
دُ. مُحَمَّدٍ حَسَنٍ هِيَتُو .

١٢٢ - أَصْوَلُ الْفِقْهِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ زَكَرِيَّاً بْنُ غُلَامٍ قَادِرِ الْبَاكِسْتَانِيِّ ، الْمَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٢٣ - الْبَيَانُ الْمَأْمُولُ فِي عِلْمِ الْأَصْوَلِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ الْيُوسُفُ ،
الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٢٤ - الْمُسْتَضْفَى فِي عِلْمِ الْأَصْوَلِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ أَبُو حَامِدُ ، الْمَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٢٥ - الْمُعْتَمَدُ فِي أَصْوَلِ الْفِقْهِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَصْرِيِّ أَبُو الْحُسَيْنِ ،
النَّاشرُ : دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٣ ، تَحْقِيقٌ : خَلِيلُ
الْمَيْسِ .

١٢٦ - مَعَالِمُ أَصْوَلِ الْفِقْهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، الْمُؤَلَّفُ : مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ بْنُ
حَسَنِ الْجِيزَانِيِّ الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ ، ١٤٢٧ هِجْرِيَّةٍ ، مَصْدَرُ الْكِتَابِ : مُلْتَقَى
أَهْلِ الْحَدِيثِ .

١٢٧ - الْلَّمْعُ فِي أَصْوِلِ الْفِقْهِ ، الْمُؤَلِّفُ : أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عَلَىٰ الشِّيرَازِيِّ ، النَّاشرُ : دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوت ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.

١٢٨ - أَصْوِلِ الْفِقْهِ الْمُسَمَّى : الْفُصُولُ فِي الْأَصْوِلِ ، الْمُؤَلِّفُ : الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ عَلَىٰ الرَّازِيِّ الْجَصَاصُ (٣٧٠-٣٠٥ هـ) ، الْمُحَقِّقُ : دُ. عَجَيْلُ جَاسِمُ النَّشْمِيُّ ، النَّاشرُ : وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّئُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ دُولَةِ الْكُوْيْتِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى .

١٢٩ - قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ فِي الْأَصْوِلِ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ ، مَنْصُورُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ ابْنُ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيميِّ الْحَنَفيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ (الْمُتَوْفِيُّ : ٤٨٩ هـ) ، الْمُحَقِّقُ : مُحَمَّدٍ حَسَنٌ مُحَمَّدٍ حَسَنٌ إِسْمَاعِيلُ الشَّافِعِيُّ ، النَّاشرُ : دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ، بَيْرُوت ، لُبْنَان . الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م.

١٣٠ - تِيسِيرُ عِلْمِ أَصْوِلِ الْفِقْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُدِيعُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٣١ - مَوْسُوعَةُ الدِّينِ النَّصِيحَةُ ، قَامَ بِجَمْعِهَا وَتَرْتِيبِهَا الْبَاحِثُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ عَلَيُّ بْنُ نَافِ الشَّحْوُدُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٣٢ - إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأَصْوِلِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٰ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّوَّكَانِيُّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٣٣ - شَرْحُ الْعَقِيْدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ ، الْمُؤَلِّفُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَنِيمَانُ ، مَصْدَرُ الْكِتَابِ : دُرُوسُ صَوْتِيَّةٍ قَامَ بِتَفْرِيغِهَا مَوْقِعُ الشَّبَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٣٤ - الْبَحْرُ الْمُجِيطُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ الْزَّرْكَشِيُّ . الشَّافِعِيُّ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٣٥ - الْمُوَافَقَاتُ ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْلَّخْمِيُّ الْغَرْنَاطِيُّ الشَّهِيرُ بِالشَّاطِبِيِّ (الْمُتَوْفِيُّ : ٧٩٠ هـ) الْمُحَقِّقُ : أَبُو عَبَيْدَةَ مَشْهُورُ بْنُ حَسَنٍ آلِ سَلْمَانُ ، النَّاشرُ : دَارُ ابْنِ عَفَانَ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

- ١٣٦ - مسنِد الشافعی ترتیب السندي محمد عابد السندي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٣٧ - تحریج الفروع على الأصول ، محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ ، تحقيق: د. محمد أديب صالح .
- ١٣٨ - أنوار البروق في أنواع الفروع أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي القرافي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٣٩ - المناهج والفرق الشيخ الوهابي صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو لجنة الدائمة لافتاء ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٤٠ - السهل الجرار المتدقق على حدائيق الأزهار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ ، تحقيق: محمد إبراهيم زائد .
- ١٤١ - سلسلة لقاءات الباب المفتوح ، هي عبارة عن سلسلة لقاءات كان يعقدها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - طيب الله ثراه - بمقرة كل خميس . ابتدأ الشيخ هذه اللقاءات في أواخر شوال تقريباً في العام (١٤١٢هـ) وانتهت هذه السلسلة في الخميس الرابع عشر من شهر صفر ، عام (١٤٢١هـ) . قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية . المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٤٢ - تاريخ الخلفاء عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين . والسيوطى . المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٤٣ - سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قائم الذهبي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .
- ١٤٤ - سبط النجوم العوالى في آنباء الأوائل والتوالى عبد الملك بن حسين بن عبد الملك المكي العاصي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١٤٥ - مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ إِبْنُ حَزْمُ الْأَنْدُلُسِي ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي

١٤٦ - الْإِيْضَاحُ الشَّيخُ الْوَهَّاَيُّ حَمْودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْتُّوِيْجِرِي ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٤٧ - الْغُنْيَةُ فِي أُصُولِ الدِّينِ ، أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، النَّاسِرُ : مُؤَسِّسُهُ
الْخِدْمَاتِ وَالْأَبْحَاثِ التَّقَافِيَّةِ - بَيْرُوتُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٩٨٧ ، تَحْقِيقُ : عِمَادُ
الدِّينِ أَحْمَدَ حَيْدَرٌ .

١٤٨ - شَرْحٌ كِتَابٌ ثَلَاثَةُ الْأُصُولِ صَالِحٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلُ الشَّيخُ ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٤٩ - الْإِنْصَافُ أَيْ بَكْرُ مُحَمَّدُ بْنُ الْطَّيِّبِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاقِلَانِي ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٥٠ - شَرْحُ الْأُصُولِ الْثَلَاثَةِ ، صَالِحٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلُ الشَّيخُ ، قِسْمُ الْعِقِيدَةِ ، الْمَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٥١ - الْإِمَامَةُ الْعُظُمَى عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاَعَةِ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ
الْدَّمِيجِي ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ،
الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٥٢ - عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سُنْنِ أَيْ دَاؤُدُ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الْحَقِّ الْعَظِيمِ آبَادِيِّ أَبُو الْطَّيِّبِ
الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٥٣ - عَمْدُهُ الْقَارِئُ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ ، بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ الْحَنَفِيِّ . الْمَكْتَبَةُ
الْإِسْلَامِيَّةُ الشَّامِلَةُ ، الْإِصْدَارُ الثَّانِي .

١٥٤ - سلسلة التفسير لمصطفى العدوي ، المؤلف : أبو عبد الله مصطفى بن العدوى شلبية المصري ، متصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتقريغها موقع الشبكة الإسلامية ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١٥٥ - مسنن الشاميين ، سليمان بن أحمَّد بن مطير اللخمي الشامي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١٥٦ - المُنتَقَى مِنْ مِنْهاج الاعْتِدَالِ فِي نَقْضِ كَلَامِ أَهْلِ الرَّفْضِ وَالاعْتِزَالِ ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ الدَّهِيُّ ، الْمُحَقِّقُ مُحَبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ ، المكتبة الشاملة الحديثة .

١٥٧ - النهاية في الفتن والملامح عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو البصري ثم الدمشقي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١٥٨ - مسنن ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، المكتبة الإسلامية الشاملة ، الإصدار الثاني .

١٥٩ - البدر المنير في تحرير الأحاديث والأثار الواقعية في الشرح الكبير ، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمَّد الشافعي المصري (المتوفى : ٤٨٠ هـ) ، المحقق : مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسِرْ بْنْ كَمَالِ ، الناشر : دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٥-٤٠٠ م .

١٦٠ - معاج القبول بشرح سليم الوصول إلى علم الأصول ، حافظ بن أحمَّد حكمي ، الناشر : دار ابن القيم - الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ - ١٩٩٠ ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر .

الفهرس

٣	المقدمة
٧	الفصل الأول : تعريف الإمامة العظمى في الشّرع وبيان مرتبتها ومنزلتها من الدين
٧	المسألة الأولى : تعريف الإمامة العظمى في الشّرع
٩	السؤال الأول
٩	السؤال الثاني
١٠	المسألة الثانية : ما هي مرتبة الإمام العظمى ومنزلتها من الدين الإسلامي ؟ ؟
١٥	السؤال الأول
١٥	السؤال الثاني
١٦	الفصل الثاني : الأرض لا تخلو من إمام هدى يقيم الحجّة على العباد ويرشدهم طريق الرشاد
١٦	المسألة الأولى : لا يجوز أن تخلو الأرض من إمام قائم بأمر الله تعالى
٢٠	السؤال الأول
٢٠	السؤال الثاني
٢١	المسألة الثانية : لا يحل لآحد يؤمن بالله تعالى أن يبيت ليلة وليس عليه إمام هدى يبايعه
٢٥	السؤال الأول
٢٥	السؤال الثاني
٢٦	المسألة الثالثة : من مات بغير إمام مات ميتة جاھلية ضاللا أو كافرا

٢٨	السؤال الأول
٢٨	السؤال الثاني
٣٢	المَسْأَلَةُ الْرَّابِعَةُ : النَّصُّ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلُقَاءِ وَالْأَئِمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ
٣٤	المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : مَاذَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي كِتَابِ الْخَمِيسِ ، أَوْ كَمَا يَعْتَقِدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْوَهَابِيَّةِ مَاذَا أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَكْتُبَ حَتَّى لَا تَضِلُّ الْأُمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ ؟ ؟
٣٧	الْفَصْلُ الْثَالِثُ : بَيَانُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ بِآيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ وَاضْحَاتٍ ، وَتَبْلِيغُ النَّبِيِّ الْأَمِينِ لَهَا وَتَفْصِيلُهُ لِقَواعِدِهَا وَأَصْوْلَاهَا
٣٧	الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : الْأَيَّاتُ الْمُحْكَمَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الْإِمَامَةِ
٣٧	الْأَيَّةُ الْأُولَى
٣٩	الْأَيَّةُ الثَّانِيَةُ
٤٠	الْأَمْرُ الْأُولُى : الْجَعْلُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٤١	الْأَمْرُ الثَّانِي : الْأَئِمَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٤١	الْأَيَّةُ الثَّالِثَةُ
٤٤	الْأَيَّةُ الْرَّابِعَةُ
٤٥	الْأَيَّةُ الْخَامِسَةُ
٤٦	الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْإِمَامَةِ
٤٦	الْحَدِيثُ الْأُولُى
٤٩	الْحَدِيثُ الثَّانِي
٥١	الْحَدِيثُ الْثَالِثُ
٥٦	السؤال الأول
٥٦	السؤال الثاني

الحاديُّث الرابع ٥٧	
الحاديُّث الخامس ٦٢	
السؤال الأول ٧٢	
السؤال الثاني ٧٢	
الفصل الرابع : موقف الصحابة من الإمام الأعظم ل المسلمين ٧٣	
المقالة الأولى : إخبار النبي صلى الله عليه وآله بـأن الأمة ستغدر بوصيَّة و الخليفة وإمام الأمة من بعده ٧٣	
المقالة الثانية : مدعى الإمام هو الخائن الغادر ٧٥	
المقالة الثالثة : لماذا أمير المؤمنين عليه السلام لم يقاتل الانقلابيين الغادرين ويواجههم ؟ ٧٧	
الفصل الخامس : الإرهاب فيأخذ البيعة لإمام أهل الانقلاب ٧٩	
المقالة الأولى : نديم أبي بكر بن أبي قحافة على ما فعله بأهل بيته النبي عليهم السلام ٧٩	
المقالة الثانية : أبو بكر يأخذ البيعة من الناس بالحديد والنار ٨٤	
السؤال الأول ٨٨	
السؤال الثاني ٨٨	
المقالة الثالثة : قالوا من أنكر إمامه أبي بكر فهو كافر ٩٧	
السؤال الأول ٩٣	
السؤال الثاني ٩٣	
الفصل السادس : الأحداث التاريخية والعمليات الإرهابية هي مصادر تشريع الإمام العظيم عند أهل السنة والجماعة أبوهابية ٩٤	
المقالة الأولى : هل جاء في القرآن الكريم بياناً صوياً للدين وفروعه ،	

فَرَائِضُهُ وَسُنْتُهُ ، وَكُلَّ مَا يَحْتَاجُهُ الْعَبْدُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاً ؟ ؟ ٩٤	
الْمَسْأَلَةُ الْثَانِيَةُ : هَلْ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أُمَّتِهِ آتِيَّةً وَطَرِيقَةً تُصِيبُ الْإِمَامَ وَالْخَلِيفَةَ حَتَّى لَا يَحْتَلِفُوا وَيَتَنَارُّوا وَيَضُلُّوا مِنْ بُعْدِهِ ؟ ٩٥	
الْمَسْأَلَةُ الْثَالِثَةُ : أَهْلُ الْحَلٌّ وَالْعَقْدِ عُنْوَانٌ غَامِضٌ وَهُوَيَّةٌ مَجْهُولَةٌ ٩٨	١٠٤.....
السُّؤَالُ الْأَوَّلُ ١٠٤	
السُّؤَالُ الْثَانِي ١٠٤	
الْمَسْأَلَةُ الْرَابِعَةُ : الْإِجْمَاعُ الْمَرْعُومُ وَالْإِتْفَاقُ الْمَوْهُومُ ١٠٥	
الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : مَا هُوَ الْإِجْمَاعُ ؟ ١٠٥	
الْأَمْرُ الْثَانِي : إِتْفَاقُ مِنْ الَّذِي يَكُونُ إِجْمَاعًا وَيَعْتَبِرُ حَجَةً شَرِيعَةً ؟ ؟ ١٠٦	
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : إِتْفَاقُ جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْإِقْرَاعِ بِدُونِ مُخَالِفٍ ١٠٦	
الْقَوْلُ الْثَانِي : إِنْفَاقُ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ وَإِنْ خَالَفَ وَاحِدٌ أَوْ إِثْنَانِ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ ١٠٨	
السُّؤَالُ الْأَوَّلُ ١١١	
السُّؤَالُ الْثَانِي ١١١	
الْأَمْرُ الْثَالِثُ : هَلْ يَعْتَبِرُ رَأْيُ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ أَمْ لَا ؟ ١١١	
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : لَا إِعْتِبَارٌ بِقَوْلِ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ ١١١	
الْقَوْلُ الْثَانِي : يَعْتَبِرُ رَأْيُ الْعَوَامِ فِي الْإِجْمَاعِ ١١٢	
الْأَمْرُ الْرَابِعُ : هَلْ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مُسْتَنِدًا عَلَى نَصٍّ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ ؟ ١١٢	
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مُسْتَنِدًا إِلَى نَصٍّ مِنْ الْكِتَابِ أَوَ السُّنْنَةِ ١١٢	
الْقَوْلُ الْثَانِي : لَا حَاجَةٌ لِلْإِجْمَاعِ لِمُسْتَنِدٍ شَرِيعَيٌّ ١١٣	
وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِالْإِجْهَادِ وَالْقِيَاسِ ١١٥	
السُّؤَالُ الْأَوَّلُ ١١٥	

السؤال الثاني	١١٥
المسألة الخامسة : إنقلاب الموازين وتبديل القوانيين الشرعية	١١٦
القول الأول : إمام الكبرى تبع الإمام الصغرى	١١٦
القول الثاني : إمام الصغرى تبع الإمام الكبرى	١١٧
المسألة السادسة : حادثة وقعت في التاريخ ، وعملية إرهابية وسقط مسلح ، أخذه أهل السنة والجماعة الوهابية مصدر لتشريع الإمام العظمى	١٢٢
السؤال الأول	١٢٧
السؤال الثاني	١٢٧
الفصل السابع : تعدد الإمام وانقسامها وبالتالي ضياعها من أهل السنة والجماعة	١٢٨
المسألة الأولى : هل يجوز أن يكون للأمة أكثر من إمام في وقت واحد ؟	١٢٨
القول الأول : لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد	١٢٨
القول الثاني : يجوز أن يكون للأمة إمامان أو أكثر في وقت واحد	١٣١
السؤال الأول	١٣٤
السؤال الثاني	١٣٤
المسألة الثانية : انقسام الإمام العظمى إلى إمام دين وإمام دنيا	١٣٤
المسألة الثالثة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (الأئمة من قريش) فماذا قال أهل السنة والجماعة الوهابية ؟	١٣٦
القول الأول : لا يجوز أن تكون الإمام العظمى إلا في قريش	١٣٦
القول الثاني : يجوز أن تكون الإمام العظمى في غير القرشي	١٣٨
السؤال الأول	١٤٠
السؤال الثاني	١٤٠

الْمَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ : هَلْ الْبَيْعَةُ تَكُونُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقُرَشِيِّ	
١٤٠	أُمٌّ لِحَاكِمٍ هَذَا الْبَلَدُ أَوْ ذَلِكَ ؟
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ	
وَسَلَّمَ أَنَّ الْبَيْعَةَ الَّتِي تُنْجِي الْعَبْدَ مِنْ مِيَةِ الْجَاهِلِيَّةِ	
١٤٠	تَكُونُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ
الْقَوْلُ الثَّانِي : وَهُوَ قَوْلُ الْمُبْتَدَعَةِ أَنَّ الْبَيْعَةَ	
١٤٢	مُرْتَبَطَةٌ بِولَايَةِ الْأَمْرِ وَلَيْسَتْ مُرْتَبَطَةٌ بِالْإِمَامَةِ الْعَظِيمَ
١٤٥	الْفَضْلُ الْثَّامِنُ : يَتَوَلَّ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَئِمَّةً مُضِلِّينَ
١٤٥	الْمِسَلَّةُ الْأُولَى : الْأَئِمَّةُ الْمُضِلِّينَ .. مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟
١٥٠	الْمِسَالَةُ الْثَّانِيَّةُ : الْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّينَ .. مَنْ هُمْ وَكَيْفَ نَعْرِفُهُمْ ؟
١٥٢	الْفَضْلُ التَّاسِعُ : عَقِيَّدَةُ الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظَرِ وَالْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ
١٥٢	الْمِسَالَةُ الْأُولَى : الْإِمَامَةُ الْعَظِيمَ هِيَ خِلَاقَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ
١٥٤	الْمِسَالَةُ الْثَّانِيَّةُ : الْإِمَامُ وَالخَلِيفَةُ مَبْعُوثُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى
١٥٤	الْمِسَالَةُ الْثَالِثَةُ : الْإِمَامَةُ مَنْزَلَةٌ أَعْلَى مِنَ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ
١٥٦	الْمِسَالَةُ الرَّابِعَةُ : الْإِمَامَةُ وَلَيْلَةُ الْقُدْرِ
١٥٧	السُّؤَالُ الْأَوَّلُ
١٥٧	السُّؤَالُ الثَّانِي
١٥٩	الْمَصَادِر
١٧٨	الفَهْرِس